

Distr.: General  
22 June 2001  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة السادسة والخمسون

البند ٤٢ (أ) من القائمة الأولية\*

المحيطات وقانون البحار

تقرير عن عمل عملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة التي  
أنشئت بموجب قرار الجمعية العامة ٣٣/٥٤ من أجل تسهيل  
الاستعراض السنوي من جانب الجمعية العامة للتطورات الحاصلة في  
شؤون المحيطات في اجتماعها الثاني

رسالة مؤرخة ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠١ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من  
رئيسي العملية التشاورية

عملاً بقرار الجمعية العامة ٣٣/٥٤ المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، قمت  
بإعادة تعييننا رئيسين للعملية التشاورية غير الرسمية المفتوحة المتعلقة بشؤون المحيطات التي  
أنشئت لتسهيل استعراض الجمعية العامة، بطريقة فعالة وبناءة، للتطورات الحاصلة في شؤون  
المحيطات، بالنظر في تقرير الأمين العام عن المحيطات وقانون البحار وباقتراح مسائل معينة  
تنظر فيها الجمعية العامة، مع التشديد على تحديد المجالات التي ينبغي فيها تعزيز التنسيق  
والتعاون على الصعيدين الحكومي الدولي وفيما بين الوكالات.

ويشرفنا الآن أن نقدم لكم التقرير المرفق عن العملية التشاورية في اجتماعها الثاني،  
الذي عقد بمقر الأمم المتحدة في الفترة من ٧ إلى ١١ أيار/مايو ٢٠٠١.

وقد اقترحت العملية التشاورية عدداً من المسائل لكي تنظر فيها الجمعية العامة، كما  
اقترحت، وفقاً للفقرة ٣ (ح) من القرار ٣٣/٥٤ وواضحة في الاعتبار قرار الجمعية العامة

\* A/56/50.

٧/٥٥ و ٨/٥٥ عددا من العناصر لكي تنظر فيها الجمعية العامة فيما يتصل بقراراتها الصادرة في إطار بند جدول الأعمال المعنون "المحيطات وقانون البحار".

وليس مقصود بالطبع من هذه العناصر أن تشكل قائمة جامعة مانعة بالمواد ذات الصلة بنظر الجمعية العامة في بند "المحيطات وقانون البحار".

وفي ضوء المصطلحات التي أشارت بها الجمعية العامة إلى العملية الاستشارية في قرارها ٧/٥٥، فإنه قد أشير إلى العملية في هذا العام بـ "عملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة التي أنشئت بموجب قرار الجمعية العامة ٣٣/٥٤ من أجل تسهيل الاستعراض السنوي من جانب الجمعية العامة للتطورات الحاصلة في شؤون المحيطات". وبالإضافة إلى ذلك، أعربت بعض الوفود عن رغبتها في التشديد على الصلة بين العملية التشاورية والبند ٤٢ من القائمة الأولية بالبنود التي ستدرج في جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة: "المحيطات وقانون البحار". ولم تشاطر وفود أخرى هذا الرأي. ومع هذا، فقد لوحظ أن الجمعية العامة أشارت، عند إنشاء العملية التشاورية في قرارها ٣٣/٥٤ إلى أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار تحدد الإطار القانوني الذي ينبغي أن تجري فيه جميع الأنشطة المضطلع بها في البحار والمحيطات، والذي ينبغي كذلك أن تتسق معه هذه الأنشطة، على النحو الذي اعترف به أيضا مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية في الفصل ١٧ من جدول أعمال القرن ٢١، إلى جانب إقرار الجمعية العامة بأهمية الحفاظ على سلامة الاتفاقية.

(توقيع) تويلوما نيروني سليد

والان سيمكوك

الرئيسان

تقرير عن عمل عملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة التي أنشأتها الجمعية العامة بموجب قرارها ٣٣/٥٤ من أجل تسهيل الاستعراض السنوي من جانب الجمعية العامة للتطورات الحاصلة في شؤون المحيطات في اجتماعها الثاني المعقود بمقر الأمم المتحدة في الفترة من ٧ إلى ١١ أيار/مايو ٢٠٠١

## المحتويات

### الصفحة

٤	الجزء ألف - مسائل تطرح وعناصر تقترح على الجمعية العامة .....
١٥	الجزء باء - الملخص الذي أعده الرئيسان للمناقشات .....
٧٥	الجزء جيم - مسائل مطروحة لإدراجها المحتمل في جداول أعمال الاجتماعات المقبلة .....

### المرفقات

٧٦	الأول - البيان الذي أدلى به السيد هانز كوريل، وكيل الأمين العام للشؤون القانونية والمستشار القانوني ..
٨٠	الثاني - البيان الذي أدلى به السيد نيتين ديساي، وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية .....

## الجزء ألف

## مسائل تطرح وعناصر تقترح على

## الجمعية العامة

## مسائل عامة

## المسألة ألف

إحراز مزيد من التقدم بشأن منع صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم وردعه والقضاء عليه

١ - يقترح على الجمعية العامة أن ترحب بقيام اللجنة المعنية بمصائد الأسماك التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بإقرار خطة العمل الدولية لمنع صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم وردعه والقضاء عليه، وأن تدعو الدول إلى اتخاذ كافة الخطوات الضرورية لتنفيذ هذه الخطة على نحو فعال.

## المسألة باء

حماية البيئة البحرية من التلوث والتدهور من جراء الأنشطة البرية

٢ - يقترح على الجمعية العامة أن ترحب بالتقدم الذي أحرز مؤخرا في مجال تنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية، وأن تدعو الدول إلى المشاركة في الاستعراض الحكومي الدولي لهذا البرنامج الذي سيعقد بمونتريال، كندا، في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، وأن تطلب إلى المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة، وكذلك إلى المؤسسات المالية الدولية، أن تساهم بمدخلات في هذا الاستعراض، من أجل التغلب على العقبات التي تحول دون القيام على نحو كامل

بإنشاء آلية دار المقاصة في إطار برنامج العمل العالمي ووضع خطط عمل إقليمية ووطنية.

العلوم البحرية وتطوير ونقل التكنولوجيا البحرية، بالاتفاق المتبادل بما في ذلك بناء القدرات

## الجزء الأول

تحسين الهياكل والفعالية

## المسألة جيم

”تسخير العلوم لأغراض التنمية المستدامة“: أهمية البحث العلمي البحري فيما يتصل بأهداف التنمية المستدامة

٣ - يمكن للعلوم البحرية، وتكنولوجياها الداعمة أن تقدم، من خلال تحسين المعارف وتطبيقها في مجال الإدارة وصنع القرار، مساهمة كبيرة فيما يتعلق بالقضاء على الفقر، وكفالة الأمن الغذائي، ودعم النشاط الاقتصادي الإنساني، وصون البيئة البحرية العالمية، والمساعدة في التنبؤ بالأحداث والكوارث الطبيعية وتخفيف آثارها والاستجابة لها، مع القيام بوجه عام بتشجيع استخدام المحيطات ومواردها في أغراض التنمية المستدامة.

٤ - وبالنظر إلى وجود سلسلة عريضة من الظروف والمميزات المختلفة بشتى المناطق البحرية، يلزم حينما كان ذلك مناسباً، وجود تركيز إقليمي قوي على التعاون الدولي، يتضمن دعم المجتمع الدولي، في مجال تشجيع البحث العلمي البحري ونشر المعارف العلمية والتكنولوجيات البحرية؛ على أن يعكس هذا التركيز الإقليمي الروابط القائمة بالمنظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة.

٥ - ولا تتألف العلوم البحرية الفعالة من مجرد الاضطلاع بسلسلة من المشاريع الفردية ثم التوقف بعد ذلك، فالمسألة تستلزم بذل جهود مستمرة لرصد وتفهم موضوع تنمية البيئات البحرية ذات الدينامية العالية، مع تطبيق هذه المعارف على التنبؤ وعلى القرارات المتصلة بالإدارة.

## المسألة دال

### تعزيز التعاون الدولي على الصعيد الإقليمي

٦ - بغية كفالة الاضطلاع بنهج بحثي مشترك بين القطاعات، يتعين إقامة أو تعزيز التعاون الإقليمي حسب الاقتضاء، بما في ذلك التعاون الإقليمي فيما بين منظمات وترتيبات مصائد الأسماك الإقليمية، وبرامج البحار الإقليمية، وسائر الهيئات البيئية البحرية بما في ذلك أجهزتها الاستشارية العلمية والتقنية، والمنظمات العلمية البحرية الإقليمية، بما فيها المنظمات المنشأة تحت إشراف اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية.

١٠ - وبهدف إيجاد رابطة صحيحة بين المستويين العالمي والإقليمي، يتعين على الهيئات ذات الصلة بمنظومة الأمم المتحدة أن تكفل الاضطلاع بتفاعلات ملائمة في مجال العلوم البحرية بين هذه الهيئات والأعمال التعاونية التي تقوم بها مصائد الأسماك الإقليمية أو الهيئات البيئية والعلمية والمراكز الإقليمية؛ على أن تقوم اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية بمهمة التنسيق لتلك التفاعلات.

## المسألة هاء

### إقامة صلات أفضل بين العلماء البحريين وراسمي السياسات والمديرين

١١ - ينبغي تحقيق نهج متكامل في تناول السياسة البحرية الوطنية من جانب كافة السلطات العامة العديدة المعنية بالضرورة بإدارة المحيطات، وفقا للمجال البرنامجي ألف من الفصل ١٧ من جدول أعمال القرن ٢١.

١٢ - ويتطلب تطبيق المعارف والتكنولوجيات العلمية البحرية، على نحو فعال، استحداث مؤسسات ونظم ونهج وطنية وإقليمية، بدعم من الهيئات العالمية ذات الصلة التي تستطيع الاعتماد على خبرتها في هذا الميدان، لضمان تفهم صانعي القرارات ومديري الموارد لنتائج العلوم البحرية واستيعابها واستخدامها، إلى جانب مراعاة القرارات التي تستند إلى العلوم البحرية، مراعاة تامة، للعوامل الاجتماعية - الاقتصادية والمعارف الإيكولوجية التقليدية، حيثما كان ذلك قابلا للتطبيق.

٧ - ومن المقترح أيضا أن يتضمن هذا التعاون الاضطلاع، حيثما كان ذلك مناسبا، بالعمل مع المنظمات العالمية، من قبيل منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة البحرية الدولية والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، إلى جانب العمل مع المشاريع الإقليمية التابعة للمنظمة البحرية الدولية. ومن الواجب أن يستهدف هذا التعاون استخدام الموارد المتوفرة بأقصى فعالية ممكنة، ولا سيما من خلال تجنب الازدواجية، بالإضافة إلى تحقيق نهج كلي في تناول الدراسة العلمية للمحيطات ومواردها.

٨ - ومن أجل تحسين الحوار والتعاون، يمكن لمصائد الأسماك الإقليمية والهيئات البيئية والبحرية أن تتخذ الترتيبات اللازمة لعقد اجتماعات لممثليها.

٩ - وينبغي تشجيع الدول على الوفاء بالتزاماتها ذات الصلة في إطار الاتفاقات الدولية. ويجب على وجه الخصوص

١٣ - ومن أجل تحقيق هذه الأغراض، يتعين من منطلق الاضطلاع بجزء من العمل التعاوني لمصائد الأسماك الإقليمية والهيئات البيئية والعملية، أن تنظم عمليات تبادل الخبرات فيما بين المسؤولين العموميين من الدول المشاركة بمساعدة من اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة وسائر الهيئات الدولية ذات الصلة، حيثما كان ذلك مناسباً.

### المسألة واو

#### التخطيط السليم لمشاريع علم البحار والتنفيذ الأفضل لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار

١٨ - ومن الواجب أن تدعى اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية إلى مطالبة هيئة الخبراء الاستشارية لقانون البحار، التابعة لها، بالعمل، في تعاون وثيق مع شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، التابعة لإدارة الشؤون القانونية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، على وضع إجراءات في إطار الجزء الثالث عشر من اتفاقية قانون البحار. وبوسع الدول أن تنظر في تعيين هيئة تعاونية حكومية دولية مناسبة لتكون مركز تنسيق مشترك لها في سياق نظام الموافقة هذا، حيث يكون ذلك موافقاً لظروفها الخاصة. وعند القيام بهذا، ينبغي أن تنشر تلك المعلومات في نشرة قانون البحار التي تصدرها شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار.

١٩ - ويجب أن تدعى اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية إلى النظر، بمساعدة من المنظمة الهيدروغرافية الدولية، في كيفية توفير الحماية للأدوات والمعدات العلمية الراسية والمنجرفة في أعالي البحار.

### المسألة زاي

#### تبادل البيانات وتدقيقها

٢٠ - من الأهمية بمكان أن تتاح المعارف المستمدة من عمليات البحث والرصد العملية البحرية لمن يحتاجونها، ولا سيما للبلدان النامية. وفي حالة جمع هذه المعلومات في إطار نظام الموافقة الوارد في الجزء الثالث عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، يجب أيضاً أن تراعى حقوق الدول الساحلية بموجب المادتين ٢٤٨ و ٢٤٩، ولا سيما تلك الحقوق المذكورة في الفقرة ١ (د) من المادة ٢٤٩.

٢١ - ويعدل ذلك في الأهمية أن تتاح هذه المعلومات لمن هم في حاجة إليها، وخاصة للبلدان النامية، على الصعيدين

١٤ - يجب أن يستند التخطيط السليم لمشاريع علم البحار أساسياً كان أم تطبيقياً، من بين جملة أمور، إلى ظروف واحتياجات المجتمعات المحلية المحددة، وكذلك إلى الأولويات الوطنية، وأن يأخذ في الحسبان الاستراتيجيات التي وضعها التعاون الحكومي الدولي على الصعيد الإقليمي والسياق العالمي.

١٥ - ويشكل نظام الموافقة الوارد في الجزء الثالث عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار أساس كافة البحوث العلمية البحرية المضطلع بها من جانب دول ثالثة بالمناطق البحرية الواقعة تحت الولاية القضائية الوطنية للدول الساحلية. غير أن ثمة حاجة لاستحداث المعايير والمبادئ التوجيهية العلمية العامة المشار إليها في المادة ٢٥١ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار إلى جانب الإجراءات الوطنية القائمة على نهج معياري فيما يتصل بطلب ومنح الموافقة، كما هو منصوص عليه في الجزء الثالث عشر، ولا سيما في المادة ٢٤٦.

١٦ - وهناك ضرورة ملحة إلى التعاون على الصعيد الدولي لتناول مسألة حيازة ونقل البيانات العلمية البحرية لمساعدة الدول النامية الساحلية.

٢٦ - وقد تتضمن البرامج العامة لبناء القدرات، فيما تتضمنه ما يلي:

(أ) مساندة الجهود المبذولة لتوفير ما يلزم من أفراد من ذوي المهارات، من خلال تشجيع هؤلاء الأفراد على دراسة علم البحار، وكذلك من خلال توفير التدريبات والخبرة الضرورية، بما في ذلك التدريب والخبرة الموفرة في إطار إمكانية عمل الأفراد بصفقتهم مراقبين بموجب حق الدولة الساحلية في أن تشارك في البحوث الدائرة على ظهر السفن وفي أن تمثل فيها، مما ورد في المادة ٢٤٩ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار؛

(ب) توفير المعدات والتسهيلات والسفن اللازمة، إلى جانب الهياكل الأساسية، من قبيل الكهرباء؛ ولتحقيق هذه الغاية، يجب على المنظمات الدولية ذات الصلة والمؤسسات المالية الدولية ومجتمع المانحين أن يستعرضوا برامجهم الاستثمارية لكفالة إيلاء أولوية مناسبة لعلم البحار؛

(ج) تأمين تنمية المهارات والأساليب الضرورية، من أجل استخدام المعدات على نحو كفاء وفعال، وكذلك من أجل تنفيذ نظام الجزء الثالث عشر، إلى جانب إقرار وتطبيق الأحكام الضرورية المتعلقة بالتنفيذ، وأيضا من أجل تفسير النتائج العلمية ونشرها وتعميمها حتى يمكن تطبيقها على يد صانعي القرارات، كيما تتوفر لدى الجمهور الأوسع نطاقا؛

(د) نقل التكنولوجيات السلمية بيئيا، وفقا للجزء الرابع عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والبرنامج المستقبلي المتصل بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، إلى جانب تزويد البلدان النامية بالمساعدة المالية والتقنية لهذا الغرض.

الإقليمي والعالمي، في صيغة بيانات متسقة، ومن خلال معلومات عن أماكن وجود نتائج البحث هذه.

٢٢ - وينبغي أن تدعى اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية إلى أن تطلب من لجنتها المعنية بالتبادل الدولي للبيانات الأوقيانوغرافية أن توسع نطاق أعمالها المتعلقة بقوالب البيانات حتى تشمل ما وراء البيانات (أي المعلومات المتصلة بأماكن توفر هذه البيانات).

٢٣ - ويجب أن تدعى الهيئات الدولية ذات الصلة إلى النظر في المسائل المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية فيما يتصل بنظام البحث العلمي البحري المحدد في الجزء الثالث عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

## المسألة حاء

### بناء القدرات في مجال علم وتكنولوجيا البحار

٢٤ - في ضوء مراعاة أهمية علم البحار للقضاء على الفقر، وكفالة الأمن الغذائي، ودعم النشاط الاقتصادي الإنساني، وصون البيئة البحرية العالمية، والمساعدة على التنبؤ بالأحداث والكوارث الطبيعية وتخفيف آثارها والاستجابة لها وتشجيع استخدام المحيطات ومواردها بهدف تحقيق التنمية المستدامة، ينبغي بناء قدرات إجراء البحوث العلمية البحرية وخاصة في البلدان النامية.

٢٥ - وتشكل تنمية الموارد البشرية أساسا لفهم علم وتكنولوجيا البحار وإمكاناتها. وفي البلدان النامية، يواجه تشجيع هذه القدرات الوطنية تحديات خاصة، بالنظر إلى قلة الموارد المالية وضآلة الوعي المحلي بكامل إمكانات الموارد البحرية. وقد قام التعاون الدولي، المضطلع به من خلال المنظمات المالية الثنائية والإقليمية والدولية والشراكات التقنية، بدور رئيسي في تعزيز أنشطة بناء القدرات في ميدان نقل التكنولوجيا السلمية بيئيا، مقترنا بالتنمية المستدامة للموارد البحرية، ولا سيما في البلدان النامية.

## المسألة طاء

### تعزيز العمل العالمي لتوفير علوم بحرية تتسم بالفعالية

تقوم اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية بدور مركز التنسيق في هذا الاستعراض.

#### الجزء الثاني

#### الأولويات المتصلة بالبحوث العلمية البحرية

#### المسألة ياء

#### السياسة العامة المتعلقة بعلم البحار

٣١ - سيكون القرن ٢١ عصر المحيطات. وسيحتاج الجنس البشري إلى تكريس الجهود على نحو لم يسبق له مثيل من أجل تفهم وتنمية وصون المحيطات، وسوف تلعب المحيطات دورا لا نظير له في مجال تنمية المجتمع البشري والاقتصاد. ولذلك فإن فهم المحيطات فهما دقيقا، وحماية البيئة البحرية حماية فعالة، وتحقيق استخدام المحيطات ومواردها لأغراض التنمية المستدامة ستصبح من الواجبات ذات الأهمية القصوى للدول.

٣٢ - وينبغي لنهج تفهم المحيطات أن يكون متكاملا وجامعا لعدة مواضيع ومشاركا بين القطاعات. وينبغي أن يكون نهج النظام الإيكولوجي جزءا من السياق العالمي للبحوث العلمية البحرية.

٣٣ - وإذا أريد أن تؤدي المعلومات الناتجة عن البحث العلمي في موضوع البحار ورصدها دورها السليم في كفاءة اتخاذ القرارات الهامة بناء على معلومات صحيحة، فيجب أن تكون هذه المعلومات متاحة وموثوقة. وتعني ضرورة توفر المعلومات إمكانية الوصول إليها عن طريق مراكز بيانات مناسبة، مثل مركز المجلس الدولي للعلوم. وكذلك تعني ضرورة كون المعلومات موثوقة ضمان جودة البيانات المتأتية من أي بحث علمي بحري.

٣٤ - وينبغي تطوير النظام العالمي لمراقبة المحيطات، الذي تقوم بتنسيقه اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية بالتعاون

٢٧ - في ضوء مراعاة أهمية علم البحار للقضاء على الفقر وكفالة الأمن الغذائي ودعم النشاط الاقتصادي الإنساني وصون البيئة البحرية العالمية والمساعدة في التنبؤ بالأحداث والكوارث الطبيعية وتخفيف آثارها والاستجابة لها وتشجيع استخدام المحيطات ومواردها بهدف تحقيق التنمية المستدامة، توجد حاجة ضرورية لتعيين مركز تنسيق واضح للتعاون الدولي فيما يخص علم البحار. وتمديد ولاية اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية كيما تشمل علوم وخدمات المحيطات، على النحو الوارد في تنقيح عام ١٩٩٩ لنظامها الأساسي، أمر جدير بالترحيب والتشجيع.

٢٨ - وأطلس الأمم المتحدة للمحيطات، وهو مشروع يجري إعداده على يد اللجنة الفرعية المعنية بالمحيطات والمناطق الساحلية التابعة للجنة التنسيق الإدارية لجمع المعارف العلمية البحرية الموجودة مع بعضها، جدير بالترحيب فهو يوفر وسيلة لإدراج المعارف العلمية البحرية المتوفرة في قواعد البيانات داخل منظومة الأمم المتحدة، كما أنه يشكل قاعدة لزيادة تطوير الوسائل اللازمة لتحسين الوصول إلى المعارف العلمية البحرية العالمية من قِبَل من يحتاجونها.

٢٩ - وينبغي مطالبة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بتعزيز اللجنة الأوقيانوغرافية الدولية حتى تحوز الموارد اللازمة لتشجيع التعاون الدولي الفعال في مجال علم البحار وتنفيذ المهام المحددة في هذه النتائج.

٣٠ - ويجب على الهيئات ذات الصلة بمنظومة الأمم المتحدة أن تقوم باستعراض جوانب برامجها ذات الصلة بعلم البحار لكفالة إيلائها أولوية مناسبة على أساس دائم بينما

بشكل ملائم لعامة الجمهور لكي يساهم بشكل ملائم في اتخاذ القرار. ومن المهم كذلك أن تُعرض الخيارات المتاحة لإدارة لاتخاذ قراراتها عرضا واضحا. ويمكن ترجمة هذا الفهم العلمي أيضا إلى استخدام عملي لزيادة قدرة المجتمع المحلي ولا سيما في البلدان النامية على التكيف.

٣٩ - يتعين أن يهدف العمل الدولي المتعلق بتشجيع البحث العلمي البحري سواء من قبل هيئات منظومة الأمم المتحدة أو بواسطة أشكال أخرى للتعاون الحكومي الدولي، إلى زيادة الفهم للتفاعل بين المحيطات والغلاف الجوي وآثاره على الموارد البحرية الحية والمنطقة الساحلية ومجتمعاتها المحلية، وكذلك الفهم العلمي للعناصر الأخرى اللازمة لاتباع نهج متكامل لإدارة المحيطات والمناطق الساحلية يقوم على النظام الإيكولوجي، ومن أجل التنفيذ السليم للعمليات البحرية. وهذه الفئات ليست حصرية ولكنها تتداخل في بعضها البعض. ويتعين أن تسعى الجهات الفاعلة الدولية أيضا إلى معالجة التفاوت في البيانات ومدى توفرها، ولا سيما بيانات الأرصاد الجوية، في المناطق المختلفة من العالم.

٤٠ - ينبغي الترحيب بالمشاريع الابتكارية الجديدة وتشجيعها، حيث يمكن أن توفر، من خلال التعاون الدولي فهما لهيكل وآليات نظم دوران المياه في المحيطات وأن تفضي إلى تبادل مناسب وشفاف للمعلومات من قبل أوسع مجموعة ممكنة من المستخدمين.

٤١ - وينبغي كذلك أن تهدف هذه المشاريع منذ البداية إلى تمكين جميع البلدان من استخدام المعلومات المتحصلة استخداما فعالا، ولذلك ينبغي تصميمها بطريقة تتيح للبلدان النامية استخدام تلك المعلومات بفعالية وأن يصحبها بناء القدرات ونقل التكنولوجيا.

مع وكالات أخرى، تطويرا متوازنا، من خلال تنفيذ شتى وحداته التي تتناول المحيطات والمناخ (ومن أمثلة ذلك، مشروع مصفوفة الرصد الأوقيانوغرافي للغلاف الجوي الجغرافي في الزمن الحقيقي) والتلوث البحري، والمناطق الساحلية، لكي يلبي الاحتياجات المتنوعة للدول الأعضاء وسائر المستعملين.

٣٥ - وينبغي إجراء حوارات على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، حسب الاقتضاء، بين المسؤولين عن اتخاذ قرارات السياسة البحرية والمسؤولين عن تنظيم برامج البحوث العلمية البحرية، بهدف تحديد القضايا التي توجد حاجة إلى توفير المشورة العلمية بشأنها في كل مجال مناسب، وأفضل الوسائل لتقديمها، على أن تراعى بوجه خاص، في إطار التعاون الدولي، القضايا الهامة للدول النامية الساحلية واحتياجاتها في مجال بناء القدرات ونقل التكنولوجيا.

٣٦ - وعند إعداد مشاريع البحث العلمي في موضوع البحار ورصدها، ينبغي أن تتخذ الترتيبات المناسبة لتقديم البيانات إلى مراكز البيانات الوطنية أو الإقليمية أو العالمية ذات الصلة، مع إيلاء الاعتبار للمستوى الملائم من ضمان جودة البيانات الناتجة.

## المسألة كاف

### التفاعلات بين الغلاف الجوي والمحيطات

٣٧ - إن التفاعلات بين الغلاف الجوي والمحيطات أساسية للحياة، سواء في البر أو في البحر. وإن فهم التفاعلات بين الغلاف الجوي والمحيطات يشكل خطوة هامة نحو فهم الطريقة التي تعمل بها المحيطات، ومن ثم نحو تقييم ما يمكن عمله.

٣٨ - غير أن الفهم العلمي للتفاعلات بين المحيطات والغلاف الجوي ليس كافيا. إذ من الضروري أيضا أن يلم صانعو القرار بالآثار الناتجة عن ذلك الفهم وأن يُعرض

## المسألة لام

### الحاجة للفهم العلمي في إدارة النظم الإيكولوجية البحرية

٤٢ - من دوافع إدارة النظم الإيكولوجية البحرية، في جملة أمور، الحاجة إلى القضاء على الفقر ودعم الرفاه الاقتصادي وضمان الأمن الغذائي والحفاظ على التنوع البيولوجي. وهي تستدعي المعرفة بديناميات النظم الإيكولوجية في علاقتها بالموارد البحرية الحية وكذلك بالعوامل الكيميائية - الأحيائية. ويجب أن يشمل ذلك فهما لمركز واتجاهات أرصدة الموارد البحرية الحية وموقعها وكميتها وغلتها المستدامة على المدى الطويل وطرق إدارة مصائد الأسماك من جهة، وبالعوامل التي تؤثر في نوعية المياه بما فيها الإغناء بالعناصر الغذائية، وإغراق النفايات، ومصدر ومصير الملوثات ومدى تسميمها للبيئية، من جهة أخرى. وترتبط هذه العوامل بمسائل تلوث موارد البحار والمياه العذبة على السواء. وينبغي أن يجمع تطوير نهج النظام الإيكولوجي في إدارة البحار بين الرصد والبحوث الأساسية والتطبيقية من قبل المشتغلين بعلوم مصايد الأسماك والمشتغلين بالعلوم الإيكولوجية. أما على الصعيد العالمي فيتعين أن تعمل منظمة الأغذية والزراعة مع المنظمات العالمية والإقليمية ذات الصلة لتطوير هذا المفهوم.

٤٣ - ومن بين المواضيع ذات الصلة التي تحتاج إلى الدراسة الفهم العلمي اللازم لإدارة الأزمات وإجراء تقييمات بيئية ذات صلة بالبيئات البحرية الهشة، وإدخال أنواع غير أصلية، وآثار الملوثات الآتية من السفن ومن مصادر برية، والآثار الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للإعانات وآثارها على جهود صيد الأسماك ودور الشعب المرجانية كوسيلة للإنذار المبكر بالتعديلات الإيكولوجية الناجمة عن تغير المناخ والضغط الأخرى.

٤٤ - يمكن أن يتضمن العمل المبكر بشأن هذه الجوانب، حسب الاقتضاء، زيادة تطوير مفهوم نهج إدارة النظام الإيكولوجي وإكمال العمل بشأن مشروع خطة العمل الدولية للإبلاغ عن حالة واتجاهات الأرصدة السمكية.

٤٥ - نظرا لأن أجزاء كبيرة من المحيط الحيوي للكرة الأرضية لم تستكشف حتى الآن ينبغي أن تحظى المشاريع الرامية إلى استكشاف التنوع البيولوجي لأعالي البحار، والنباتات والحيوانات الموجودة في قاع البحار، وأماكن تواجدها وموائلها.

## المسألة ميم

### الحاجة إلى البحث العلمي من أجل الإدارة المتكاملة للمحيطات والمناطق الساحلية

٤٦ - تستند الإدارة المتكاملة في جملة أمور إلى الحاجة إلى إدارة تنمية الأنشطة البشرية بطريقة مستدامة. وهي تتطلب مدخلات علمية في عدة مجالات؛ وفي المناطق الساحلية، على وجه الخصوص، تحتاج إلى فهم للتفاعلات بين اليابسة والماء، وللعوامل التي تؤثر في نوعية المياه ولأساس تسوية الخلافات بشأن استخدام المناطق الساحلية في اتجاه البحر وفي اتجاه البر على السواء. ويجب أيضا أن تستند إلى معلومات علمية من أجل اتخاذ القرارات المتعلقة بتخطيط المناطق البرية والبحرية والمعلومات اللازمة للتنبيه بالحوادث والكوارث الطبيعية وتخفيف حدة آثارها والاستجابة لها. فضلا عن ذلك يلزم العمل على جمع قاعدة معرفية محلية والمحافظة عليها.

٤٧ - ويلزم اتخاذ إجراء مبكر لإحراز تقدم بشأن المواضيع التي سوف يجري تسليط الضوء عليها في الاستعراض الحكومي الدولي المقبل لبرنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية، والذي ينبغي أن يهدف إلى تحديد المجالات التي يلزم فيها إجراء بحوث علمية ودراسة

تهدد السلامة البحرية وتقوض جهود التنبؤ بالأحداث الجوية والبحرية الحادة وتخفيف حدة آثارها والاستجابة لها.

## التنسيق والتعاون لمكافحة القرصنة والسلب المسلح في عرض البحر المسألة سين

### السياسة العامة لتشجيع التعاون وكفالة التنسيق لمكافحة القرصنة والسلب المسلح في عرض البحر

٥٢ - إن النمو السريع الذي حدث مؤخرًا في حوادث القرصنة والسلب المسلح في عرض البحر وما يسببه من ضرر للملاحين وتهديد لسلامة الشحن البحري وبالتالي للبيئة البحرية والساحلية وللتجارة عن طريق البحر كل ذلك يجعل من الضروري، منح أولوية وطنية ودولية عليا للجهود الرامية إلى القضاء على هذه الجرائم والتي غالبًا ما تكون نتيجة لجريمة عابرة للحدود.

٥٣ - لذلك ينبغي أن تنظر الدول والمنظمات الدولية ذات الصلة فيما إذا كانت أولوياتها وبرامجها تركز التركيز الملائم على الحاجة إلى منع القرصنة والسلب المسلح في عرض البحر وتوفير إطار ملائم للرد على هذه الجرائم وضمنان الاستجابة الفعالة لهذه الحوادث عند وقوعها.

٥٤ - سوف يحتاج منع القرصنة والسلب المسلح في عرض البحر والرد عليهما بفعالية إلى دعم المجتمع الدولي من خلال تقديم الدعم الملائم للبلدان النامية ولا سيما الدول النامية الساحلية ودول العلم في مجالات نقل التكنولوجيا وبناء القدرات في جهودها الرامية إلى منع القرصنة والسلب المسلح في عرض البحر.

٥٥ - ينبغي أن تقوم المؤسسات المالية الدولية وجماعة المانحين باستعراض برامجها في هذا الصدد لتحديد ما إذا

المشاكل التي يمكن أن تنشأ من تلوث البحار بسبب تصريف المياه الجوفية إلى البحر من طبقات المياه الجوفية.

## المسألة نون الحاجة إلى البحث العلمي من أجل العمليات البحرية

٤٨ - من دوافع البحث العلمي البحري والتطوير التكنولوجي للعمليات البحرية، في جملة أمور، الدور الحيوي الذي يؤديه الشحن البحري في التجارة العالمية. والميادين التي لها صلة بوجه خاص هي علم المساحة البحرية والأرصاء الجوية (وهذا يتصل أيضًا بإدارة النظم الإيكولوجية البحرية والإدارة المتكاملة للمحيطات والمناطق الساحلية) والمعلومات اللازمة للتنبؤ بالحوادث والكوارث الطبيعية وتخفيف حدة آثارها والاستجابة لها.

٤٩ - وتدعو الحاجة إلى توفير رسوم بيانية دقيقة ومستكملة للمحيطات في العالم، وذلك للعمل على تحقيق السلامة البحرية وللمساعدة في بناء قدرة على رسم خرائط المياه للدول الساحلية التي لا تتوفر لديها حتى الآن خدمات هيدروغرافية.

٥٠ - تقدم المنظمة الهيدروغرافية الدولية المساعدة إلى الدول ولا سيما البلدان النامية، وذلك بالتشاور مع المنظمات الدولية ذات الصلة الأخرى، حيث يتسبب انعدام القدرات الهيدروغرافية في الإضرار بسلامة الملاحة وحماية البيئة البحرية أو في إنفاذ قوانين مكافحة القرصنة والسلب المسلح في عرض البحر.

٥١ - ينبغي أن تساعد المنظمة العالمية للأرصاد الجوية واللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية الدول، ولا سيما الدول النامية، التي لا تتوفر لديها محطات التغطية الملائمة لرصد الأحوال الجوية وحالة البحار، في المياه التي تخضع لولايتها وذلك لمساعدتها في التغلب على هذه المشاكل والتي

البحار، وأن تسجل تفاصيل هذه المشاركة. ثم ينبغي دعوة المنظمة البحرية الدولية إلى أن تكمل بسرعة عملها بشأن التوجيه المتعلق بكيفية فعل ذلك. ويحظى بالترحيب عمل المنظمة البحرية الدولية المتعلق بالطلب إلى السفن بأن تجهز نفسها بنظام تحديد تلقائي لهويتها كما أنها تشجع على القيام بأي عمل إضافي ذا صلة

٦١ - ينبغي أن تكفل الدول توفر تدابير ملائمة لدى سلطات الموانئ لمنع محاولات السلب المسلح داخل الموانئ، وتدريب موظفي الموانئ تدريباً ملائماً على هذه التدابير. كما ينبغي الترحيب بعمل الجامعة البحرية العالمية ودعمه وكذلك عمل البلدان التي توفر مثل هذا التدريب أو تقدم الدعم للاتحاق بالجامعة البحرية العالمية من خلال بناء القدرات.

#### المسألة فاء

#### الردود على أعمال القرصنة والسلب المسلح في البحار

٦٢ - حددت المواد ١٠٠ إلى ١٠٧ والمادة ٥٨ الفقرة ٢ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الإطار الملائم للرد على القرصنة. ويمكن أيضاً استخدام اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية وبروتوكولها لقمع الأعمال غير المشروعة والموجهة لسلامة المنصات الثابتة الموجودة على الجرف القاري (اتفاقية وبروتوكول روما) لغرض منع السلب المسلح في البحار وقمعه.

٦٣ - يُقترح أن تكرر الجمعية العامة دعوتها الدول التي لم تصبح بعد أطرافاً في اتفاقية وبروتوكول روما إلى أن تفعل ذلك. كما ينبغي أن تعتمد الدول الساحلية تشريعاً إذا لم تكن قد فعلت ذلك من قبل لضمان وجود إطار ملائم للرد على حوادث السلب المسلح في عرض البحر. ويقترح بغرض

كانت اعتمادات ملائمة قد خُصصت للاستثمار في المركبات والمعدات الأخرى، بما في ذلك معدات الرصد بالسواحل.

٥٦ - يُقترح أن تؤكد الجمعية العامة من جديد حاجة جميع الدول والهيئات الدولية ذات الصلة إلى العمل لمنع ومكافحة القرصنة والسلب المسلح في عرض البحر.

٥٧ - يمكن أن تقوم القطاعات التجارية مثل غرف الشحن البحرية وصناعات التأمين البحري والنقابات بدور مفيد في العمل الذي تتزعمه المنظمة البحرية الدولية لمكافحة القرصنة والسلب المسلح في عرض البحر.

#### المسألة عين

#### منع القرصنة والسلب المسلح في عرض البحر

٥٨ - سوف يشمل المنع الفعال إشراك دول علم السفن المبحرة في المناطق التي يرجح فيها وقوع القرصنة والسلب المسلح وكذلك مُلاك هذه السفن وربابنتها وطواقمها والدول الساحلية في المناطق التي وقعت فيها الحوادث والمنظمات الإقليمية والدولية المعنية بالشحن البحري ومنع الجريمة.

٥٩ - ينبغي دعوة المنظمة البحرية الدولية إلى دراسة إمكانية اقتضاء تلقي البحارة في المناطق التي يرجح أن تقع فيها أعمال القرصنة والسلب المسلح تدريباً على الاحتياطات المتعلقة بمنع حدوث القرصنة والسلب المسلح في البحار وذلك في إطار الاتفاقية الدولية المتعلقة بمعايير تدريب الملاحين وإصدار تراخيصهم.

٦٠ - ينبغي أن تضمن الحكومات أن توفر إجراءاتها المتعلقة بتسجيل السفن الحماية من التسجيل عن طريق الغش وأن تقدم استجابة سريعة ودقيقة للتفاصيل المتعلقة بالسفن التي يمكن أن تشارك في أعمال القرصنة والسلب المسلح في

ينبغي استخدام إجراءات الإبلاغ التي وضعتها المنظمة البحرية الدولية لتيسير تقديم التقارير بسرعة.

٦٧ - ينبغي أن تكفل الدول في المناطق التي يُرجح فيها وقوع حوادث القرصنة والسلب المسلح في عرض البحر أن تكفل وجود ترتيبات ملائمة بالفعل لاستلام التقارير وإحالتها دون إبطاء إلى جميع السلطات ذات الصلة وتنبية الدول المجاورة والسفن الموجودة في المنطقة للحوادث أو التهديد بارتكاب حوادث. ومن الضروري تعاون جميع الدول في هذا الشأن.

٦٨ - ينبغي أن تتخذ الدول المعنية تدابير لكي تكفل تدريب جميع الموظفين المشاركين في جميع جوانب الرد، بما في ذلك التوقيف والتحقيق والمحاكمة وتبادل الأدلة، تدريباً جيداً. كما ينبغي الترحيب بعمل المنظمات الدولية والدول ودعمه فيما يتعلق بتوفير هذا التدريب ودعم تقديمه من قبل جهات أخرى. وينبغي دعوة المنظمة البحرية الدولية للإسراع بعملها المتعلق بوضع مدونة ممارسة للتحقيقات. كما ينبغي أن يُطلب إلى الأكاديمية الدولية لإنفاذ القانون أن تدرس الكيفية التي يمكن أن تساهم بها في وضع ممارسة وتدريب جيد في مجال الإنفاذ في هذا الميدان. ويتعين على الدول التي تتوفر لديها معلومات عن وقائع أو ظروف قد تفضي إلى الاعتقاد باحتمال حدوث أعمال قرصنة أو سلب مسلح في عرض البحر تقديم هذه المعلومات إلى الدول المعنية.

٦٩ - يتعين على الدول الساحلية في المناطق التي يرجح فيها وقوع حوادث قرصنة وسلب مسلح وضع خطط طارئة مستكملة والاحتفاظ بها لمعالجة هذه الحوادث. وينبغي أن تقوم هذه الدول من خلال ذلك وبالتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية بوضع ترتيبات لمعالجة الحوادث التي قد ينجم عنها تلوث كبير في البيئة البحرية.

التسهيل أن يتفق النهج في هذا التشريع مع النهج التي اعتمدها الدول الأخرى في المنطقة ذاتها.

٦٤ - ينبغي أن تكفل جميع الدول أيضاً اتباع السلطات العامة المختلفة، التي هي بالضرورة معنية بمعالجة حوادث القرصنة والسلب المسلح في عرض البحر، نهجاً متسقاً لمعالجة هذه الحوادث وأن تكون لديها القدرة على العمل بطريقة متكاملة.

### المسألة صاد

#### الرد على حوادث القرصنة والسلب المسلح في عرض البحر

٦٥ - يجب أن تستند الردود الفعالة على حوادث القرصنة والسلب المسلح في عرض البحر إلى تدابير المنع والإبلاغ عن الحوادث والإنفاذ، بما في ذلك تدريب موظفي الإنفاذ وتوفير السفن والمعدات اللازمة للإنفاذ. وتتعزيز قدرة الدول على تقديم هذه الردود الفعالة بشكل كبير عندما تتوفر ترتيبات التعاون الإقليمي بالفعل. ويتعين أن يكون الهدف إنشاء شبكة اتصالات بين السلطات العامة المعنية استناداً إلى الثقة المتبادلة والمساعدة وتعزيز نهج مشترك من أجل الإنفاذ وبناء القدرات بين الدول فيما يتعلق بتقنيات الإنفاذ والتحقيق في الجرائم ومحاكمتها. ويمكن تعزيز ترتيبات التعاون الإقليمي هذه في حالات مناسبة بإبرام اتفاقات رسمية. ويقترح أن ترحب الجمعية العامة بمبادرات المنظمة البحرية الدولية وفرادى الحكومات في هذا الشأن.

٦٦ - نظراً لأن قلة الإبلاغ عن حوادث القرصنة والسلب المسلح في عرض البحر تفضي إلى التقليل من خطورة المشكلة وبالتالي إلى زيادة المخاطر يتعين تشجيع الملاك وربابنة السفن على أن يضمنوا الإبلاغ عن جميع الحوادث والتهديدات بارتكاب الحوادث إلى السلطات الملائمة ومن خلال دولة العلم المعنية إلى المنظمة البحرية الدولية. كما

## المسائل العامة للتنسيق والتعاون

### المسألة قاف

#### التنسيق والتعاون داخل منظومة الأمم المتحدة

٧٠ - يُقترح أن تواصل الجمعية العامة دعوة الأمين العام إلى أن يدرج في تقريره السنوي عن المحيطات وقانون البحار مادة عن التقدم المحرز في عملية التعاون والتنسيق بين الأجزاء ذات الصلة في الأمانة العامة للأمم المتحدة ومنظومة الأمم المتحدة ككل على النحو الموصوف في الفقرة ٨ من القرار ٣٣/٥٤ والفقرة ٤٢ من القرار ٧/٥٥.

القانونية والمستشار القانوني والسيد نيتين ديساي، وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

٤ - ركز السيد كوريل في بيانه الاستهلالي على الانتقال من وضع القواعد إلى تنفيذها وعلى التحديات التي تواجه الدول النامية مثل محدودية القدرة وندرة الموارد وعدم كفاية وسائل التنفيذ وعلى الحاجة إلى استجابة عالمية وتنسيق وتعاون دولي لمعالجة مشاكل المحيطات.

٥ - وركز السيد ديساي في بيانه الاستهلالي على تلاقي البعدين القانوني والبرنامجي للتعاون الدولي في المسائل ذات الصلة بالمحيطات، وعلى المصالح المشتركة لجميع الدول في مستقبل المحيطات والبحار، وعلى الحاجة إلى معالجة القضايا البيئية العالمية. وتحدث أيضا عن صلة العملية الاستشارية بمؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة المقرر عقده في أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٢ في جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا (يرد نص البيانين الاستهلاليين للسيد كوريل وديساي على التوالي في المرفقين الأول والثاني بهذا التقرير).

٦ - أما السفير تويلوما نيروني سلاذ (ساموا)، الرئيس المشارك للاجتماع، فقد ركز في بيانه الافتتاحي على كون علوم وتكنولوجيا البحار عاملين أساسيين في اتخاذ القرار في جميع القطاعات. وقال إن بناء القدرات وتطوير المعلومات والقدرات على إدارة المحيطات تشكل جزءا لا يتجزأ من مسألة العلوم والتكنولوجيا البحرية. وأكد الحاجة إلى استنباط أفكار واضحة وملموسة حول كيفية الحصول على المعلومات العلمية وتطبيقها بعد ذلك.

## البند ٢ من جدول الأعمال

### الموافقة على شكل الاجتماع وإقرار جدول الأعمال

٧ - عرض السيد ألن سيمكوك (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)، الرئيس المشارك للاجتماع

## الملخص الذي أعده الرئيس للمناقشات

### البند ١ من جدول الأعمال افتتاح الاجتماع

١ - استندت المناقشات في الدورتين العامتين الأولى والثانية للاجتماع الثاني لعملية الأمم المتحدة الاستشارية غير الرسمية المفتوحة المعنية بشؤون المحيطات وقانون البحار المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ٣٣/٥٤، تسهيلا لاستعراض الجمعية العامة سنويا بطريقة فعالة وبناءة للتطورات الحاصلة في شؤون المحيطات، إلى قرارات الجمعية العامة ٣٣/٥٤ و ٧/٥٥ و ٨/٥٥ والتقرير السنوي للأمين العام عن المحيطات وقانون البحار (A/56/58)، إضافة إلى الوثائق الأخرى المعروضة على الاجتماع. كما في ذلك تقارير خطية مقدمة من الدول والمنظمات الدولية، ولا سيما الوثيقة A/AC.259/4 المقدمة من النرويج.

٢ - وفرت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ واتفاقاتها المتعلقة بالتنفيذ<sup>(١)</sup> الإطار القانوني العام للمناقشات في حين وفر الفصل ١٧ من جدول أعمال القرن ٢١ برنامج العمل للتنمية المستدامة للمحيطات والبحار وأعيد تأكيد برنامج العمل هذا في المقرر ١/٧ الذي اعتمده لجنة التنمية المستدامة في دورتها السابعة.

٣ - افتتح المناقشات، نيابة عن الأمين العام للأمم المتحدة، السيد هانز كوريل، وكيل الأمين العام للشؤون

(١) الاتفاق المتعلق بتنفيذ الجزء الحادي عشر من الاتفاقية واتفاق تنفيذ أحكام الاتفاقية المتعلقة بحفظ وإدارة الأرصد السمكية المتداخلة والأرصد السمكية كثيرة الارتحال.

التشاورية. وفي هذا الصدد، أعربت الوفود عن تقديرها لرئيسي الاجتماع لجهودهما وقيادتهما.

١٠ - ولوحظ كذلك أن العملية التشاورية تمثل كيانا فريدا ضمن النهج الأكثر رسمية وقطاعية الذي تأخذ به أسرة الأمم المتحدة. وأشار أحد الوفود إلى أن العملية يجب أن تجسد نهجا شاملا يستند إلى الأهداف المشتركة والتفاهم والمعلومات. وشدد أحد الوفود على أن العملية جزء من نظر الجمعية العامة في بند جدول الأعمال المعنون "المحيطات وقانون البحار" وأكد على طبيعتها غير الرسمية، داعيا إلى عدم "إضفاء الطابع المؤسسي" على العملية التشاورية بأي طريقة كانت.

١١ - واقترح وفد آخر، أنه بغية التأكيد على الصفة غير الرسمية للعملية التشاورية وتسجيل طبيعة ومبدأ المناقشات على نحو أفضل، ينبغي أن يقتصر التقرير المنبثق عن المناقشات بتوافق الآراء على عناصر ومواضيع عامة.

١٢ - وذكر أيضا الاستعراض القادم الذي ستجريه الجمعية العامة للعملية التشاورية وفعاليتها وفائدتها في عام ٢٠٠٢.

١٣ - وأعربت مجموعة من الدول عن رأي مفاده أن من الأهمية بمكان تفادي الازدواجية في العمل والدخول في مناقشات تقع خارج نطاق ولاية العملية التشاورية. وفي هذا السياق، لم تر هذه الدول أن من اللائق النظر في القضايا المتعلقة بالجرم القاري والتراث الثقافي الواقع تحت سطح الماء.

**تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، والاتفاقات المرتبطة بها والصكوك الدولية ذات الصلة**

١٤ - كرر العديد من الوفود تأكيد أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ذات أهمية استراتيجية وأنها توفر الإطار

اقترحات الرئيسين المشاركين حول شكل الاجتماع الثاني وجدول أعماله المنقح (A/AC.259/L.2). وفي ضوء المشاورات غير الرسمية التي سبقت الاجتماع<sup>(٢)</sup> والتعليقات التي قدمتها بعض الوفود اقترح أن يعتمد الاجتماع شكله وجدول أعماله المنقح مع إدخال بعض التعديلات. ثم اعتمد الاجتماع بعد ذلك بتوافق الآراء شكله وجدول أعماله المنقح بصيغته المعدلة (A/AC.259/5). وينص أحد التعديلات على أن يشار من الآن فصاعدا إلى العملية الاستشارية باسم عملية الأمم المتحدة الاستشارية غير الرسمية المفتوحة المنشأة عملا بقرار الجمعية العامة ٣٣/٥٤ تسهيلا لاستعراض الجمعية العامة السنوي للتطورات في شؤون المحيطات.

### البند ٣ من جدول الأعمال

**تبادل الآراء بشأن مجالات الاهتمام والإجراءات المطلوبة اتخاذها**

#### العملية التشاورية

٨ - أكدت الوفود من جديد دعمها للعملية التشاورية وأعربت عن استعدادها للمساهمة في فاعليتها ونجاحها. وأبرزت الوفود قيمة النهج المتكامل لجميع المسائل المتعلقة بالمحيطات والبحار والتعاون والتنسيق الحكومي الدولي وفيما بين الوكالات. وقد أشير إلى أن تعزيز التنسيق على جميع الأصعدة في المسائل المتعلقة بالمحيطات والبحار هو الغرض الرئيسي للعملية التشاورية.

٩ - ولاحظت الوفود بارتياح نتائج الاجتماع الأول للعملية التشاورية، وقيام الجمعية العامة بإدماج العديد من العناصر الناتجة عنه في قراراتها ٧/٥٥ و ٨/٥٥ وإحراز بعض التقدم الملموس المحرز في بعض المجالات التي تمت مناقشتها في الاجتماع. وترى الوفود أن ذلك يظهر تماما فائدة العملية

(٢) عقدت ثلاث جولات من المشاورات غير الرسمية في ٢٣ شباط/فبراير و ٢٣ آذار/مارس و ٤ أيار/مايو ٢٠٠١.

التشاورية الثانية ورحبت بقيام العملية التشاورية مناقشتها حول هذين المجالين في جدول أعمال الاجتماع وهما (أ) العلوم البحرية وتطوير ونقل التكنولوجيا البحرية على النحو الذي تم الاتفاق عليه، بما في ذلك بناء القدرات في هذا المجال؛ (ب) التنسيق والتعاون في القضاء على القرصنة والسلب المسلح في البحر.

١٩ - وجدير بالملاحظة أن تقرير الأمين العام السنوي يخصص فرعا (الفرع الثامن) وبندا فرعيا (البند الفرعي الخامس - ألف))، لهذين الموضوعين على التوالي. ويصف التقرير النظام القانوني للعلوم والتكنولوجيا البحرية على النحو الوارد في الجزأين الثالث عشر والرابع عشر من اتفاقية قانون البحار وخاصة "نظام الموافقة" لإجراء البحوث العلمية البحرية في المناطق البحرية الواقعة تحت سيادة أو ولاية الدول الساحلية". ويوفر النظام توازنا بين حقوق الدول الساحلية لتنظيم إجراء البحوث في المناطق البحرية الواقعة تحت ولايتها والإذن بها وبين حقوق الدول المضطلة بالبحوث في إجراء البحوث طالما أنها لا تؤثر على استكشاف واستغلال الموارد. ويصف التقرير البرامج الحالية المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا البحرية في منظومة الأمم المتحدة. كما يتطرق التقرير إلى الاحتياجات التي تم تحديدها في العلوم والتكنولوجيا البحرية، بما في ذلك وضع إطار إداري لأنشطة البحوث العلمية البحرية وإنشاء مراكز وطنية وإقليمية للعلوم والتكنولوجيا البحرية.

٢٠ - وفيما يتعلق بالقرصنة والسلب المسلح في عرض البحر، يعرب التقرير عن القلق لتزايد عدد الحوادث المبلغ عنها في السنوات الأخيرة. ويورد التقرير وصفا للإجراءات المتخذة أو المزمع اتخاذها على الصعيدين العالمي والإقليمي، ولا سيما الإجراءات التي تتخذ برعاية المنظمة البحرية الدولية. كما يعرض التقرير الإجراءات الموصى بها للحكومات وصناعة الشحن البحري.

القانوني الأساسي لجميع الأنشطة ذات الصلة بالمحيطات والبحار. وأشار أيضا إلى الأهمية التاريخية لدخول الاتفاقية حيز النفاذ، والحاجة إلى تحقيق مشاركة شاملة فيها للحفاظ على سلامتها وكفالة تنفيذها تنفيذا تاما. وتم التأكيد مجددا على أن الاتفاقية تشكل هي الفصل ١٧ من جدول أعمال القرن ٢١ أساس المناقشات بشأن التعاون والتنسيق الفعالين للمسائل المتعلقة بالمحيطات والبحار.

١٥ - وعلقت الوفود أهمية على الحاجة إلى التعاون والتنسيق على الصعيدين العالمي والإقليمي في تنفيذ الاتفاقية وضرورة سن تشريعات وطنية لتنفيذ أحكام الاتفاقية.

١٦ - ورحبت بعض الوفود أيضا بالتقدم الذي أحرز مؤخرا في سرعة تصديق اتفاق تنفيذ أحكام الاتفاقية المتعلقة بحفظ وإدارة الأرصد السميكية المتداخلة المناطق والأرصد السميكية الكثيرة الارتحال. وأشارت إلى أن الاتفاق يحتاج إلى تصديقين آخرين لكي يدخل حيز النفاذ.

### تقرير الأمين العام

١٧ - أعرب العديد من الوفود عن تقديرها للأمين العام على التقرير السنوي عن المحيطات وقانون البحار وأبرزت طبيعته الشاملة وسعة نطاقه وقيمه الإعلامية. وأشار إلى أن التقرير ذو أهمية أساسية للعملية التشاورية ومداولتها. ولاحظ الاتحاد الأوروبي بجمع المعلومات المتعلقة بالتدابير التشريعية التي اتخذتها الدول الأطراف لتنفيذ اتفاقية قانون البحار ورحب بفكرة الأمين العام بأن يظهر تحليلا للمعلومات في تقريره السنوي التالي، كجزء من تقييم شامل لتنفيذ اتفاقية قانون البحار بعد عشرين عاما من اعتمادها.

### مجالات التركيز

١٨ - أعربت الوفود عن تقديرها لقيام الجمعية العامة بتحديد مجالين من مجالات التركيز في اجتماع العملية

٢٤ - وقال السيد كوريل إن القضايا المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا البحرية التي تدعو إلى التنسيق والتعاون الدوليين تشمل عدم إعاقة إجراء البحوث العلمية البحرية، وفهما أفضل للمحيطات وكذلك لتفاعلها مع الأرض والغلاف الجوي، والتداخل الأكثر فاعلية بين المعرفة العلمية واتخاذ القرارات، وتطوير ونقل التكنولوجيا البحرية، وتعزيز القدرات في مجالي العلوم والتكنولوجيا البحرية. وأكد السيد ديساي أنه في حين تعد المحيطات لب مشاكل التنمية المستدامة، فإن التفهم الأفضل والمشارك للمحيطات يعد أساسيا من أجل استخدام وإدارة المحيطات على نحو مستدام. وأشار إلى أن معرفة البشر عن المحيطات قاصرة جدا عن معرفتهم باليابسة. وحدد بعض المجالات الرئيسية التي ينبغي أن تتوسع فيها معرفة البشر، ومن بينها المحيطات وتغير المناخ العالمي، والكتلة الحيوية، ومصائد الأسماك وآثار التلوث البحري. وقال إنه يرى أن من الممكن أن تكون العلوم البحرية محور التعاون والتنسيق الدوليين. بما في ذلك بناء القدرات.

٢٥ - وأشار السيد كوريل إلى أن القرصنة والسلب المسلح في عرض البحر يهدد صناعة الشحن البحري وتعرض المسافرين والبحارة للخطر. وأضاف أن الجرائم الأخرى التي ترتكب في البحر من قبيل الاتجار غير المشروع بالمخدرات وتهريب المهاجرين والمسافرين المختبئين في السفن لا تزال آخذة في التصاعد. وإلى جانب هذه التطورات، تبرز عولمة التجارة وصناعة الشحن البحري قضايا جديدة إلى الواجهة: سجل مفتوح للسفن وأعلام الملاءمة. وأضاف السيد ديساي أن الجرائم المرتكبة في البحر كالقرصنة والسلب المسلح في عرض البحر تقوض أساس التنمية المستدامة، كما يمكن أن تشكل تهديدا للبيئة البحرية.

٢٦ - بالإضافة إلى ذلك، وخلال تبادل الآراء العامة في الاجتماع الثاني للعملية التشاركية، أبرزت الوفود أيضا أهمية

٢١ - وتؤكد الوثيقة التي قدمها وفد النرويج عن "علم البحار وتطوير التكنولوجيا البحرية ونقلها، بما في ذلك بناء القدرات" (A/AC.259/4) على أن اعتماد وتنفيذ قواعد تنظيمية وطنية متصلة بالبحوث العلمية البحرية التي تجريها جهات أجنبية في المياه الخاضعة للولاية الوطنية وتحديد مراكز تنسيق وطنية لتنسيق هذه الأنشطة البحثية تقع في لب تنشيط نظام البحث العلمي البحري والمؤسس. بموجب الجزء الثالث عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وتقترح الوثيقة خطة عمل باستخدام تشريع نرويجي نموذجي كمثال لهذه الغاية. وتقترح الوثيقة خطة عمل لمساعدة البلدان النامية في وضع نظام لإدارة المحيطات يكون متكاملًا ويقوم على أسس علمية.

٢٢ - واستنادا إلى شكل الاجتماع، تقوم جلسة مناقشات بإدارة المناقشات في كل مجال من مجالي التركيز وذلك بتقديم عروض قصيرة تتعلق بالمسائل ذات الصلة. وأكد رئيسا الاجتماع أن جوانب وصف كل مجال من مجالات التركيز تهدف لأن تكون بمثابة نقاط لبدء المناقشات وتهدف إلى تحديد القضايا التي قد يختار فريق المناقشة النظر فيها. وترد جوانب الوصف هذه في التذييلين الأول والثاني للمرفقين الأول والثاني من الوثيقة المعنونة "مشروع شكل الاجتماع وجدول الأعمال المؤقت المشروح" (A/AC.259/L.2). ويقسم وصف مجال التركيز المتعلق بالتكنولوجيا والعلوم البحرية إلى جزأين، يتناول الجزء الأول هياكل التحسين والفعالية في حين يتناول الجزء الثاني الأولويات في العلوم والتكنولوجيا البحرية.

٢٣ - وأكد كل من السيد كوريل والسيد ديساي في بيانيهما الافتتاحيين أهمية المجالين لتنفيذ اتفاقية قانون البحار على نحو فعال والفصل ١٧ من جدول أعمال القرن ٢١.

- متابعة مجالي التركيز اللذين تمت مناقشتهما في الاجتماع الأول وهما مصائد الأسماك وحماية البيئة البحرية. وأعربت أيضا عن رغبتها في الحصول على أحدث المعلومات من المنظمات والهيئات المعنية.
- (أ) العلوم البحرية وتطوير ونقل التكنولوجيا البحرية كما تم الاتفاق بما في ذلك بناء القدرات؛
- ٢٧ - خلال تبادل الآراء بشأن مجالات الاهتمام والإجراءات اللازم اتخاذها، تطرقت الوفود إلى قضايا العلوم والتكنولوجيا البحرية. وشددت الوفود على الأهمية الأساسية لتنفيذ أحكام الجزأين الثالث عشر والرابع عشر من اتفاقية قانون البحار، والبحوث العلمية البحرية وتطوير ونقل التكنولوجيا البحرية على التوالي فضلا عن أحكام العلوم والتكنولوجيا البحرية الواردة في الفصل ١٧ من جدول أعمال القرن ٢١.
- ٢٨ - وكررت الوفود تأكيدها أن الجزء الثالث عشر من اتفاقية قانون البحار أرسى نظاما عالميا شاملا لتحسين وإجراء البحوث العلمية البحرية.
- ٢٩ - وأكد العديد من الوفود على ضرورة التركيز على تحديد ما يلزم لتنفيذ هذا الجزء الهام من الاتفاقية ووضعه في أطر عملية. وأيدت تأييدا قويا الدعوة إلى وضع "خطة عمل" لهذا الغرض، تضم سياسات ملموسة ومبادرات موجهة نحو تحقيق النتائج.
- ٣٠ - وأشار العديد من الوفود إلى أنه بالإضافة إلى أهمية تنفيذ الجزء الثالث عشر من اتفاقية قانون البحار، فإن لعدد من المعاهدات المتعددة الأطراف في المجال البيئي، مثل اتفاقية التنوع البيولوجي والاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ تأثيرا هاما أيضا على البحوث العلمية البحرية.
- ٣١ - وحدد العديد من الوفود، ولا سيما وفود الدول الجزرية، علم البحار باعتباره مجالا ذا أهمية وتركيز خاصين في مناطقها.
- ٣٢ - وتوافقت الآراء على ضرورة توسيع المعارف المتعلقة بالمحيطات وعلى أن تعزيز علم البحار أمر بالغ الأهمية لذلك الغرض. وكان ثمة توافق في الرأي أيضا على أن توزيع المعارف الموجودة متفاوت، إذ تعاني البلدان النامية بشكل عام من عدم وجود أو عدم كفاية القدرة على الوصول إلى نتائج البحوث العلمية البحرية.
- ٣٣ - وأشار إلى أحكام المواد ٢٤٦ و ٢٤٨ و ٢٤٩ من اتفاقية قانون البحار والتأكيد على أهميتها للدول الساحلية النامية لأغراض الحصول على البيانات البحرية الموجودة من قواعد البيانات ذات الصلة، والحصول على عينات، وتقييم البيانات ونتائج البحوث والحصول على المساعدة في تقييمها أو تفسيرها. ومع التسليم بإمكانية وجود فجوة بين أحكام المادة ٢٤٩ والممارسة في هذا المجال، قيل إنه يمكن تشجيع الدول على تقديم البيانات إلى مستودع دولي من قبيل المركز الدولي لتبادل البيانات الأوقيانوغرافية والمشاركة في مشاريع البحوث الأوقيانوغرافية الدولية.
- ٣٤ - ودُكر التفاوت في إتاحة البيانات المتعلقة بالمحيطات ولا سيما بيانات الأرصاد الجوية.
- ٣٥ - وأشار العديد من الوفود إلى تطوير المعارف في مجال البيئة البحرية والاستخدام المستدام للمحيطات والبحار وإشراك الآخرين فيها إنما هو لصالح الجميع.
- ٣٦ - وقالت بعض الوفود إنه بالإضافة إلى توسيع قاعدة المعلومات وتوزيعها، هناك حاجة أيضا إلى وضع آلية تكفل أن تكون المعلومات العلمية هي "الأفضل قدر الإمكان". وأضافت أن آليات استعراض المعلومات العلمية الدقيقة من قبل الأقران ربما تكون مفيدة لهذا الغرض.

الأماكن لبناء منشآت من قبيل منشآت معالجة المجاري، ورصد الإنتاجية الأولية التي تعود إلى الانحراف من مصادر متعددة وإمكانية نمو الأشنيات الضارة. وباستخدام هذه المعلومات وتقنيات نظم المعلومات الجغرافية، يمكن لمديري المناطق الساحلية ومخططي استخدام الأراضي وضع أنظمة إدارة خاصة لمعالجة الشواغل الهامة والآثار الممكنة.

٤٠ - ومنذ سنوات عديدة استخدم الأوقيانوغرافيون، بين أدوات أخرى، بيانات عن درجات حرارة سطح البحر مستمدة من السواحل لوضع نماذج عن بداية وشدة حدوث تذبذب النينو الجنوبي وأحداث لانينيا. ويرتبط ارتفاع درجات حرارة سطح البحر بحدوث تبييض المرجان في سائر أنحاء المناطق الاستوائية. إذ أن زيادة شدة وفترة تبييض المرجان من شأنها أن تضر باقتصادات الدول الجزرية الصغيرة التي تعتمد كلية على النظم الإيكولوجية للشعب المرجانية في مورد رزقها.

٤١ - وخلال السنوات الخمس الماضية، استخدم الباحثون السواحل لقياس ارتفاع سطح البحر ورياح المحيطات وأنماط دوران مياه المحيط لرصد تشكل وحركة دوامات المحيطات الضخمة. وبرصد وتتبع هذه الدوامات في المحيطات، تعقب مديرو المناطق الساحلية تشكل وحركة الأنقاض البحرية ومعدات الصيد المهجورة التي تتجمع وتطفو على سطح المحيط.

٤٢ - ونتيجة لأوجه التقدم الأخيرة في مجال تكنولوجيا المعلومات في وقت يكاد يكون آنياً، يمكن للحكومة الوطنية الآن أن تتلقى وتعالج البيانات التي تم الحصول عليها بالاستشعار عن بُعد واستخدامها لتأييد قراراتها.

٤٣ - ويوفر علم الصوتيات السليبي تحت سطح الماء وسيلة مثالية لرصد ظواهر المحيطات على صعيد عالمي. وكان من بين الاكتشافات الهامة القدرة على رصد النشاط الزلزالي

٣٧ - وعرضت بعض الوفود إجراء استعراض لآخر التطورات في علم البحار وخاصة المتعلقة بالأوقيانوغرافيا والاستشعار عن بُعد. إذ يستخدم الاستشعار عن بُعد والاتصالات بالسواحل لتعقب أنماط وأرقام السفن في مناطق صيد الأسماك أو في مناطق محمية خاصة. وتستخدم إمكانات التعقب بواسطة السواحل هذه لمعرفة كمية الأسماك المصيدة في مصائد أسماك معينة، وتعقب أنماط هجرة أنواع محمية ولا سيما الأسماك المهددة بالانقراض. وتوفر هذه البيانات مصدراً قيماً لإدارة وحماية الاستراتيجيات القائمة على التطبيق العلمي لبيانات الاستشعار عن بُعد على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي.

٣٨ - وقد استخدمت البيانات التي تم الحصول عليها من الاستشعار عن بُعد أيضاً في التنبؤ بالطقس والعواصف الشديدة. فباستخدامها، بالإضافة إلى البيانات المجمعة في عين المكان، تمكنت الحكومات الوطنية من تحسين قدرتها على تنبيه المجتمعات المحلية والسكان المقيمين في المناطق الساحلية إلى ضرورة إخلاء المناطق الواطئة المعرضة للعواصف والفيضانات الناجمة عن الأعاصير والأمواج البحرية الزلزالية. وبالاقتراح مع البيانات الأرضية التي تم الحصول عليها من الاستشعار عن بُعد، بوسع المسؤولين الإداريين في المناطق الساحلية ومخططي المناطق الحضرية استخدام البيانات التاريخية لتحديد المناطق التي لا ينبغي بناء مساكن أو فنادق فيها بسبب إمكانية تعرضها للأعاصير والأمواج العاتية كما أن هذه البيانات مفيدة لوضع الخرائط عن المناطق الساحلية، وتحديد مقالب المياه والموائل الحرجة، وللإستخدامات البشرية الحالية والممكنة، من قبيل التحضر والتصنيع وتطوير السياحة والزراعة.

٣٩ - وبالاقتراح مع بيانات أخرى تم الحصول عليها من الاستشعار عن بُعد، يمكن الحصول على بيانات تتعلق بدوران مياه المحيط والإنتاجية الأولية لوضع خرائط لأفضل

البحرية؛ وتفاعل المحيطات والمحيط الجوي وآثارها على تغير المناخ، والتلوث في المحيطات والبحار وآثاره على موارد المياه العذبة، وأثر التلوث على النظم الإيكولوجية الهشة بما في ذلك البحار المغلقة وشبه المغلقة، ودور مصائد الأسماك في حسن الأحوال الاجتماعية والاقتصادية للبلدان النامية، وسبل التحكم بصيد الأسماك غير المستدام ومنعه، وماء الصابورة وآثاره على البيئة البحرية ورمي النفايات والنفايات الخطرة والنفايات المشعة والكيميائية، وتفكيك السفن والتلوث البحري في المناطق الساحلية وآثاره على الزراعة والمياه العذبة؛ ومعالجة الأزمات في الحالات الطارئة وتقييم الأثر البيئي لتنفيذ المشاريع التي يمكن أن تعتبر خطيرة في البيئات البحرية الهشة؛ ودراسة الغلة المستدامة والطبيعة الدينامية لأنواع البحرية وأرصدها؛ واستكشاف آثار الصيد في المحيطات على النظام الإيكولوجي مع مراعاة التقلبات البيئية الطبيعية وأثر المواد الملوثة على النظام الإيكولوجي البحري، واستغلاله استغلالاً رشيداً، وخدمات النظام الإيكولوجي البحري الأخرى؛ وحفظ الشعب المرجانية ومصائد الأسماك التي فيها، والنظام الإيكولوجي للشعب المرجانية.

٤٧ - ومن الناحية الأخرى، أعربت وفود كثيرة عن تحفظاتها إزاء تناول بعض القضايا في العملية التشاركية لأنها تقع بطبيعتها ضمن اختصاص منظمات محددة، لكيلا تستبق أعمال ازدواجية تلك المنظمات أو تحدث في الجهود. ومن بين هذه القضايا، على حد قول تلك الوفود، المسائل المتعلقة بالجرف القاري والتراث الثقافي الواقع تحت سطح البحر والثدييات البحرية.

٤٨ - وأكدت الوفود أن العلوم البحرية أساسية لاتخاذ قرارات سليمة.

تحت سطح الماء على مستويات أعمق بكثير من عتبة الشبكات الزلزالية البرية؛ وكشف النشاط البركاني تحت سطح الماء المرتبط بانتشار قاع البحر واكتشاف الغلاف الجوي الميكروبي تحت قاع البحر؛ وتوزع وطرق هجرة حوت بالين الضخم ولا سيما الحوت الأزرق.

٤٤ - كما نوقش موضوع الهيدروغرافيا والحاجة إلى الخدمات الهيدروغرافية. وإن الخدمات الهيدروغرافية التي يمكن أن تقوم بمسوحات هيدروغرافية، ووضع مخططات بيانية بحرية، وتوزيع المعلومات المتعلقة بالسلامة البحرية، لازمة للملاحة البحرية وإدارة السواحل وحفظ البيئة البحرية واستغلال الموارد البحرية ورسم الحدود البحرية وإجراء الدراسات العلمية المرتبطة بالبحر والمنطقة القريبة من الشاطئ.

٤٥ - ويفتقر العديد من الدول الساحلية حتى إلى الأدوات البدائية لوضع مخططاتها البيانية وإجراء عمليات المسح، حتى بأكثر الأشكال بدائية. ويوجد لدى المنظمة الهيدروغرافية الدولية سجل بالبلدان التي تحتاج إلى المساعدة كما هو الحال في أفريقيا وأمريكا الوسطى وجنوب غرب المحيط الهادئ، وشرق آسيا، ومنطقة البحر الأسود، وأمريكا الجنوبية ومناطق أخرى.

٤٦ - وحدد عدد من الوفود المجالات الرئيسية التي يمكن أن تسهم فيها علوم البحار بسرعة. وتشمل هذه المجالات: رسم حدود النظم الإيكولوجية، تحديد وظائف النظام الإيكولوجي الرئيسي ومكوناته، ودمج المعلومات العلمية والفنية والاقتصادية والاجتماعية، ووضع نماذج تنبؤية وتقييم حدوث المخاطر، ووضع مؤشرات للأداء، وتقييم حالة صحة النظم الإيكولوجية ولا سيما في سياق الإدارة المتكاملة لشؤون المحيطات؛ وحفظ مصائد الأسماك وإدارتها؛ والتنوع البيولوجي وبيئة أعماق المحيطات، ولا سيما المتعلقة بالجبال

القدرة على إدماج ملاحظات من مختلف التخصصات الفرعية لعلم البحار. وفي هذا السياق تتمثل الاحتياجات في كفالة توازن برامج علم المحيطات لتشمل جميع الجوانب الهامة في نظم المحيطات، وامتلاك القدرة على دمج البيانات والمعلومات الآتية من مصادر شديدة التنوع ومواصلة العلماء عملهم في فرق متعددة التخصصات. وأكدت وفود أخرى على وجوب تنحية "النهج المجزأ" في علم البحار ليحل مكانه نهج أكثر شمولية يأخذ في الاعتبار احتياجات مختلف القطاعات التي تحتاج إلى علوم بحرية سليمة في عملها. ورأت بعض الوفود الأخرى أن نهج النظام الإيكولوجي البحري الواسع، الذي وافقت عليه مؤسسات هامة عديدة مثل مرفق البيئة العالمية هو أكثر النهج ملاءمة من الناحية الشمولية.

٥٤ - وتجاوزت عدة وفود موضوع التعاون بين علماء البحار أنفسهم، فأشارت إلى التعاون ضمن دائرة أوسع من أصحاب المصلحة تشمل علماء البحار وعلماء الاجتماع، والعلوم البحتة، وعلم الشركات والمعارف القائمة على أسس أكاديمية، والمعارف التقليدية والمألوفة والممارسات الإدارية.

٥٥ - وبالانتقال من علوم البحار إلى تكنولوجيا البحار، أشار العديد من الوفود إلى أحكام الجزء الرابع عشر من اتفاقية قانون البحار المتعلقة بتطوير ونقل تكنولوجيا البحار. وفي هذا السياق، رأت هذه الوفود أن التمويل الدولي الملائم للبحوث والتنمية واحد من الجوانب الهامة. وأشار إلى حاجة العديد من الدول ولا سيما الدول النامية إلى الحصول على المشورة والمساعدة.

٥٦ - واعتبر العديد من الوفود أن مسألة نقل التكنولوجيا مسألة ذات أولوية في مجال علوم وتكنولوجيا البحار. وأشار العديد من الوفود الأخرى إلى حاجة البلدان النامية إلى الحصول على تكنولوجيا متقدمة.

٤٩ - وأبرز عدد من الوفود المنهج ذي الشقين في العلوم البحرية - "العلوم من أجل العلوم" و "العلوم من أجل التنمية". وترى وفود عديدة أنه وإن كان نهج العلوم من أجل العلوم له قيمته ويسهم في معرفة البشر، فإنه لم يتم متابعة نهج العلوم من أجل التنمية في الماضي إلى درجة مرضية. لذلك ينبغي إيلاء تركيز أكبر على هذا النهج.

٥٠ - وشدد العديد من الوفود، ولا سيما وفود الدول الجزرية، على تعزيز "العلوم من أجل التنمية" لمعالجة احتياجاتها العملية، ولا سيما من أجل ديمومتها الآتية والمتوسطة الأجل، وسير المجالات الممكنة للتعاون الإيجابي أيضا. وفي ذلك السياق، يجب على الدول التي تجري بحوثا علمية بحرية لا أن تفي بالتزاماتها بتبادل المعلومات بموجب الجزء الثالث عشر من اتفاقية قانون البحار فحسب، وإنما أيضا أن تقوم بذلك بطريقة ذات مغزى مفيدة للدول النامية الجزرية الصغيرة وأن تقدم المساعدة من أجل تطوير المنتجات ذات الصلة.

٥١ - وفي السياق نفسه، أكد العديد من الوفود على "العلوم والتكنولوجيا البحرية من أجل التنمية المستدامة". وشددت على بناء القدرات والوصول إلى سبل التنفيذ لتحقيق تلك الغاية، بما في ذلك قدرات التخطيط من أجل التنمية وإدماج القطاعات البحرية فيها والموارد المالية الدولية والقدرات التكنولوجية.

٥٢ - وأكد العديد من الوفود أن الطبيعة المترابطة لمسائل المحيطات تدعو إلى اتباع نهج إدارة متكامل وتعتمد الإدارة المتكاملة بشكل خاص على المعلومات المستقاة من العلوم البحرية.

٥٣ - وأشار العديد من الوفود إلى ضرورة وضع نهج شامل ومتعدد المواضيع لعلم البحار. وفي ذلك السياق، أشارت بعض الوفود إلى مفهوم "العلم ضمن العلم"، أي

بنشاط ومستفيدة. وأشارت وفود أخرى إلى تحدي وضع برامج وطنية بشأن علم وتكنولوجيا البحار كالمقتضيات التنظيمية والمؤسسية، واجتذاب المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية واستغلال الموارد الشحيحة استغلالاً رشيداً لتحسين الأهداف الوطنية وحشد التعاون والتآزر الإقليمي.

٦٢ - وشدد العديد من الوفود على أن بناء القدرات يتطلب تدريب العلماء والإداريين على نحو فعال. وبالإضافة إلى تدريب العلماء، يعتبر الاستخدام الفعال للمعدات ومعايرتها إجراءً ضرورياً. وتحدثت بعض الوفود عن التصميم الفعال لبرامج علم المحيطات للبلدان النامية، التي تشمل أهدافاً واضحة المعالم، وتعدد بوضوح جوانب محددة، وتطرح المنهجيات بوضوح. وينبغي أن يشترك في وضع هذه البرامج جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين؛ وأن تتناول الأهداف الاجتماعية والاقتصادية ويجب أن تكون متواصلة لا مرة واحدة فقط.

٦٣ - وحدد العديد من الوفود المجالات الرئيسية لبناء القدرات في علم البحار. وهذه تشمل مصائد الأسماك البحرية، والنظم الإيكولوجية الساحلية، ومصائد الأسماك الساحلية المستدامة، والتنوع البيولوجي البحري والساحلي، والموارد البحرية غير الحية، والجرف القاري، والتلوث البحري، وتغير المناخ العالمي، وربط الأنشطة الوطنية بالنظم والمجموعات الإقليمية.

٦٤ - وحثت الوفود على تعزيز التنسيق والتعاون الدوليين في مجال علم وتكنولوجيا البحار. بما في ذلك على الصعيدين الحكومي الدولي والمشارك بين الوكالات. وقد تم تشجيع الخطوات الضرورية على جميع الأصعدة بغية تنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وجدول أعمال القرن ٢١ تنفيذاً فعالاً ومنسقاً، بما في ذلك إجراء تعديلات مؤسسية ووضع آلية تنسيق محسنة للفصل ١٧ من جدول

٥٧ - وذكرت بعض الوفود أحد التحديات الهامة المتعلقة بتطوير ونقل التكنولوجيا البحرية لتزويد البلدان النامية، بما فيها الدول الأقل نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، بالتمويل الكافي والمساعدة الفنية لتقديم بيانات فنية وعلمية عن الجرف القاري الموسع إلى لجنة حدود الجرف القاري استناداً إلى المادة ٧٦ من اتفاقية قانون البحار.

٥٨ - ووافقت عدة وفود أخرى على إمكانية إيجاد مثال هام يدعو إلى الحاجة إلى وضع العلوم البحرية "موضع التنفيذ" ونقل التكنولوجيا في سياق قضية الجرف القاري.

٥٩ - وأكدت الوفود حاجة البلدان النامية إلى بناء القدرات في علم وتكنولوجيا البحار. وأقرت بوجود فجوة في علم وتكنولوجيا البحار بين البلدان المتقدمة النمو والنامية. ويجب استنباط طرق موثوقة وعملية لتشجيع تبادل المعلومات المتعلقة بعلم وتكنولوجيا البحار بين البلدان المتقدمة النمو والنامية.

٦٠ - وترى عدة وفود أن بناء القدرات أمر ضروري لتحقيق الأهداف المشتركة المتمثلة في حفظ المحيطات والبحار واستخدامها على نحو مستدام وترى أن بناء القدرات يسير جنباً إلى جنب مع نقل التكنولوجيا الملائم. وقالت إن التعاون بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية أمر جوهري في هذا المجال. وأعربت عدة وفود عن اعتقادها بضرورة تعزيز بناء القدرات داخل المؤسسات القائمة على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني.

٦١ - واعتبر العديد من الوفود أن بناء القدرات أمر ذو أولوية في مجال علم وتكنولوجيا البحار. وشددت وفود أخرى على أن أي خطة عمل لتنفيذ الجزء الثالث عشر من اتفاقية قانون البحار من شأنها أن تبرز مبادرات بناء القدرات بطريقة تشمل عدة قطاعات وبأسلوب يكفل مكانة البلدان النامية، ولا سيما الدول الساحلية بوصفها دولا مشاركة

إحصاءات مصائد الأسماك؛ واللجنة التقنية المشتركة بين اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية المعنية بعلم المحيطات وعلم الأرصاد الجوية البحرية؛ واشتراك منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والولايات المتحدة الأمريكية في وضع وتنفيذ مشاريع مائية دولية على أساس النظم الإيكولوجية بدعم من مرفق البيئة العالمية، تشمل ١٦ بلدا في أفريقيا؛ وبرنامج جامعة الأمم المتحدة للتدريب في مجال مصائد الأسماك من أجل المتخصصين من قطاعات مصائد الأسماك في البلدان النامية؛ وبرنامج الاتحاد الأوروبي للتعاون العلمي والتكنولوجي مع البلدان النامية، والبحوث التي يجريها في إطاره برنامج البحث والتطوير التابع للاتحاد الأوروبي؛ والبرنامج المتعدد الأطراف لتعداد الأحياء البحرية وتوزيعها ووفرهما في محيطات العالم، ونظام المعلومات الجغرافية الحيوية الخاصة بالمحيطات، الذي يعد جزءا منه، والمصمم ليكون أطلسا للحياة البحرية على نطاق العالم بأسره على شبكة الإنترنت؛ والآليات الإقليمية والعالمية القائمة الرامية إلى تعزيز وصول البلدان النامية إلى العلم والتكنولوجيا؛ والتعاون الإقليمي المنفذ على أساس التعاون العلمي الفعلي القائم في منطقة شمال شرقي المحيط الأطلسي في إطار المجلس الدولي لاستكشاف البحار؛ والمساعدة التدريبية والتقنية المتاحة في البلدان المتقدمة النمو، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، بما فيها برامج التثقيف والتدريب، والزمالات والمنح، ومراكز تبادل المعلومات، وقواعد البيانات ومواقع الشبكة العالمية؛ و"استراتيجية إدارة وتنمية المحيطات" الخاصة بالوكالة الكندية للتنمية الدولية؛ وبرنامج النزوح للمساعدة في وضع القوانين الوطنية المتعلقة بإجراء البحوث العلمية البحرية في المياه التي تقع تحت الولاية الوطنية، ومساهمة هذا البرنامج في الصندوق الاستئماني لتيسير إعداد التقارير التي تقدمها البلدان النامية

أعمال القرن ٢١ بغية دعم العمل المنفذ على الصعيدين الوطني والإقليمي في البلدان النامية وتوفير المساعدة المالية والتقنية لأغراض نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا. وفي هذا الصدد، تم حث المجتمع الدولي على أن يعزز ويسر ويمول وصول البلدان النامية إلى هذه التكنولوجيات وما يرتبط بها من معارف، ونقلها إليها بشروط تساهلية وتفضيلية. وقد شددت الوفود على أهمية التعاون الإقليمي. وأضافت هذه الوفود أن التعاون الإقليمي الناجح ينبغي استكماله بتعاون عالمي. وقالت بعض الوفود إنه يمكن أن تعمل اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية على الصعيد المشترك بين الوكالات كجهة تكفل التنسيق. واقترحت بعض الوفود الأخرى إقامة تعاون بين اللجنة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. كما اقترحت وفود أخرى التعاون بين اللجنة والبرنامج منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية التابعة لبرنامج البحار الإقليمية والمنظمات التي تسهر على إدارة مصائد الأسماك الإقليمية.

٦٥ - وأشارت وفود كثيرة إلى التدابير الوطنية والتدابير المتعددة الأطراف، الحالية أو التي يجري وضعها، والتي عاجلت بصورة فعالة، من وجهة نظر هذه الوفود، مسائل العلوم والتكنولوجيا البحرية والتنسيق والتعاون الدوليين في هذه المسائل. وتضم هذه التدابير: برنامج اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية المعني بالتبادل الدولي للبيانات والمعلومات؛ والنظام العالمي لمراقبة المحيطات، وهو عبارة عن برنامج تعاوني للبلدان والمنظمات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة ومشروع صفيغة الرصد الأوقيانوغرافي للغلاف الجوي الجغرافي في الوقت الحقيقي المتصل به؛ والتقييم العالمي للمياه الدولية؛ وجهود منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة المتصلة بالمعلومات عن الحالة والاتجاهات الخاصة بمصائد الأسماك والموارد البحرية الحية، بما في ذلك وضع خطة عمل دولية والمساعدة في بناء القدرات الوطنية في مجال

المنظمات الإقليمية تخصص لدراسة المواضيع التي هي موضع اهتمام مشترك، مثل علم البحار وأثرها على مصائد الأسماك وتدمير الموئل والتلوث؛ وما قد ينتج عن هذه الاجتماعات المشتركة من برامج مشتركة، ونقل التكنولوجيا بواسطة التدريب؛ ونقل البيانات باستخدام شبكة الإنترنت؛ وإنشاء موقع شامل ووحيد على شبكة الإنترنت يعنى بشؤون المحيطات الدولية بغية تيسير تبادل المعلومات؛ وإدراج الجغرافيا المائية في المشاريع الإنمائية المناسبة التي تقترحها وكالات الأمم المتحدة الممولة، واللجنة الأوروبية وغيرها من الوكالات المانحة المشاركة، الوطنية وكذلك الدولية، بغية تحقيق تغطية كافية للبيانات المتصلة بالجغرافيا المائية بواسطة إنشاء خدمات وطنية للجغرافيا المائية.

٦٧ - وأشارت بعض الوفود إلى أنه رغم ما يبدو من أن المجالين اللذين يركز عليهما الاجتماع، وهما البحوث العلمية البحرية وأعمال القرصنة، منفصلان عن بعضهما، فإنهما يرتبطان على مستوى واحد. فسفن البحوث التي تعمل في أرجاء العالم تتعرض لمشاكل القرصنة والسلب المسلح في عرض البحر. وفضلا عن ذلك، توجد مشكلة متزايدة متعلقة بتخريب معدات البحث العائمة ذات التكنولوجيا العالية وكذلك الأجهزة الأوقيانوغرافية الراسية. وفي ضوء الارتباط الواضح القائم بين عودة البيانات من الأجهزة الراسية وأنشطة الصيد في المحيطات، اقترح أن تشمل الجهود المبذولة لمكافحة التخريب توزيع كتيبات إعلامية على وكالات الصيد الوطنية وعلى قوارب الصيد الراسية في الموانئ وعلى ممثلي صناعة الصيد.

#### (ب) أعمال القرصنة والسلب المسلح في عرض البحر

٦٨ - شددت الوفود على أهمية بحث مسألتَي أعمال القرصنة والسلب المسلح في إطار العملية التشاورية. وتمت الإشارة إلى أنه يتعين على جميع الدول أن تشارك بفعالية في

إلى لجنة حدود الجرف القاري؛ والمركز الدولي لأنشطة المشاريع البحرية التابع لمركز البحوث التعاونية لمنطقة الحاجز الصخري الكبير في أستراليا، التي تعد تراثا عالميا، والذي يسهل التعاون في مجالات إدارة مصائد الأسماك، والتخطيط الساحلي، والإدارة وإجراء البحوث، ووضع السياسات المتعلقة بإدارة المحيطات.

٦٦ - وقدم عدد من الاقتراحات المحددة لتحسين التنسيق والتعاون الدوليين. وتشمل هذه الاقتراحات إنشاء آلية لتبادل المعلومات في مجال علم البحار على غرار الآلية القائمة لتبادل المعلومات عن برنامج العمل العالمي؛ وإنشاء مراكز تنسيق لعلم البحار وربطها بالجهات الفاعلة المعنية، مثل فريق الخبراء المشترك المعني بالجوانب العملية لحماية البيئة البحرية والنظام العالمي لمراقبة المحيطات، مع قيام المنظمات الإقليمية بدور هام في هذا الصدد؛ ووضع برامج من أجل المنظمات الدولية المختصة التي تضطلع بمسؤوليات في مجال التنفيذ بموجب الجزء الثالث عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار؛ وتعزيز المنظمات الإقليمية لبرنامج البحار الإقليمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة عن طريق زيادة التعاون بينها وبين المنظمات الدولية المعنية؛ وإنشاء مراكز لنشر المعلومات عن البحوث العلمية والتكنولوجيات البحرية، وتعزيز مرفق البيئة العالمية وغيره من المؤسسات المالية لتمكينها من تمويل مشاريع بناء القدرات بصورة نشطة في البلدان النامية؛ وتعيين مراكز الامتياز الحكومية الدولية القائمة المعنية بالعلوم والتكنولوجيات البحرية بغية نشر المعلومات عنها واستكشاف إمكانية التعاون فيما بينها؛ وإنشاء مراكز إقليمية لعلم وتكنولوجيا البحار، وتمويل هذه المراكز؛ واستكشاف إمكانية تنظيم عملية دورية لتقييم حالة البيئة البحرية مع إقامة مزيد من التعاون بين المنظمات البحرية الإقليمية والمنظمات الإقليمية لمصائد الأسماك؛ وتنظيم حلقات عمل واجتماعات تقنية مشتركة بين

٧١ - وأعيد تأكيد أن العملية التشاورية ينبغي أن تعالج مسائل القرصنة من خلال منظور التعاون والتنسيق في المقام الأول، وأن المنظمات المعنية ينبغي أن تهتم بالتفاصيل، في ضوء واجب جميع الدول في مكافحة أعمال القرصنة.

### حفظ الموارد البحرية الحية وإدارتها؛ صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم

٧٢ - ولاحظت عدة وفود مع التقدير اعتماد لجنة مصائد الأسماك التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في آذار/مارس ٢٠٠١ لخطة عمل دولية تهدف إلى منع صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم وردعه والقضاء عليه، وأكدت أهمية هذه الخطة عموماً. ودعا عدد من الوفود جميع الدول وكيانات الصيد إلى تنفيذها على وجه الاستعجال، بالاقتران بمخطط وصكوك منظمة الأغذية والزراعة الأخرى، مثل خطة العمل الدولية لإدارة طاقة صيد الأسماك ومدونة قواعد السلوك لصيد الأسماك المتسم بالمسؤولية. وقالت هذه الوفود إن التنفيذ يمكن أن يتحقق بواسطة التشريعات الوطنية والمنظمات الدولية والإقليمية وهيئات إدارة مصائد الأسماك وأن منظمة الأغذية والزراعة ينبغي أن توفر التنسيق والمساعدة في هذا المجال.

٧٣ - وأعربت وفود كثيرة عن قلقها المستمر بشأن صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، ولا سيما بشأن استخدام أعلام الملاءمة. ودعت هذه الوفود دول العلم إلى اتخاذ تدابير، وفقاً لأحكام القانون الدولي، بغية حل المشكلة، وشجعت التعاون من خلال منظمات إدارة مصائد الأسماك الإقليمية. وأشارت كذلك إلى التطور الذي حققته منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة البحرية الدولية في التعرف على إمكانيات اتخاذ دول العلم ودول الميناء لإجراءات تكون أكثر فعالية ضد صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم.

مكافحة هذه التهديدات المتزايدة التي تضر ضرراً كبيراً بالملاحة وبأمن ملاحى السفن وكذلك بالتجارة البحرية الدولية. كما أشير إلى ضرورة النظر في اتخاذ تدابير مضادة على صعيد عالمي نظراً إلى الطابع العالمي لهذه التهديدات. وقد أعرب عن قلق خاص بشأن الزيادة الأخيرة في أعمال القرصنة والسلب المسلح في عرض البحر في جنوب شرق آسيا.

٦٩ - وأثنت الوفود كذلك على الجهود التي تبذلها المنظمة البحرية الدولية في هذا الصدد وساندت تلك الجهود. وتمت الإشارة إلى عدد من المساعي، مثل فريق المراسلات المعني بـ”مدونة الممارسات اللازمة للتحقيق في جرائم أعمال القرصنة والسلب المسلح الموجهة ضد السفن“، واجتماع المنظمة البحرية الدولية الإقليمية للخبراء المعني بمكافحة أعمال القرصنة والسلب المسلح ضد السفن، الذي عقد في سنغافورة في آذار/مارس ٢٠٠١؛ وحلقات دراسية متنوعة نظمتها المنظمة البحرية الدولية؛ وكذلك اتخاذ إجراءات أخرى من بينها القرارات التي اتخذتها جمعية المنظمة البحرية الدولية والتي تشجع الدول الأعضاء على التعاون لمكافحة أعمال القرصنة. وأشير إلى ضرورة زيادة تعزيز المنظمة البحرية الدولية بغية جعلها المؤسسة التي تتولى التنسيق في مجال قمع الجرائم المقترفة في عرض البحر.

٧٠ - وفضلاً عن التعاون في إطار المنظمة البحرية الدولية، ذكرت الوفود عدداً من المبادرات الإقليمية، مثل المؤتمر الإقليمي لمكافحة أعمال القرصنة والسلب المسلح الموجهة ضد السفن، الذي عقد في آذار/مارس - نيسان/أبريل ٢٠٠٠، ومؤتمر التعاون الآسيوي المعني بمكافحة أعمال القرصنة والسلب المسلح المزمع عقده في طوكيو خلال الجزء الثاني من عام ٢٠٠١. وتم التأكيد على ضرورة تعزيز التعاون الإقليمي من أجل إنشاء نظام فعال لتبادل المعلومات فيما بين الدول المعنية بالجرائم المقترفة في عرض البحر.

الموازية التي تضطلع بها منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة البحرية الدولية لمعالجة مسائل التنفيذ من قبل دول العلم ودول الميناء.

### البيئة البحرية والتلوث البحري

٧٨ - فيما يتعلق بالبيئة البحرية والتلوث البحري، أشار عدد من الوفود إلى دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال حماية وحفظ البيئة البحرية، ولا سيما من مصادر التلوث البرية. وورد ذكر إنشاء أطر، مثل برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية أو برنامج البحار الإقليمية، إلى جانب أمثلة عن التعاون الإقليمي، مثل خطة عمل شمال غرب المحيط الهادئ التي دعت إليها اليابان.

٧٩ - ورحبت الوفود بالجهود التي بذلتها برنامج الأمم المتحدة للبيئة للتخصيص لاجتماع الاستعراض الحكومي الدولي القادم المعني بتنفيذ برنامج العمل العالمي، الذي سيعقد في مونتريال في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. ولاحظت بعض الوفود انخفاض مستوى المشاركة من قبل وكالات الأمم المتحدة التي تهم بتنفيذ برنامج العمل العالمي. كما أحاط ممثل مكتب تنسيق برنامج العمل العالمي الوفود علما بالمسائل التي سيركز عليها الاستعراض وتنظيمه. وفي هذا الصدد، أبرز الاتحاد الأوروبي ضرورة إيجاد التمويل المناسب نظرا لأن قاعدة المانحين لا تزال ناقصة.

٨٠ - وأعرب عن رأي مفاده أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة ينبغي أن يعمل كمركز تنسيق في مجال حماية وصيانة البيئة البحرية ويكفل التنسيق فيما بين المناطق الإقليمية المختلفة. وعلى هذا الأساس، ينبغي تعزيز المنظمات الإقليمية في برنامج البحار الإقليمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وتحسين تعاونها مع منظمات مصائد الأسماك الإقليمية. كما اقترح تعزيز التعاون بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة واللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية من أجل وضع المنهجية

٧٤ - وفي هذا الصدد، أعيد تأكيد الدور الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة بصفتها الجهة المنسقة لمنظمات إدارة مصائد الأسماك الإقليمية هذه. كما تمت الإشارة إلى أن الجمعية العامة للأمم المتحدة والعملية التشاورية ينبغي أن يقوموا برصد تنفيذ خطة العمل عن كثب.

٧٥ - وأشارت الوفود إلى مبادرات أخرى منها مفهوم متدى مصائد الأسماك المستدامة، وهو عبارة عن تحالف عالمي لوكالات متعددة الأطراف وحكومات ومنظمات والقطاع الخاص والمصارف وغيرها من عناصر المجتمع المدني وكذلك الصيادين، تم تنظيمه لمساعدة الدول النامية على تحقيق الإدارة المستدامة لمواردها البحرية الحية. وذكرت هذه الوفود كذلك عقد المؤتمر المعني بصيد الأسماك المتسم بالمسؤولية في النظام الإيكولوجي البحري، في ريكيافيك في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، الذي من شأنه أن يُبرز أهمية تطبيق علم البحار على إدارة مصائد الأسماك المستندة إلى النظم الإيكولوجية.

٧٦ - وفيما يتصل بمختلف الإنجازات التي تحققت في النهج التعاوني الذي سلكته كل من الدول الساحلية ودول صيد الأسماك في المياه النائية، تمت الإشارة على وجه الخصوص إلى أهمية اعتماد اتفاقية حفظ وإدارة الأرصد السمكية الكثيرة الارتحال في غرب ووسط المحيط الهادئ في عام ٢٠٠٠، وكذلك الجهود المبذولة لإنفاذ هذه الاتفاقية في أقرب وقت ممكن.

٧٧ - وبمجرد بحث ممثل منظمة الأغذية والزراعة المسائل المتعلقة بمصائد الأسماك، بما فيها الإبلاغ عن اتجاهات وحالة مصائد الأسماك، والجهود الناجحة المبذولة لتحسين التنسيق، والمشاورات التقنية والحلقات الدراسية. وفيما يتعلق بصيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، خص الممثل بالذكر اعتماد خطة العمل الدولية، وأشار إلى الجهود

ولا سيما الموائل الحساسة بسبب التنمية والممارسات غير المستدامة التي لا تقتصر على المناطق الاقتصادية الخالصة للدول الساحلية، واقترح تطبيق مفهوم المناطق البحرية المحمية على المياه التي تقع خارج حدود الولاية الوطنية. وذكر الوفد أنه يرى أن هذه "المناطق المحمية البحرية الدولية" يمكن أن تشكل أداة لتحقيق الصيانة والإدارة المتكاملتين، دون المساس بحقوق والتزامات الدول. بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

٨٥ - وتحديث ممثل لجنة حماية البيئة البحرية في منطقة بحر البلطيق عن إنجازات التعاون الإقليمي التي تحققت في مجال الحد من التلوث البحري وعن حالة البيئة البحرية في منطقة بحر البلطيق.

#### بناء القدرات وتقديم المساعدة إلى البلدان النامية

٨٦ - أبدت ملاحظة مفادها أن بناء القدرات، إلى جانب النقل المناسب للتكنولوجيا، أمر ضروري لتحقيق الأهداف المشتركة لحفظ المحيطات والبحار واستخدامها استخداما مستداما، وأن التعاون بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو ضروري في هذا السياق. وأشار إلى أنه ينبغي تعزيز بناء القدرات في إطار المؤسسات القائمة وعلى الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، وأنه ينبغي مواصلة دعم الجهود التي تُبذل في إطار منظومة الأمم المتحدة وعلى الصعيد الإقليمي.

٨٧ - ورحب عدد من الوفود بإدراج جزء يُعنى ببناء القدرات في تقرير الأمين العام. وأعرب البعض عن الرغبة في إجراء مزيد من التحليل للثغرات وأوجه التداخل في أنشطة بناء القدرات. وأعربت عدة وفود عن تقديرها للبلدان المانحة التي تعهدت بتقديم تبرعات أو قدمت تبرعات إلى الصناديق الاستثنائية التي أنشئت بموجب القرار ٧/٥٥.

٨٨ - فضلا عن المناقشات الهامة بشأن بناء القدرات التي أجريت في إطار التركيز على علم وتكنولوجيا البحار، ينبغي

العلمية اللازمة للإدارة الساحلية وحماية البيئة البحرية على السواء.

٨١ - كما تم اقتراح تعزيز مرفق البيئة العالمية وغيره من المؤسسات المالية قصد تمكينها من تمويل مشاريع بناء القدرات في البلدان النامية بصورة نشطة. وفي هذا الصدد، اقترح أيضا دعوة المؤسسات المالية الدولية، ومن بينها مرفق البيئة العالمية، إلى دعم تنفيذ مشاريع في البلدان النامية في عدد من المجالات، مثل مراقبة التلوث والحد منه، وإدارة النفايات ومشاريع إعادة التدوير، ومنع إغراق النفايات والمواد الخطرة، وتقييم الآثار البيئية للمشاريع التي يمكن أن تضر بالبيئة البحرية، وغيرها من المجالات.

٨٢ - وأشار إلى أنه من المهم أن يجري فهم المعاهدات المتعددة الأطراف في مجال البيئة، مثل اتفاقية التنوع البيولوجي والاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار أيضا. وفي هذا الصدد، أشار أحد الوفود إلى الاقتراح الذي تقدم به خلال الاجتماع الأول الداعي إلى إجراء استعراض للتنفيذ الوطني والإقليمي والعالمي للجزء الثاني عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

٨٣ - وأعدت مجموعة من الدول تأكيد قلقها بشأن نقل مواد مشعة ونفايات خطيرة على امتداد الطرق الساحلية أو الطرق المائية الملاحية، نظرا لاحتمالات الضرر التي تشكلها هذه الممارسة على النظم الإيكولوجية البحرية، ودعت هذه المجموعة إلى الالتزام الصارم بمبادئ ومعايير الأمن التي تطبقها الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمنظمة البحرية الدولية في نقل هذه المواد والنفايات. وكررت كذلك التزامها بتعزيز النظام الدولي بشأن تأمين نقل المواد المشعة.

٨٤ - وأشار أحد الوفود إلى الخطر المتمثل في إحداث أضرار خطيرة وغير قابلة للتلافي على البيئة البحرية،

ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، التي قامت بدور هام في معالجة القضايا ذات الصلة بالمحيطات والتي تتوفر لديها خبرة ومعرفة في مجال التنسيق. واقترحت هذه الوفود أن تعمل كل من هذه المنظمات أو الهيئات كمركز تنسيق كل في مجال اختصاصها وأن تقوم بالتنسيق بين جميع المنظمات والهيئات المعنية الأخرى. وفضلا عن ذلك، اقترحت أن تضطلع السلطة الدولية لقاع البحار بالمسؤولية عموما فيما يتعلق بتنمية وإدارة الموارد البحرية غير الحية في قاع البحار الدولية.

٩٢ - وأشير إلى أنه ينبغي أن ينصب التركيز الأساسي في الوقت الحاضر على تعزيز وظائف المنظمات والآليات المعنية العاملة في مجال إدارة المحيطات، من أجل تعزيز التنسيق والتعاون فيما بينها ودعم المساعدة المقدمة إلى البلدان النامية لبناء قدرتها.

٩٣ - وعلى المستوى الدولي، أشير إلى آلية مراكز تبادل المعلومات التي أنشئت بموجب برنامج العمل العالمي بوصفها نهجا ناجحا لتحسين التنسيق والتعاون.

٩٤ - واقترح كذلك، فيما يتصل بنشر المعلومات عن شؤون البحار، أن تبحث المنظمات الدولية المعنية مسألة الاشتراك في إنشاء موقع شامل وحيد على شبكة الإنترنت.

٩٥ - وفيما يتصل بالتعاون على الصعيد الإقليمي، أفادت بلدان منتدى جزر المحيط الهادئ أنها بصدد وضع سياسة إقليمية متكاملة للمحيطات ستبحث جزئيا وسائل تحسين التنسيق والتعاون فيما بين المنظمات الإقليمية التابعة لها وتوفير إطار أكثر تماسكا لتلبية الاحتياجات ذات الأولوية لمنطقتها الإقليمية.

٩٦ - وفيما يتصل بالصعيد الوطني، ذكرت أمثلة عن تشريعات شاملة سُنت خصيصا للعناية بالمحيطات، مثل قانون المحيطات الكندي، كنماذج لمخططات ترمي إلى الإدارة

ملاحظة أن ممثل الولايات المتحدة شجع الوفود على بحث فرص التدريب والمساعدة التقنية المتعددة المتوفرة في الولايات المتحدة، وأعلن أن المعلومات عن كثير من هذه البرامج سوف توضع على موقع وزارة الخارجية على شبكة الإنترنت في حزيران/يونيه (<http://www.stat.gov>).

### التنسيق والتعاون الدوليان

٨٩ - أشارت وفود كثيرة إلى أنه على الرغم من أن مباحثات الاجتماع الثاني سوف تركز على علم البحار وأعمال القرصنة، فإن ولاية العملية التشارورية تشمل مجالات يمكن أن يتعزز فيها التعاون والتنسيق فيما بين الهيئات الدولية.

٩٠ - واتفق عدد من الوفود مع تقييم الأمين العام الذي خلص إلى أنه يوجد نقص عام في التنسيق والتعاون في معالجة قضايا المحيطات، الأمر الذي حال دون إدارة شؤون المحيطات بشكل أكثر فاعلية وموجه نحو تحقيق النتائج. وأكدت هذه الوفود ضرورة الاستجابة استجابة شاملة لعدة قطاعات على جميع المستويات، انطلاقا من المستوى الوطني، وحث الأمين العام على اتخاذ مزيد من التدابير الرامية إلى ضمان إجراء تعاون وتنسيق أكثر فاعلية بين الأجزاء المعنية من الأمانة العامة ومنظومة الأمم المتحدة فيما يتصل بشؤون المحيطات وقانون البحار، بغية تحقيق حملة أمور منها تفادي الازدواج وتبسيط الأنشطة في مختلف المنتديات. وفي هذا الصدد تم إبراز التعاون بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأغذية والزراعة بشأن مصائد الأسماك المستدامة كمثال إيجابي.

٩١ - وأعرب وفود متعددة عن رأي مفاده أنه ينبغي الاستفادة من المنظمات والهيئات القائمة استفادة كاملة، مثل المنظمة البحرية الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة واللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية

الجيوكيميائية الحيوية وتنظيم المناخ. وينصب تركيز العلم من أجل التنمية على الاستخدام المستدام للموارد وحماية وصون البيئة البحرية والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية.

٩٩ - ثم بين السيد برنال ثلاث شعب لعلوم المحيطات هي: علوم المحيطات ١ و ٢ و ٣. فشعبة علوم المحيطات ١ تستهدف الحفاظ على سلامة الخدمات الطبيعية التي توفرها المحيطات على أساس فهم للمحيطات. وهناك دورات وعمليات طبيعية كثيرة تتصل بالمحيطات، والدور الفريد لنظام حفظ الحياة على الأرض يعتمد على تفاعل متوازن بين هذه الدورات والعمليات. وتسعى علوم المحيطات ١ إلى تعميق الفهم العلمي لهذه التفاعلات. ونظرا لكثافة استخدام البشر للمحيطات في الآونة الأخيرة، أصبح حفظ التوازن مسألة محل قلق متزايد. والهدف الرئيسي لعلوم المحيطات ٢ هو توفير أساس سليم لإعداد السياسات، شبيه بالأساس الذي يقوم عليه العلم من أجل التنمية. وكثير من الموارد الساحلية والبحرية تتأثر بالاستغلال المفرط والممارسات غير السليمة. ودواعي القلق هذه هي محط اهتمام علوم المحيطات ٢. وخسارة الأرواح والممتلكات التي تعزى إلى كوارث طبيعية تسببها المحيطات، مثل العواصف والأعاصير والأمواج الزلزالية، هي مجالات تتوسط دائرة اهتمام علوم المحيطات ٣، وهدفها الأساسي هو التنبؤ بأحوال المحيطات في المستقبل.

١٠٠ - ثم ناقش السيد برنال علم المحيطات الدولي، وحدد فيه أربعة فروع رئيسية هي: تغير المناخ، والتفاعل بين المحيطات والغلاف الجوي، والبعد الإنساني من التغير العالمي، ورصد المحيطات على المستوى العالمي. ويتم تخطيط برامج علم المحيطات الدولي وتنسيقها على الصعيد الدولي، ويشترك في تنفيذها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية، بمشاركة فعالة من الأوساط العلمية الدولية وبلاستعانة بوكالات ومؤسسات حكومية.

المتكاملة لأنشطة المحيطات. وأشار إلى أن التحول باتجاه هذه الإدارة المتكاملة قد اكتسب زخما كذلك على المستوى الدولي، فافرضا بذلك تحديات فيما يتعلق بعملية التخطيط وكذلك الإدارة.

### مناقشات الأفرقة: مجالات التركيز

(أ) فريق المناقشة ألف: علم البحار وتطوير التكنولوجيا البحرية ونقلها على النحو المتفق عليه، بما في ذلك بناء القدرات

#### الجزء الأول

#### تحسين الهياكل والفعالية

٩٧ - بدأت المناقشات في الجزء الأول من مناقشة الفريق ألف المتعلقة بتحسين هياكل وفعالية علم وتكنولوجيا البحار بالإدلاء ببيانات من الممثلين التاليين: السيد باتريشيو أ. برنال، الأمين التنفيذي للجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)؛ والسيدة لين ن. ليند، الرئيسة المناوبة لوفد النرويج؛ والسيد روبرت ديوس، رئيس فريق الخبراء المشترك المعني بالنواحي العلمية لحماية البيئة البحرية؛ والسيد خورخي إلويسكا، المدير التنفيذي المساعد لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ والسيد ألفريد سيمبسون مدير لجنة العلوم الأرضية التطبيقية لجنوب المحيط الهادئ.

٩٨ - وقدم السيد برنال عرضا لعلوم المحيطات، ولا سيما من منظور اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية، التي هي مديرة المهام فيما يتعلق بالعلوم في إطار الفصل ١٧، المحيطات والبحار، من جدول أعمال القرن ٢١. وقال إن علم البحار يمكن متابعته من خلال نهجين اثنين هما: علم للفهم (أو "العلم من أجل العلم"، على النحو المبين في فرع سابق من هذا التقرير) وعلم من أجل التنمية. فالعلم من أجل الفهم يركز حاليا على تغير المناخ، والدورات

المتعلقة بالمحيطات سواء من مصادر مستشعرة عن بُعد أو مصادر في الموقع. وتمثل أهدافه في المشاركة العالمية من جانب الدول النامية والدول المتقدمة النمو وتوفير خدمات ليستخدمها المستعملون النهائيون لأغراض منها حماية وصون البيئة البحرية والإدارة الدولية للمحيطات.

١٠٥ - وركز بيان السيدة ليند على تنفيذ الجزء الثالث عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، ولا سيما نظام الموافقة على إجراء البحوث العلمية البحرية. وقالت إن الجزء الثالث عشر يسعى، في رأيها، إلى إقامة توازن بين مبدأ حرية البحث الكاملة ومصصلحة الدول الساحلية في التحكم في الأنشطة المضطلع بها في المناطق البحرية الخاضعة لسيادتها وولايتها. فمن ناحية، لا يجوز الاضطلاع بالبحث العلمي البحري إلا بموافقة الدولة الساحلية. ومن ناحية أخرى، يجب على الدولة الساحلية ممارسة سلطاتها بطريقة يمكن التكهن بها ومعقولة وتستهدف تعزيز وتشجيع إجراء البحوث البحرية إلى أقصى حد ممكن.

١٠٦ - والمادة ٢٥٥ من الاتفاقية تشجع الدول على اعتماد قواعد وأنظمة وإجراءات معقولة لتشجيع وتسهيل البحث العلمي البحري خارج مياهها الإقليمية. وإن اعتماد مثل هذه القواعد والأنظمة على أساس فهم مشترك لقواعد الجزء الثالث عشر سيوفر الوضوح والقابلية للتنبؤ للعلماء المشتغلين بالتخطيط لمشاريع البحث، ويسهل توحيد طلبات مشاريع البحث، ويكفل تحسين تدفق المعلومات من خلال المنظمات والقنوات المأذون بها.

١٠٧ - وفيما يتعلق بالدول الساحلية، تتسم أحكام الفرع ٣ من الجزء الثالث عشر بأهمية خاصة. إذ يقيم الفرع ٣ توازنا بين مصالح الدولة الساحلية فيما يتعلق بأنشطة البحث التي تقوم بها دول ومنظمات دولية أخرى في بحرها الإقليمي ومنطقتها الاقتصادية الخالصة وعلى الجرف القاري.

١٠١ - ويضطلع بالأعمال الدولية بشأن تغير المناخ في إطار البرنامج العالمي لبحوث المناخ الذي يستخدم استراتيجية متعددة التخصصات باستقصاء الجوانب الفيزيائية للمناخ وتغير المناخ. والمشاريع الرئيسية في إطار البرنامج هي البحوث المتعلقة بتغير المناخ والتنبؤ به، والتجربة العالمية المتعلقة بالدوران المحيطي، والتجربة العالمية المتعلقة بدورتي الطاقة والماء.

١٠٢ - ويتناول البرنامج الدولي للغلاف الأرضي والمحيط الحيوي ومشاريعه الأساسية الثمانية مسائل التفاعل بين المحيطات والغلاف الجوي. واثنان من المشاريع الهامة هما الدراسة العالمية المشتركة لتدفق المحيطات، التي تبحث في دورات الكربون ودور المحيطات، وبرنامج ديناميات النظم الإيكولوجية العالمية للمحيطات، الذي يدرس النظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة والتحويلات الواسعة النطاق في نظم المحيطات.

١٠٣ - وتتم دراسة البعد الإنساني في إطار البرنامج الدولي للبعد الإنساني للتغير العالمي، وهو برنامج مستجد.

١٠٤ - ويقوم بعملية رصد المحيطات على الصعيد العالمي النظام العالمي لرصد المحيطات. وهو نظام دولي متواصل ومنسق لجمع البيانات عن محيطات وبحار العالم وتشارك في رعايته اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمجلس الدولي للاتحادات العلمية بمشاركة فعالة من جانب الدول. وقد بدأ نظام رصده الأولي في العمل ومن المعتمد الاضطلاع بعمليات رصد أكثر بكثير خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥، لا سيما عن طريق نشر نحو ٣٠٠٠ عوامة من عوامات مصفوفة الرصد الأوقيانوغرافي للغلاف الجوي الجغرافي بالزمن الحقيقي. ويشكل النظام العالمي لرصد المحيطات نظاما وحيدا يمكن عن طريقه جمع ودمج ومعالجة جميع البيانات

الصلة مثل سلطات حرس السواحل وسلطات الموانئ بقرار منح الموافقة.

١١٢ - ويمكن الاضطلاع بالبحث العلمي البحري بحرية في العمود المائي خارج حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة، وذلك وفقا للمادتين ٢٥٧ و ٨٧ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وينطبق الوضع ذاته، وفقا للمادتين ١٤٣ و ٢٥٦، على المنطقة المحددة في الاتفاقية بوصفها قاع البحار والمحيطات وباطن أرضها خارج حدود الولاية الوطنية. وترى السيدة ليند أن هذه الأحكام ذات صلة بالموضوع على نحو خاص بالنسبة للامتنال للمادة ٧٦ والمادة ٤ من المرفق الثاني للاتفاقية. وستقوم مؤسسات ومنظمات البحث التي تجري دراسات للحافة القارية بجمع بيانات من نفس النوع الواجب الحصول عليه لغرض رسم خرائط حدود الحرف القاري. وبالمثل، تعتبر جميع بيانات قياس الأعماق والبيانات الجيوفيزيائية التي تحصل عليها عن الطرف الخارجي للحافة القارية والبحر العميق المتاخم مؤسسات ومنظمات البحث البحري العالمية معلومات على درجة كبيرة من الأهمية لأي دولة تعترم تعيين الحدود الخارجية لجرفها القاري وراء ٢٠٠ ميل بحري. واقترحت السيدة ليند أن ما يسمى، في الأمم المتحدة، بنظام قاعدة بيانات الموارد العالمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة يمكن أن يكون مرشحا مناسباً لمقر وإنشاء مركز للبيانات البحثية المستمدة من الحافة القارية الخارجية الغرض منه تلبية احتياجات الدول الساحلية والبلدان النامية على وجه الخصوص.

١١٣ - وناقش السيد ديوس أعمال ودور فريق الخبراء المشترك المعني بالجوانب العلمية لحماية البيئة البحرية الذي ترعاه المنظمة البحرية العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة واليونسكو والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية ومنظمة الصحة العالمية والوكالة الدولية للطاقة الذرية والأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وقد أنشئ الفريق لتقديم

١٠٨ - ويطبق نظام الموافقة على المنطقة الاقتصادية الخالصة وعلى الحرف القاري (المادة ٢٤٦). ففي البحر الإقليمي، تمارس الدولة الساحلية كامل سيادتها وولايتها (المادة ٢٤٥). ويضطلع بالبحث العلمي البحري بموافقة صريحة منها.

١٠٩ - وأبلغت السيدة ليند الاجتماع أن النرويج ارتأت أن اعتماد أنظمة موحدة ومتساوقة بشأن البحث العلمي البحري تشمل جميع المناطق الخاضعة لسيادة النرويج وولايتها يعتبر إجراء عمليا للغاية. فرحلات البحث البحرية غالبا ما تغطي مناطق في البحر الإقليمي والمنطقة الاقتصادية الخالصة على السواء، ويطلب القيام برحلات بحرية داخل البحر الإقليمي بقدر ما يطلب القيام برحلات خارجه.

١١٠ - وفي الفرع ٣ يتضح أساس التوفيق بين مصالح الدولة الساحلية ومصالح دول البحث من خلال المواد المتعلقة بالموافقة الصامتة أو الضمنية وحق الدولة الساحلية في أن تحجب الموافقة في ظروف معينة، أو أن تطلب تعليق أو وقف البحث الجاري في المنطقة الاقتصادية الخالصة وفي الحرف القاري إذا لم يمثل البحث لتقديم المعلومات أو للالتزامات المطلوبة.

١١١ - ومن المستصوب، من أجل تنفيذ نظام الجزء الثالث عشر بفعالية وكفاءة، أن تعين جميع الدول جهات تنسيق وطنية لتنسيق أنشطة البحث والرد على الطلبات المقدمة. والأمثل أن تكون الهيئة المسماة جزءا من المنظمة الحكومية المعنية بالشؤون البحرية، ولا سيما أنشطة البحث العلمي البحري. وسيكون من الوظائف الهامة لذلك المكتب كفاءة إبلاغ جميع الوكالات الحكومية ذات الصلة بمشروع البحث وتنسيق الرد على دولة البحث. وينبغي أن يكون المكتب أيضا مسؤولا عن إبلاغ جميع الوكالات والسلطات ذات

البيولوجي البحري: الأنماط والأخطار وأساليب الحفظ، ومساهمة العلم في الإدارة الساحلية المتكاملة.

١١٧ - ثم أبرز السيد ديوس أحدث تقريرين وعنوان أحدهما: **بحر من المتاعب والآخِر: حماية المحيطات من الأنشطة البرية**. الأول تقرير عن حالة البيئة البحرية وكثيرا ما استشهد به المشتركون في الاجتماع. أما الثاني فيقيم المشاكل المتصلة بحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية، ويحدد المشاكل الناشئة والمنظورات الجديدة ويبرز المنظور الإقليمي. وبعد ذلك يضع استراتيجيات وتدابير معينة ويختتم بترتيب أولويات العمل.

١١٨ - واستنادا إلى أعمال فريق الخبراء المشترك، حدد السيد ديوس عددا من المشاكل ذات الأولوية التي تواجه البيئة البحرية والبيئة الساحلية على صعيد العالم. وتشمل هذه المشاكل تغيير وتدهور الموائل والنظم الإيكولوجية؛ وآثار مياه الصرف الصحي على الصحة البشرية والبيئية؛ وانتشار وتزايد التآحين في المياه الساحلية؛ وتدهور الأرصد السمكية والموارد المتجددة الأخرى.

١١٩ - واختتم السيد ديوس كلامه قائلا إن فريق الخبراء المشترك المعني بالجوانب العلمية لحماية البيئة البحرية يخضع حاليا لاستعراض شامل هو الأول من نوعه خلال الثلاثين عاما التي مضت على إنشائه، ويقوم به فريق مستقل من الأنداد لجعله أكثر فعالية وأكثر استجابة.

١٢٠ - وركز السيد إلويسكا على أعمال برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال البيئة البحرية والساحلية، وهو من المسائل الرئيسية التي نظر فيها مجلس إدارة البرنامج في دورته الحادية والعشرين المعقودة في شباط/فبراير ٢٠٠١. وكان ربع القرارات البرنامجية التي اتخذها المجلس وعددها ٣١ قرارا يتصل بأعمال برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال المحيطات والمناطق الساحلية، وتناولت تلك القرارات مسائل مثل تعزيز

المشورة بشأن الجانِب العلمي لحماية البيئة البحرية إلى الوكالات الراعية له ومن خلالها إلى الدول الأعضاء فيها. أما الغرض الآخر من فريق الخبراء فهو إعداد استعراض وتقييم دورين لحالة البيئة البحرية وتحديد المجالات التي بها مشاكل وتتطلب اهتماما خاصا.

١١٤ - والخصائص الفريدة لفريق الخبراء المشترك هي أنه الآلية الوحيدة المشتركة بين الوكالات التي تستهدف تقديم تحليل ومشورة مستقلين شاملين لعدة قطاعات، استنادا إلى علم البحار، بشأن منع تدهور البيئة البحرية والحد منه والسيطرة عليه.

١١٥ - ويعمل فريق الخبراء المشترك من خلال الأفرقة العاملة التابعة له المشكلة لتناول مسألة أو مشكلة بعينها تكون قد حددتها الوكالات أو الدول الأعضاء. ويعمل أعضاء الأفرقة العاملة فيما بين الدورات. ويجتمع فريق الخبراء المشترك نفسه مرة واحدة في السنة يستعرض فيها تقارير الأفرقة العاملة ويبت في المسائل الجديدة التي تتطلب إنشاء أفرقة عاملة ويقيم المسائل المستجدة التي تحتاج إلى مزيد من النظر.

١١٦ - وخلال السنوات الثلاثين الماضية، عمل ١٤٠ عالما كأعضاء في فريق الخبراء واشترك في أفرقة العاملة أكثر من ٣٤٠ عالما. وهؤلاء العلماء هم خبراء مستقلون يعملون بدون أجر وهدوا من أكثر من ٥٠ بلدا، ناميا أو متقدم النمو، تختارهم الوكالات الراعية على أساس خبرتهم العلمية. وقد أعد فريق الخبراء المشترك ٤١ تقريرا محمدا عن مسائل تتصل بحماية البيئة البحرية. وتشمل مواضيع التقارير الأخيرة الاستخدام المأمون والفعال للمواد الكيميائية في تربية الأحياء المائية الساحلية، ومقدار ما يأتي من الملوثات على مستوى الكرة الأرضية من الغلاف الجوي إلى المحيطات، والتنوع

١٢٣ - ويعمل حاليا ١٧ برنامجا للبحار الإقليمية. قام بتسهيل ١٤ منها برنامج الأمم المتحدة للبيئة وأعدت ثلاثة منها بصورة مستقلة ولكنها تعمل اليوم كبرامج شريكة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرامجه للبحار الإقليمية. والتقييم البيئي عنصر أساسي في خطط عمل برامج البحار الإقليمية، وتوفر أنشطة الرصد والتقييم أساسا علميا لوضع الأولويات والسياسات الإقليمية، ولا سيما لقضايا مثل الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية. كما تُجرى تقييمات للعوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تتصل بالتدهور البيئي وحالة التشريعات البيئية الوطنية ومدى فعاليتها.

١٢٤ - وفي إطار برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية تضطلع أمانات البحار الإقليمية بعدد من أنشطة التقييم الإقليمية، بما في ذلك إعداد دراسات تشخيصية إقليمية للتدهور البحري الناجم عن الأنشطة البرية. وقد أصبحت آلية تبادل المعلومات التابعة لبرنامج العمل المشترك أداة فعالة لنشر المعلومات وتبادلها. وسينصب التركيز في المستقبل، رهنا بتوافر الموارد، على تنمية قدرات توفير المعلومات الجغرافية على الشبكة العالمية من أجل تقديم دعم أفضل لصناع القرار.

١٢٥ - ويركز التقييم العالمي للمياه الدولية على الأسباب الجذرية للتدهور البيئي في ٦٦ من المناطق البحرية ومناطق المياه العذبة ومناطق المياه الجوفية الدولية في أنحاء العالم. ويستهدف التقييم العالمي للمياه الدولية، الذي يموله مرفق البيئة العالمية، إلى توفير أشمل وأفضل تقييم موضوعي أعد فقط لمشاكل المياه عبر الحدود.

١٢٦ - ومن خلال المبادرة الدولية للشعب المرجانية ومشروع شبكة العمل الدولية للشعب المرجانية يجري تشجيع أنشطة التقييم والإدارة لحماية واستدامة الشعب المرجانية على نطاق العالم.

برامج البحار الإقليمية، والشعب المرجانية، وبرنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية، وإنشاء أمانة لخطّة عمل شمال غرب المحيط الهادئ، واختتام المفاوضات بشأن اتفاقية جديدة للبحار الإقليمية لمنطقة شمال غرب المحيط الهادئ الممتدة من كولومبيا إلى المكسيك، والروابط البينية في برامج عمل برامج البحار الإقليمية، والاتفاقيات العالمية مثل اتفاقية التنوع البيولوجي، والاتفاقيات ذات الصلة بالمواد الكيميائية وتقييم حالة البيئة البحرية. ومعظم هذه القرارات يحتوي على عناصر ذات صلة بعلم البحار.

١٢١ - وثمة ثلاثة قرارات هامة تعتبر ذات صلة على نحو خاص بالمسألة قيد النظر من جانب الاجتماع وهي: مقرر مجلس الإدارة ١٣/٢١ بشأن التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية؛ والمقرر ٢٨/٢١ المعنون "مواصلة تطوير وتعزيز برامج البحار الإقليمية: تعزيز حفظ واستدامة استخدام البيئة البحرية والساحلية، وبناء الشراكات وإقامة الروابط مع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف"؛ والمقرر ١٢/٢١ بشأن الشعب المرجانية.

١٢٢ - وتركز أعمال برنامج الأمم المتحدة للبيئة ذات الصلة بعلم البحار بصورة أساسية على ثمانية مجالات هي: برامج تقييم اتفاقيات البحار الإقليمية وخطط عملها، وبرنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية؛ والتقييم العالمي للمياه الدولية؛ والأعمال المتعلقة بالتنوع البيولوجي البحري والساحلي التي يضطلع بها المركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ وعملية تقييم النظم الإيكولوجية في الألفية الثالثة؛ وشبكة العمل الدولية للشعب المرجانية، والمبادرة الدولية بشأن الشعب المرجانية؛ وفريق الخبراء المشترك المعني بالجوانب العلمية لحماية البيئة البحرية وتقارير توقعات البيئة العالمية.

الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، أيدت برامج البحار الإقليمية الـ ١٧ التوصيات الواردة في التقرير وبعد ذلك أيد مجلس الإدارة في قراره ٢٨/٢١ توصيات اجتماع موناكو، فضلا عن الإجراءات التالية من أجل تعزيز التعاون: إضفاء الطابع الرسمي على مركز المراقب لاتفاقيات البحار الإقليمية وخطط عملها في اجتماعات مجالس إدارة هيئات مصائد الأسماك الإقليمية وأجهزتها الفرعية التقنية والعكس بالعكس؛ وتبادل البيانات والمعلومات المتاحة على مستويات هيئات مصائد الأسماك الإقليمية واتفاقيات البحار الإقليمية وخطط عملها التي قد تكون موضوع اهتمام متبادل؛ وتصميم وتنفيذ برامج مشتركة بين هيئات مصائد الأسماك الإقليمية واتفاقيات البحار الإقليمية وخطط عملها، مع المراعاة التامة لولايات وأهداف ونطاق كل من برامج البحار الإقليمية.

١٣٠ - وبالإضافة إلى الترحيب بالمبادرة المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة من أجل تعزيز التعاون بين هيئات مصائد الأسماك الإقليمية واتفاقيات البحار الإقليمية وخطط عملها في القضايا التي تتصل بإدارة مصائد الأسماك القائمة على النظام الإيكولوجي، دعا مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في القرار ٢٨/٢١ اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لليونسكو، من خلال برنامج النظام العالمي لرصد المحيطات التابع لها، نظرا للعمل التكميلي الذي تقوم به، إلى أن تشارك في المبادرة المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأغذية والزراعة. وكما هو الحال في الشراكة الوثيقة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة البحرية العالمية من أجل دعم برامج البحار الإقليمية في مجال الاستجابة في حالات الطوارئ للانسكابات النفطية والحوادث الناجمة عن المواد الخطرة الأخرى المحمولة على ظهور السفن، يود برنامج الأمم المتحدة للبيئة إقامة شراكة

١٢٧ - وفيما يتعلق بفريق الخبراء المشترك المعني بالجوانب العلمية لحماية البيئة البحرية، ومن أجل إعداد المنشورين الأخيرين **بحر من المتاعب وحماية المحيطات من الأنشطة البرية**، وفر برنامج الأمم المتحدة للبيئة الأمين التقني للفريق العامل المعني بتقييمات البيئة البحرية التابع لفريق الخبراء المشترك، الذي أعد هذين التقريرين الهامين لكليهما. وكان برنامج الأمم المتحدة للبيئة قد شرع في إعداد التقرير الأخير مساهمة منه في الاجتماع الحكومي الدولي الأول لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية، الذي سيعقد في مونتريال في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١.

١٢٨ - ومن خلال تقرير توقعات البيئة العالمية، يجري دوريا تقييم عدة مجالات موضوعية بصورة منتظمة، بما في ذلك موضوع البيئة الساحلية والبحرية. ويستهدف تقرير مستقبل البيئة العالمية توفير تقييمات ذات صلة بالسياسات. وكان تقرير توقعات البيئة العالمية لعام ٢٠٠٠ آخر هذه السلسلة الرائدة من تقارير التقييم، ومن المقرر صدور التقرير التالي لعام ٢٠٠٢ كمساهمة في مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة.

١٢٩ - ثم ركز السيد إويكا على قرار مجلس الإدارة ٢٨/٢١، الذي يرى أن له صلة خاصة بمداومات العملية التشاورية، لا سيما في الجزء دال منه، المعنون "الشراكات مع المنظمات الدولية". فنتيجة لتقرير الاجتماع الأول للعملية التشاورية إلى حد بعيد، شرع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في مبادرة مشتركة تمخضت عن إعداد تقرير معنون "إدارة مصائد الأسماك القائمة على النظام الإيكولوجي: الفرص والتحديات للتنسيق بين هيئات مصائد الأسماك الإقليمية واتفاقيات البحار الإقليمية". وفي الاجتماع العالمي الثالث لاتفاقيات وخطط عمل البحار الإقليمية، المعقود في موناكو في تشرين

١٣٣ - ثم تناول التحديات التي تواجه قدرة تلك الدول: وهي أساسا محدودية الموارد المالية والتقنية والبشرية. فالمؤسسات ضعيفة، وذلك معناه أن الترتيبات القانونية والمتعلقة بالسياسة غير كاملة. وهناك قليل من الاختصاصيين في الإدارة القانونية وإدارة شؤون المحيطات. وليس للمنطقة أي سفن بحث وليس بها من مؤسسات البحث إلا القليل وقليل من العلماء البحريين الإقليميين. وقد ثبت وجود عدد من المعادن البحرية، مثل عقيدات المنغنيز، والطبقات القشرية الغنية بالكوبالت والكبريتيدات المتعددة الفلزات، إلا أن كمياتها أصغر من أن تُستغل تجاريا. وقد صدر ترخيص واحد فقط حتى الآن باستكشاف الكبريتيدات المتعددة الفلزات. والمنطقة غنية بموارد الثروة السمكية، ولكن أقل من ٤ في المائة من قيمة الكميات المصيدة يعود إلى المنطقة كرسوم دخول من دول الصيد في المياه البعيدة. ومما يزيد المشاكل تعقيدا، أنه يوجد في المنطقة أعلى تركيز للمخاطر الطبيعية في العالم. ويحف بالمنطقة أيضا البلدان المطلة على المحيط الهادئ التي يقدر عدد سكان مناطقها الساحلية بملياري نسمة وتتولد عنهم كميات كبيرة من الفضلات ينتهي الأمر بجزء منها في المحيطات.

١٣٤ - وقال السيد سمسون، إنه على الرغم من أن هناك في المنطقة ١٩ دولة طرفا في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وثلاث دول فقط غير أطراف، فإن هذا المعدل المرتفع للاشتراك في الاتفاقية لا يبدو أنه أحدث فرقا جوهريا كبيرا.

١٣٥ - وتدعم بلدان المنطقة المشاركة في النظم الدولية لرصد المحيطات. وتعتمزم الاشتراك في برنامج مصفوفة الرصد الأوقيانوغرافي للغلاف الجوي الجغرافي بالزمن الحقيقي، ومن المقرر نشر العوامات الأولية لمصفوفة الرصد في المنطقة في أواخر عام ٢٠٠١. وهناك عدد من رحلات البحوث العلمية البحرية تعمل منذ عام ١٩٥٣، ١٩٦٦ منها تعمل منذ عام ١٩٩٠ وتشارك فيها تسع من دول البحث، في المناطق

مماثلة مع اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية من أجل دعم الأنشطة التقييمية لبرامج البحار الإقليمية.

١٣١ - واختتم السيد إلويس كلامه بتوجيه اهتمام الاجتماع إلى القرار ١٣/٢١ بشأن التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية. ففي ذلك القرار الهام، طلب المجلس، في جملة أمور، إلى المدير التنفيذي، بالتعاون مع اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لليونسكو، ووكالات الأمم المتحدة المختصة الأخرى، وأمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، وبالتشاور مع برامج البحار الإقليمية، أن يستطلع جدوى إقامة عملية منتظمة لتقييم حالة البيئة البحرية، بمشاركة نشطة من الحكومات والاتفاقيات الإقليمية تقوم على أساس برامج التقييم الجارية، وذلك مثل فريق الخبراء المشترك المعني بالجاناب العلمية لحماية البيئة البحرية.

١٣٢ - وبدأ السيد سمسون بيانه بالتركيز على الوضع الراهن في معالجة المسائل المتعلقة بالمحيطات. وقال إنه يرى أن المواقف لم تتغير: فما زال المطبق في مسائل المحيطات منظور تملك بدلا من منظور قوامه، وما زال المنظور البري لا المنظور المحيطي هو السائد. وأوضح وجهة نظره بتقديم بعض الإحصاءات عن البلدان الجزرية في منطقة المحيط الهادئ. فعلى سبيل المثال، وباستثناء بابوا غينيا الجديدة، يتولى ٢,٥ مليون نسمة في ٥٠٠ جزيرة في منطقة المحيط الهادئ مسؤولية ٢٧,١ مليون كيلومتر مربع من سطح الأرض، وتشكل هذه المساحة منطقة اقتصادية خالصة مساحتها ٢٧ مليون كيلومتر مربع و ٩٣ ٥٠٠ كيلومتر مربع من اليابسة. وذلك معناه أن نسبة المحيط إلى اليابسة هي ٢٩٠ إلى ١، مما يعتبر مؤشرا على القوامه على المحيطات التي يتعين توفيرها من جانب البلدان الجزرية في المنطقة، التي يرى السيد سمسون أنه ينبغي الإشارة إليها بوصفها "دولا جزرية نامية في المحيط الكبير" بدلا من "دول جزرية صغيرة نامية".

المستخدمة حاليا والتي يتعذر قراءة كثير منها؛ وإعداد شكل موحد للبيانات على مستوى المنطقة بوضع معايير موحدة لمواجهة التنوع وما ينجم عنه من فقد الانتفاع بالبيانات التي تنتجها وتبادلها أنشطة البحث العلمي البحري الجارية؛ وإنشاء قاعدة بيانات إقليمية للبيانات المشتقة. واعترافاً بأن نشاط البحث العلمي البحري ونشاط التنقيب هما نشاطان متوازيان، أوصت حلقة العمل أيضا بوضع سياسة عامة ومبادئ توجيهية في هذا الصدد.

١٣٨ - واختتم السيد سمسون بيانه بأن عدد بعض العوامل التمكينية التي من شأنها أن تترجم مفهوم التنمية المستدامة إلى حقيقة واقعة، ومن بينها: إعداد بيانات ومعلومات أساسية؛ وتعزيز الطاقة الاستيعابية؛ وكفالة الغلة المستدامة والرصد والاستعراض الفعالين؛ ووضع سياسة عامة وتشريعات؛ واشتراك أفراد مدربين؛ وتحقيق الاستفادة من وفورات الحجم عن طريق التعاون الإقليمي؛ وتطبيق مبادئ توجيهية شفافة واضحة الصياغة.

١٣٩ - وركزت المناقشة التي جرت بعد الإدلاء بالبيانات على عدد كبير من القضايا. وأكدت الوفود على أهمية مجال التركيز قيد المناقشة بالإشارة إلى أن البحث العلمي البحري والمعارف المنبثقة عنه يسهمان في القضاء على الفقر ويعالجان مسائل الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية المستدامة ورفاه الأجيال الحاضرة والمقبلة ويكفلان بوجه عام الحماية الفعالة للبيئة البحرية.

١٤٠ - وركزت الوفود على خبرتها الوطنية فيما يتعلق بالبحث العلمي البحري ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات. واقترح كثير من الوفود وضع أنشطة وبرامج تعاونية. وجرى التركيز أيضا على النهج الإقليمي.

الاقتصادية الخالصة لـ ١٦ دولة من دول المحيط الهادئ الجزرية. ومع ذلك، لا يوجد تحت تصرف الدول الساحلية إلا ٢٥ في المائة من البيانات المجمعة المعلومة؛ وذلك معناه أن تبادل البيانات المتوخى في الجزء الثالث عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لم يتحقق. وذكر السيد سمسون أن لجنة العلوم الأرضية التطبيقية لجنوب المحيط الهادئ تقترح عملية يتم بها بدرجة أكبر تبادل المعلومات التي تقوم بجمعها بلدان أجنبية عن طريق البحوث العلمية البحرية في المناطق الاقتصادية الخالصة لدول المحيط الهادئ الجزرية من خلال قاعدة بيانات الرحلات البحرية التابعة للجنة العلوم الأرضية التطبيقية ومن خلال مصرف البيانات الأوقيانوغرافية ومصرف البيانات المتعلقة بالزلازل.

١٣٦ - وقال إن دول المحيط الهادئ الجزرية قد اتبعت بالفعل نهجا إقليميا وتعزز تعزيز تطبيقات ذلك النهج. وفيما يتعلق بمسألة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، عقدت حلقتا عمل إقليميتان في عام ١٩٩٨ وعام ١٩٩٩ على التوالي. وتناولت حلقة عمل إقليمية عقدت في عام ٢٠٠١ البحوث العلمية البحرية وتنفيذ نظام البحوث العلمية البحرية الذي أرساه الجزء الثالث عشر من الاتفاقية. وتتوخى المنطقة وضع سياسة إقليمية للمحيطات. وقد أوصت بوضع هذه السياسة حلقة عمل إقليمية عقدت في عام ١٩٩٩ وأقرها فيما بعد قادة منتدى جزر المحيط الهادئ ويقوم حاليا بوضعها مجلس المنظمات الإقليمية في منطقة المحيط الهادئ.

١٣٧ - وأوصت حلقة العمل الإقليمية المعنية بالبحوث العلمية البحرية بوضع مبادئ توجيهية للبحوث العلمية البحرية الإقليمية، تركز على بناء القدرات وتشمل المشاركة الفعالة في البحوث العلمية البحرية وليس مجرد التمثيل فيها. وستشمل المبادئ التوجيهية العناصر الرئيسية التالية: وضع نموذج موحد؛ وتحديد جهات الاتصال ووضع ترتيبات وطنية؛ وإعداد بروتوكول بيانات لتوحيد الأشكال المختلفة

## الإطار القانوني لإجراء البحوث العلمية البحرية

١٤١ - رأى بعض الوفود أنه سيكون من المفيد إنشاء مركز تنسيق لتناول طلبات إجراء البحوث العلمية البحرية. ورئي أيضا أن بوسع الدول أن تبلغ أسماء مراكز التنسيق إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة لنشرها في نشرة قانون البحار التي تصدرها شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار.

١٤٢ - وفي حين أوضحت بعض الوفود الحاجة إلى وضع شروط معقولة، وفقا للباب الثالث عشر، لمنح الموافقة، أشارت وفود أخرى إلى تجربتها الإيجابية في هذا الشأن. وأفادت أن توافر البنية الأساسية في بلدانها قد مكّن من الموافقة على جميع الطلبات المقدمة في إطار الباب الثالث عشر وفي حدود المهلة الزمنية البالغة أربعة أشهر المقررة في المادة ٢٥٢. وأوضحت وفود أخرى أنه حتى في الحالة التي يكون للبحوث فيها أهمية مباشرة لاستكشاف واستغلال الموارد الطبيعية أو الاستفادة من البحوث التي تجري في بحرها الإقليمي، فإنها لا تعلم بأي رفض لطلبات مقدمة في إطار الجزء الثالث عشر. وأوضحت أن الدولة الساحلية قد تكون لها مصلحة اقتصادية في الاستفادة من رحلات البحث التي تجري في مناطق خاضعة لولايتها الوطنية. وأكد على هذه النقطة السيد سمبسون الذي شدد على الأهمية والاهتمام اللذين توليهما معظم البلدان النامية، وخاصة في منطقة المحيط الهادئ، للعلم من أجل التنمية أو للعلم من أجل الإدارة.

١٤٣ - وفيما يتعلق بمسألة الموافقة، ذكر السيد سمبسون أنه حتى على الرغم من احتمال وجود بعض حالات رفض فيها منح الموافقة بسبب الشك أو عدم وجود الجهاز الداخلي الذي يتناول طلب إجراء البحث العلمي البحري، في منطقته، فإن الأهم من ذلك هو "صحيفة سلوك" الدولة أو المؤسسة الطالبة. وفي هذا الصدد، كرر القول إن منظمته تحصل في المقابل بالكاد على ٢٥ في المائة من جميع البيانات

والمعلومات المجمعة من رحلات البحث العلمي البحري الأجنبية. وأبدت وفود كثيرة اتفاقها مع ذلك وأعربت عن قلقها لأنه على الرغم من جميع مشاريع البحث العلمي البحري الجارية على الصعيد العالمي، فإن أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن تبادل البيانات والمعلومات، على وجه الخصوص، ربما لن تنفذ. وأضافت وفود أخرى أن ذلك لا يصدق فقط على البيانات المتعلقة بالرحلات البحرية بل أيضا على البيانات المجمعة بعد القيام بهذه الرحلات.

١٤٤ - وذكرت وفود كثيرة أنه ينبغي كفالة تنفيذ الاتفاقية تنفيذا كاملا وفعالا، في جميع مشاريع البحث العلمي البحري الجاري الاضطلاع بها، لا سيما فيما يتعلق بالمشاركة العادلة في المعلومات وبالنسبة لنقل التكنولوجيا والتكنولوجيا السليمة بيئيا.

١٤٥ - وأوضحت بعض الوفود أن الالتزام بواجب أن يكون على متن سفينة البحث ممثلون للدولة الساحلية، عند طلبها ذلك، قد مكن بعض رحلات البحث العلمي البحري من المساهمة في بناء القدرات في تلك البلدان عن طريق إشراك علماء بحوث من الدولة الساحلية في برنامج البحث المضطلع به. وأضافت أنه ينبغي تشجيع ذلك كلما أمكن.

١٤٦ - وفيما يتعلق بمسألة الموافقة أيضا، طرح سؤال بشأن ممارسة الدول عند احتمال تعارض طلبات البحث مع استخدامات البحر المشروعة الأخرى.

## تبادل البيانات

١٤٧ - وفيما يتعلق بعدم القيام بتبادل البيانات مع الدول الساحلية المعنية وإبلاغها إياها، نسبت بعض الوفود هذا الوضع جزئيا إلى أن كثيرا من الدول لا تتوافر لديها الهياكل الداخلية اللازمة أو القدرة على تناول البيانات المتحصلة.

١٤٨ - وفي بعض الظروف، وبالنسبة لمعظم البلدان النامية على وجه الخصوص، يتعذر تفسير واستخدام البيانات

العلمي البحري، فإن اللجنة بوصفها امتدادا للاختصاص الوطني، هي بمثابة مركز التنسيق لجميع أنشطة البحث العلمي البحري وتحتفظ بقاعدة بيانات للرحلات البحرية فيما يتعلق بالمنطقة. ورئي أن المسألة ذات صلة بمسألة بناء القدرات حيث أنه في حالة بلدان لجنة العلوم الأرضية على وجه الخصوص، أدى عدم وجود أفراد مدربين إلى نقل معظم المسؤوليات المنوطة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار إلى المنظمة الإقليمية.

١٥٣ - وعلى الرغم من تسليم بعض الوفود بأهمية إنشاء آليات إقليمية فقد رأت أنه في حالات بلدان كثيرة ربما لا يكون هذا الترتيب فعالا نظرا لأنه في هذه الحالات تعتبر وزارات الخارجية عموما هي القناة المناسبة لأنشطة البحث العلمي البحري.

١٥٤ - وأشارت الوفود إلى أهمية إنشاء مراكز وطنية للبحث العلمي البحري لتلقي الطلبات وإجراء المعاملات اللازمة وإعلام أصحاب المصلحة المعنيين بالقرارات المتخذة فيما يتعلق بمنح أو رفض الموافقة وتناول المسائل ذات الصلة بالرحلات البحرية وما بعدها. وبإمكان هذه المراكز أيضا أن تساعد في وضع الأولويات والمبادئ التوجيهية لأنشطة البحث، مما يؤدي بدوره إلى مساعدة بلدان البحث. إذ أنها ستواجه شروطا وممارسات معلومة تتيح لها تكييف طلباتها المتعلقة بالمشاريع البحثية.

#### نقل التكنولوجيا وبناء القدرات

١٥٥ - أشار بعض الوفود إلى أن جزءا كبيرا من محيطات وبحار العالم يخضع للولاية الوطنية للبلدان النامية. وعلاوة على ذلك، ثمة جزء كبير من المحيط يخضع للولاية الوطنية للدول الجزرية الصغيرة النامية. ومن ثم فإن بناء القدرات سيكون ذا أهمية بالغة لتحقيق نتائج ملموسة في البحث العلمي البحري والأنشطة القائمة على ذلك البحث، إلى

المقدمة بسبب الشكل غير المقروء الذي تقدم فيه. وطلب بعض الوفود أن تحال البيانات بطريقة مناسبة وفي شكل مناسب. وفي هذا الشأن، شددت بعض الدول على ضرورة اعتماد بروتوكول للبيانات.

١٤٩ - أما فيما يتعلق بمسألة تقديم بيانات الرحلات البحرية، فقد اقترح بعض الوفود استخدام الشكل المستخدم في تقرير الملاحظات/العينات التي تجمعها البرامج الأوقيانوغرافية، والمعروف أيضا بالتقرير الموجز عن الرحلات، وهو شكل لتسجيل البيانات المشتقة من ابتكار المجلس الدولي لاستكشاف البحار يمكن أن يسمح للدول الساحلية بتتبع مسار البيانات المجمعة، والأدوات المستخدمة في جمعها، وموقع تخزين تلك البيانات. وطرح أيضا أسئلة بشأن مسألة حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع، وقدمت، في هذا الصدد، اقتراحات بضرورة أن توضح الدول هذه المسألة من وجهة النظر القانونية.

١٥٠ - وطلب بعض الوفود أن يكون هناك نظام أكثر شفافية ومنهجية لتبادل البيانات والمعلومات تمكين الدول، في جملة أمور، من تحسين تنسيق وإبلاغ المعلومات لجماهيرها. وذلك من شأنه أن يساعد على تفادي وجود تصورات سلبية بين الأوساط المعنية.

١٥١ - كذلك فيما يتعلق بتبادل البيانات، ضرب مثل المركز الياباني للعلوم والتكنولوجيات البحرية الذي يتيح ما يجمعه من بيانات ويتوصل إليه من نتائج من خلال موقعه على الشبكة العالمية. ولوحظ كذلك أن البيانات يتم تبادلها من خلال إطار التبادل الدولي للبيانات الأوقيانوغرافية الذي تقوم بتشجيعه اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية.

١٥٢ - وأشار إلى أنه في حالة بلدان لجنة العلوم الأرضية التطبيقية لجنوب المحيط الهادئ التي أنشأت، باستثناء بابوا غينيا الجديدة، جهازها الخاص بها لمعالجة طلبات البحث

العمل. ولذلك فإن الإطار المؤسسي الدولي المنبثق عن ذلك هو إطار مجزأ ويفتقر إلى التنسيق الكافي وتضعف إدارته، مما يتسبب إضافة إلى ذلك في صعوبات أخرى لا سيما للدول الصغيرة والفقيرة فيما تبذله من جهود لمواجهة الحالة الراهنة. وفي هذا الصدد يلزم بناء القدرات على الصعيدين الوطني والإقليمي وتطوير المؤسسات والبرامج الدولية القائمة كيما تأخذ في الاعتبار الاحتياجات الخاصة لتلك الدول. وقال إن من الأهمية بمكان أن يتم على الصعيد الوطني أولاً، إنشاء بعض من أهم الأدوات لتنفيذ الإطار القانوني الموضوع، وهي: القدرة على الإنفاذ، والقدرة العلمية/التكنولوجية والقدرة المالية. فبدون القدرة الوطنية لا يمكن أن يكون هناك تعاون دولي فعال.

#### حماية البيئة البحرية

١٦١ - رأت عدة وفود أن توافر معرفة كاملة وشاملة بحالة المحيطات والبحار أمر ضروري لحماية البيئة البحرية. وقد خلص التقريران الأخيران لفريق الخبراء المشترك المعني بالجوانب العلمية لحماية البيئة البحرية إلى أنه على الرغم مما طرأ من تحسن في إدارة بعض الضغوط فإن حالة بحار ومحيطات العالم عموماً آخذة في التدهور. وعزا بعض الوفود ذلك إلى أنه على الرغم من غزارة المعلومات عن البيئة البحرية وتوافر معلومات جديدة، لا يوجد استعراض شامل لا سيما للصلات بين حالة البيئة البحرية ومسائل الصحة البشرية الشاملة لعدة قطاعات، وسلامة الأغذية البحرية والاستخدام المستدام للموارد البحرية الحية. ويلزم أن يكون تحت تصرف صانعي القرار تقييمات منتظمة لأثر النشاط البشري على حالة البيئة البحرية، بما في ذلك آثاره الاجتماعية - الاقتصادية على الصعيدين الوطني والإقليمي وكذلك - فيما يتعلق بالتلوث - على الصعيد العالمي.

جانب نقل التكنولوجيا على النحو المناسب. وفي هذا الصدد، أكدت بعض الوفود أيضاً ضرورة أن تشارك البلدان النامية مشاركة فعلية في جميع البرامج والمنظمات ذات الصلة باعتبار ذلك جانباً آخر من جوانب بناء القدرات.

١٥٦ - وذكرت بعض الوفود أن نقل التكنولوجيا والمعرفة المناسبين أمر ضروري لبناء قدرة فعالة على إجراء البحث العلمي البحري في البلدان النامية. وشددت على أهمية الاستثمار المباشر والمعونة الثنائية لمساعدة البلدان النامية على بناء الأساس العلمي والإداري لنظم إدارة مصائد الأسماك، بالنظر إلى الدور الرئيسي الذي تقوم به مصائد الأسماك في البلدان النامية.

١٥٧ - وأوضح بعض الوفود أن من المهم، إن لم يكن من الحتمي، للبلدان النامية أن تحصل على مشورة تقنية ومعلومات يعول عليها عن ممارسات الإدارة الفعالة والخبرة المستمدة من تلك الممارسات. فالحصول على تلك المعلومات والمشورة من شأنه أن يساعد على تحسين ترتيبات إدارة مصائد الأسماك بطريقة تناسب الظروف المحلية ويكفل حفظ الموارد البحرية الحية وتحقيق غلة مستدامة مثلى منها.

١٥٨ - واتفقت وفود كثيرة مع أعضاء فريق المناقشة على أنه ينبغي تشجيع مبادرات مثل منتدى مصائد الأسماك المستدامة وإعطاؤه زحماً جديداً.

١٥٩ - وأكدت وفود عديدة على أن افتقار البلدان النامية إلى القدرات التقنية والمالية والتكنولوجية والمؤسسية اللازمة للتصدي على نحو فعال للكوارث والأخطار التي تهدد المحيطات والبحار هو من العقبات الرئيسية التي تواجهها تلك البلدان في وضع نهج متكاملة تستند إلى النظم الإيكولوجية.

١٦٠ - وأشار ممثل المعهد الدولي للمحيطات إلى أن القانون الدولي الذي يتناول شؤون المحيطات يتألف من العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات ومدونات قواعد السلوك وخطط

يحدد فقط الاستخدامات النهائية المحسنة للتقييم بل ينبغي أن يحدد أيضا سبل تحسين الاتصال بصانعي القرار.

١٦٦ - وحث ممثل مجلس "غرين بيس" الدولي على وقف النقل البحري للمواد النووية بسبب خطر الحوادث التي يمكن أن يكون لها أثر كبير على البيئة و يترتب عليها آثار على الصحة البشرية، بل قد تؤدي إلى خسائر اقتصادية هامة. وحذر أيضا من استخدام المحيط كبالوعة للكربون.

١٦٧ - ووجه بعض الوفود الانتباه إلى ما يعتبر، في رأيهم، الظاهرة التي نالت أقل قدر من الدراسة وهي تصريف المياه الجوفية تحت قاع البحر وأثره على المنطقة الساحلية. وأضافوا أنه على الرغم من أن حجم هذا التصريف قد يكون ضئيلا نسبيا في المناطق التي يسودها تدفق الأنهار فقد أوضحت الدراسات التي أجريت مؤخرا أن المياه الجوفية قد تكون في بعض الأحيان مصدرا لقدر طفيف ملموس من تدفق المياه العذبة. وتمثل المشكلة في التوصل، من الناحية العلمية ومن ناحية الإدارة، إلى وسيلة لتقييم السبل التي تؤدي بها هذه الظاهرة إلى إحداث تغيير في النظم الإيكولوجية الساحلية، وما لها من آثار على منسوب المياه وتدفقاتها، وما تتسبب فيه من انسحاب في أنماط إعادة الملء أو تحدته من تعديلات فيها وفي نوعية المياه الجوفية فضلا عن الأثر المحتمل لذلك على الشعب المرجانية. وتتطلب هذه التدخلات الرئيسية في نظام إدارة المنطقة الساحلية تبييرا علميا سليما ودرجة من الفهم التقني لا تتوافر حاليا. وفي هذا الصدد بدأت اللجنة الأوقيانوغرافية الوطنية للاتحاد الروسي دراسة عن تصريف المياه الجوفية تحت قاع البحر على الصعيد العالمي وآلت على نفسها الاضطلاع بمشروع تعاوني لتقييم ذلك التصريف وما يترتب عليه من آثار على الإدارة. وهذا البرنامج سيحتاج إلى التمويل لإجراء دراسات في المواقع الخمسة المختارة.

١٦٢ - وشددت الوفود على أن من الأهمية بمكان أن تستند جميع الدراسات إلى نهج كلي يأخذ في الاعتبار الجزأين الحي وغير الحي من البيئة البحرية. ويمكن أن تشكل نماذج النظم الإيكولوجية المستندة إلى هذا النهج أداة هامة في تعميق الفهم لتفاعلات عناصر النظام الإيكولوجي البحري والتعرف على الثغرات المحددة في المعرفة وتحديد أولويات البحث. ورأت الوفود أن هذه النماذج ينبغي تشجيعها.

### التلوث البحري

١٦٣ - أشارت الوفود إلى أثر التلوث البحري على الاستخدام المستدام للموارد البحرية الحية والنظم الإيكولوجية البحرية الأخرى. وشددت على ضرورة تعزيز العملية الجارية لتقييم التلوث البحري. ولوحظ أن عملية جعل النتائج العلمية ذات صلة بالسياسة لها من الأهمية ما لعملية جمع البيانات. ولم يكن ثمة تماسك في المتابعة على الصعيد الدولي وفي وضع توصيات تتعلق بالسياسة استنادا إلى تقارير التقييم.

١٦٤ - واقترح بعض الوفود إيلاء النظر لإجراء تقييم عالمي للتلوث البحري. وأشار في هذا الصدد إلى قرار مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ١٣/٢١. إذ إن التقييم الشامل المتوخى في ذلك القرار سيركز، في جملة أمور، على أثر التلوث البحري والتعديل والتدمير للماديين للموائل على الصحة العامة والأمن الغذائي والتنوع البيولوجي وصحة النظم الإيكولوجية البحرية، بما في ذلك خدمات النظم الإيكولوجية البحرية. وستشمل الوكالات المختصة الأخرى التي ستشارك في هذا التقييم منظمة الصحة العالمية والمنظمة البحرية الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة والوكالة الدولية للطاقة الذرية واليونيدو والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

١٦٥ - ورأت بعض الوفود أن هذا التقييم الذي لا بد أن يُبذل فيه جهد لإشراك جميع أصحاب المصلحة لا ينبغي أن

## الموارد الحية

١٧١ - وبالإضافة إلى ذلك، حذر ممثل مجلس "غرين بيس" الدولي من الصيد المفرط والأخطار التي تحق بكثير من النظم الإيكولوجية التي تتعرض للتدهور المتزايد نتيجة لتعدد الأنشطة. ووجه الانتباه إلى ظاهرة الأسماك المهندسة وراثيا، وما تتسم به تلك الأسماك من ضخامة الحجم وسرعة النمو. وإمكان أن تصبح تلك الأسماك أنواعا هجومية يمكن أن تحدث ضررا لا يمكن إصلاحه بالأرصدة السمكية البحرية فضلا عن البيئة البحرية الأوسع نطاقا. وقد أظهرت التجارب العلمية أن إدخال أفراد قليلة مطفرة وراثيا يمكن أن يبيد مجموعات كاملة خلال مجرد أجيال قليلة. ولا بد للمجتمع الدولي من أن يواجه هذا الخطر الذي ظهر حديثا.

اتخاذ القرارات: العلم من أجل الإدارة والعلم من أجل التنمية

١٧٢ - أبدت وفود عديدة، لا سيما وفود منطقة جنوب المحيط الهادئ، ملاحظات بشأن ضرورة إجراء بحوث تطبيقية لصالح البلدان النامية. وفي هذا الشأن، رئي أن مفهوم "العلم من أجل التنمية" ينبغي زيادة تفصيله.

١٧٣ - وأكد ممثل المجلس الدولي لاستكشاف البحار أيضا أن نجاح جميع الاتفاقات الدولية والترتيبات الأخرى المعدة لمعالجة مسألة الإدارة المستدامة للبيئة البحرية والموارد الحية إنما يعتمد إلى حد بعيد على سلامة المشورة العلمية المقدمة لصانعي القرار. ويحتاج صانعو القرار إلى مشورة غير منحازة وسليمة وموثوقة. وأضاف أنه استجابة للاتجاهات المستجدة، فقد عدّل المجلس الدولي لاستكشاف البحار هيكله التنظيمي لدعم العلم التعاوني المشترك بين التخصصات وأنشأ عملية تخطيط استراتيجي ليكون في وضع أفضل للتصدي للتحديات المستجدة. وفي هذا الشأن، أقام أيضا شراكة وثيقة مع صانعي القرار ومنظمات الإدارة. ومن خلال مذكرة تفاهم تُبين تفصيلا نوع وتوقيت المشورة المراد أن

١٦٨ - قالت وفود عديدة إن الرصد العالمي لأرصدة الموارد الحية البحرية مجال يلزم تعزيز التعاون والتنسيق فيه. ومن الضروري كفاءة أن تكون المعلومات المقدمة بشأنه حديثة وشاملة وموثوقة، لا سيما عندما تستخدم لأغراض وضع السياسات. وأنه على الرغم من أن منظمة الأغذية والزراعة تضطلع بدور رئيسي فإن تقديم معلومات بيولوجية أساسية من الدول الأعضاء فضلا عن التعاون مع منظمات مصائد الأسماك الإقليمية هما أيضا عاملان أساسيان في معالجة هذه المشاكل بنجاح.

١٦٩ - وذكر بعض الوفود أن هناك حاجة إلى تحسين فهم الطرق التي تعمل بها النظم الإيكولوجية. فذلك من شأنه أن يتيح إدارة أفضل للموارد الحية ومتعددة الأنواع. وأفادت أنه ينبغي الاضطلاع بالبحوث في هذا المجال بالدرجة الأولى على الصعيد المحلي أو الإقليمي نظرا لأن خصائص النظم الإيكولوجية تتفاوت تفاوتًا كبيرا فيما بين مختلف مناطق العالم. والرصد الطويل الأجل والاستقصاءات التفصيلية بشأن الأنواع المختلفة وتفاعلاتها هما السبيلان الوحيدان المأمونان لتحقيق المستوى اللازم من الفهم لكفاءة التنمية المستدامة.

١٧٠ - وفي هذا الشأن، شددت الوفود على أهمية إنشاء نقاط مرجعية احتراسية كأساس لاتخاذ القرارات بشأن إدارة مصائد الأسماك والنظم الإيكولوجية البحرية. وهذا شرط أساسي مسبق لتطبيق المبدأ الاحتراسي المتوخى في اتفاق الأرصدة السمكية لعام ١٩٩٥. ولا بد من تحسين التعاون بين مؤسسات البحث ومنظمات مصائد الأسماك الإقليمية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة من أجل إنشاء هذه النقاط المرجعية، ولا سيما بالنسبة للعدد الكبير من الأرصدة التي ما زالت هذه البيانات غير كافية بشأنها.

كثيرة لا تتوافر لديها الخدمات الهيدروغرافية الكافية إلى بناء قدرتها في هذا المجال. والاستثمار ضروري في هذا الصدد. وتوفر المنظمة الهيدروغرافية الدولية، من جانبها، برامج تدريب من خلال مراكز وطنية ودولية.

١٧٦ - ونبّه بعض ممثلي الوكالات والمنظمات الدولية إلى ضرورة أن تركز المنظمات العلمية على الجانب الإنتاجي من العلم نظراً لأن ضرورة "حزم" المعلومات العلمية مع المعلومات الاجتماعية والاقتصادية يمكن أن تصرف اهتمام تلك المنظمات عن ولايتها الرئيسية. ويحتاج الأمر إلى تحديد الطلب على العلم في حد ذاته تحديداً واضحاً. ومن شأن التعاون في هذا الصدد بين المنظمات ذات الولايات والأغراض والأهداف المختلفة في إطار برامج محددة أن يلبي الاحتياجات المحددة للدول ويستجيب لشواغلها فيما يتعلق بالتنمية المستدامة. ولُفت الانتباه إلى أطلس الأمم المتحدة للمحيطات بوصفه جهداً اضطلعت به عدة منظمات ووكالات تابعة للأمم المتحدة لتوفير معلومات شاملة عن المحيطات.

#### التعاون والتنسيق الدوليان

١٧٧ - أكدت عدة وفود من جديد أن المسؤولية عن حالة المحيطات والبحار إنما تقع على عاتق الحكومات الوطنية والهيئات الدولية على السواء. فمن الأساسي، لتلبية احتياجات البيئة البحرية ومعالجة مشاكلها على النحو الملائم، كفاءة التنسيق والتعاون على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي.

١٧٨ - وأكد بعض الوفود أهمية تحسين التنسيق والتعاون بين الوكالات على الصعيدين الدولي والإقليمي بالنظر إلى اعتماد معظم البلدان النامية على هذه المنظمات في القيام بالبحث العلمي البحري ونقل التكنولوجيا. وطُلب من تلك المنظمات وضع برامجها للتعاون التقني من أجل تشجيع بناء

يقدمها المجلس وتنص على معالجة الطلبات غير العادية، يسعى المجلس إلى تلبية الحاجة إلى المشورة العلمية لدعم توفير إدارة أكثر تكاملاً للنظم الإيكولوجية البحرية. ويمكن استخدام هذه العملية التفاعلية كنموذج يحتذى، سواء على الصعيد الوطني أو الدولي.

١٧٤ - وسلّمت وفود أخرى بأنه فيما يتعلق بإدارة مصائد الأسماك يلزم تحسين هيكل علم البحار وفعالته. وأضافت أنه في بعض منظمات إدارة مصائد الأسماك الإقليمية لا توجد أهداف للإدارة محددة بوضوح ومتفق عليها، ونجم عن ذلك بالنسبة إلى العلم/عملية تقييم/الأرصدة أن أصبحت هذه المنظمات بدون أساس متفق عليه لاستجابات الإدارة فيما يتعلق بتقييم الأرصدة. ولزيادة فعالية المنظمات يلزم إقامة روابط أقوى بين العلم والإدارة عن طريق جملة أمور منها وضع أهداف محددة بوضوح للإدارة تشمل مرجعاً احتياطياً، وتعزيز الاتصال الفعال بين العلماء والمديرين لكي تكون أهداف التقييم العلمي متفقة مع قضايا الإدارة وكفاءة فهم المديرين للآثار المحتملة لتقدم العلم على تقييمات الأرصدة وأي ممارسات واستراتيجيات مرتبطة بذلك تتعلق بقرارات الإدارة.

١٧٥ - وأوضح ممثل المنظمة الهيدروغرافية الدولية أن منظمته منظمة حكومية دولية استشارية تضطلع بعمليات مسح منهجية لقاع البحار بهدف إعداد خرائط بحرية إلكترونية يمكن أن تستخدم نظام المعلومات الجغرافية. ويضطلع بالجوانب المتعلقة بقياس الأعماق من عمليات المسح بالتعاون مع اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية. ويمكن استخدام البيانات المجمعة في تطبيقات عديدة مختلفة بما في ذلك تعيين الحدود الخارجية للجرف القاري، ورصد مصائد الأسماك وتقييمها واستقصاء تغيرات منسوب المياه، ورصد مواقع الإغراق بالمحيطات، وما إلى ذلك. وبالنظر إلى ضرورة تحسين المعرفة بقاع البحار، تحتاج دول ساحلية

القدرات في البلدان النامية مما سيمكّنها من الامتثال للمعايير والالتزامات الدولية. وفي هذا الصدد، يتطلب الأمر توفير مزيد من التدريب والمنح الدراسية. وأوضحت وفود عديدة أن برامج البحوث ولا سيما في المؤسسات الدولية، ينبغي أن تأخذ في الاعتبار الاحتياجات المحددة للدول الساحلية النامية. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه ينبغي أن يكون هناك تآزر أكبر بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان المانحة ومنظومة الأمم المتحدة في معالجة المسائل المتصلة بالمحيطات.

١٨٤ - وأشارت ممثلة المعهد الدولي للمحيطات إلى مثال برامج البحار الإقليمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وقالت إنه في هذه البحار الإقليمية، التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمعظم النظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة المحددة، يمكن تسهيل مكافحة التلوث فضلاً عن إدارة الموارد الحية وغيرها من استخدامات حيز المحيطات المشترك. فمن وجهة النظر الاقتصادية، يتيح حيز المحيطات هذا فرصاً للاستفادة من وفورات الحجم؛ ومن الناحيتين الثقافية والتاريخية غالباً ما يكون هناك اشتراك في المصالح. وبوسع الدول الساحلية، لا سيما الدول الصغيرة أو الفقيرة، أن تُنجز معاً ما لا تستطيع أي منها إنجازها منفردة. وشددت على أن المجتمع الدولي بحاجة إلى إدراك أنه عند تناول أدوات التنفيذ في سياق إقليمي يصبح من الضروري التنسيق بين نظم الاتفاقيات المختلفة وتحقيق التكامل بينها.

١٨٥ - وأضافت أن الأساس القانوني للتعاون في تطوير ونقل تكنولوجيا البحار يرد في المادتين ٢٧٦ و ٢٧٧ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، اللتين تنصان على إنشاء مراكز إقليمية للبحث العلمي والتكنولوجي البحري. وأشار إلى أنه عن طريق تكييف أحكام هاتين المادتين مع جميع الاتفاقيات الجديدة التي اعتمدت لاحقاً، تعززت تلك الأحكام وينبغي تنفيذها. ويمكن النظر إلى تنفيذ هذه الأحكام في إطار برنامج البحار الإقليمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

١٧٩ - وسلّمت وفود عديدة بالحاجة إلى توفير إدارة متكاملة للمحيطات والمناطق الساحلية عن طريق وضع نهج مشتركة بين القطاعات ومتعددة التخصصات. وفي هذا الشأن، قد يتطلب التنسيق أيضاً إجراء تعديلات مؤسسية. وأشار إلى ضرورة تحسين وتعزيز التنسيق والتعاون على جميع المستويات بين جهود البحث القائمة.

١٨٠ - واعتبر بعض الوفود مجال الرصد العالمي للموارد الحية البحرية أحد المجالات التي يلزم فيها تعزيز التعاون والتنسيق.

١٨١ - وأشارت وفود عديدة إلى أن من المشجع ملاحظة أن احتياجات البلدان النامية فيما يتصل بافتقارها إلى القدرات التقنية والمالية والتكنولوجية والمؤسسية يجري تناولها من خلال التعاون الدولي والبرامج الدولية.

١٨٢ - وفي هذا الشأن، استشهد بعض الوفود ببرامج دولية محددة شتى ذات ولاية في مجال العلم والتكنولوجيا كأمثلة جيدة للتعاون والتنسيق. كما أشار إلى أن بعض البرامج الدولية تحتاج إلى تحسين.

#### التعاون الإقليمي

١٨٣ - أعربت وفود عديدة عن تأييدها للمبادرات الإقليمية؛ وذكرت على وجه الخصوص منظمات مصائد

## المنظمات والوكالات الدولية

وسيجري الاضطلاع ببرنامج لتقديم الخدمات من أجل تعزيز قدرة جميع البلدان البحرية على المساهمة في اللجنة التقنية المشتركة والاستفادة إلى أقصى حد من نتائج أنشطتها.

## دور اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية

١٨٨ - رحبت وفود عديدة بدور اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية في تنسيق الأنشطة العلمية البحرية وخدمات المحيطات وما يتصل بذلك من بناء القدرات وأعربت عن تأييدها لذلك الدور. وشجعت اللجنة على مواصلة تطوير دورها بوصفها مركز التنسيق للبحث العلمي البحري. وأبرزت المهام التي يمكن أن تضطلع بها الهيئة الاستشارية للجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية، المؤلفة من خبراء في قانون البحار. ودعت وفود أخرى إلى تعزيز قدرة اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية على الاضطلاع بدورها. وأضافت أنه يمكن للهيئات الإقليمية التابعة لتلك اللجنة أن تقوم بدور رئيسي في التعاون والرصد العلميين الإقليميين، وينبغي تشجيع تعاونها مع ترتيبات البحار الإقليمية ومنظمات وترتيبات مصائد الأسماك الإقليمية تشجيعا كبيرا. فهذا التعاون الإقليمي يمكن أن يوفر وسيلة للوفاء بالالتزام الذي تفرضه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بإنشاء مراكز إقليمية للبحث العلمي والتكنولوجي البحري.

١٨٩ - وشجعت اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية بقوة على زيادة تعاونها وإقامة شراكات، على وجه الخصوص، مع برامج البحار الإقليمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومع وكالات وبرامج الأمم المتحدة الأخرى، بل ومع منظمات من خارج منظومة الأمم المتحدة، في مجال البرامج العلمية. وحُثَّت اللجنة أيضا على تعزيز التبادل المفتوح للمعلومات والبيانات الأوقيانوغرافية، باستخدام أشكال مقبولة دوليا يمكن لأعضائها استخدامها وإدارتها.

١٨٦ - أبرز ممثل المنظمة البحرية الدولية، التي تتولى تنظيم استعراض أعمال فريق الخبراء المشترك المعني بالجوانب العلمية لحماية البيئة البحرية، مثال فريق الخبراء المشترك كنموذج جيد للتنسيق والتعاون بين وكالات الأمم المتحدة يجب الحفاظ عليه. وقال إنه يمكن في هذا الشأن اعتبار استعراض أعمال فريق الخبراء المشترك جهدا يهدف إلى تقييم فعالية هذه الآلية في معالجة مشاكل وأولويات المجتمع الدولي الناشئة معالجة وافية. ومن المتوقع أن يفضي الاستعراض إلى نتيجة مفادها أنه لا حاجة إلى إنشاء هيئات علمية إضافية لتقييم المحيطات. ولكن المطلوب، كما أوضحت وفود أخرى أيضا، هو تحسين الاتصال بين وكالات الأمم المتحدة والحكومات. ومن الضروري تهيئة البيئة اللازمة التي يمكن فيها الاستفادة على نحو ملائم وأكثر دقة من المشورة العلمية في عملية اتخاذ القرارات.

١٨٧ - وسلط ممثل المنظمة العالمية للأرصاد الجوية الضوء على إنشاء اللجنة التقنية المشتركة المعنية بالأوقيانوغرافيا والأرصاد البحرية بوصفها استجابة يراد بها تلبية الحاجة إلى نهج متعدد التخصصات في شؤون المحيطات. وهذه اللجنة التقنية المشتركة هي هيئة تنسيق لجميع الأنشطة البحرية الجارية والمقبلة التي تضطلع بها المنظمة العالمية للأرصاد الجوية واللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية. وأضاف أن من الأولويات الأساسية الرئيسية تنفيذ نظام لرصد المحيطات لأغراض المناخ، مما يتطلب اشتراك خبراء الأرصاد الجوية والخبراء الأوقيانوغرافيين معا على قدم المساواة. وتسعى اللجنة إلى تجميع الخبرة الفنية والموارد التي لدى دوائر الأرصاد الجوية والدوائر الأوقيانوغرافية، على الصعيدين الوطني والدولي على السواء، من خلال المنظمة العالمية للأرصاد الجوية واللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية.

وأخيراً، ينبغي للجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية أن تشجع على إدماج سياسات إدارة المناطق الساحلية لدى وضع برامج البحث العلمي البحري.

### العملية التشاورية

١٩٠ - أكد بعض الدول من جديد أن إقامة العملية التشاورية تشكل استجابة مناسبة لشواغل الدول بشأن التنسيق وأنها تسهم في اتباع نهج متكامل إزاء مسائل المحيطات. وقالت إن هذا قد تحقق جزئياً بسبب ما للعملية من أبعاد مختلفة، حيث يجتمع المحامون والمديرون والعلماء وحراس البيئة البحرية، وما إلى ذلك، في مكان واحد، وحيث يمكن المطابقة بين القانون والتنفيذ. وفي هذا الشأن، يمكن أن يعزى إلى هذه العملية تحسين ثقافة شؤون المحيطات على مستوى الوكالة ومستوى الأمم المتحدة.

### الجزء الثاني

#### الأولويات في مجال علم وتكنولوجيا البحار

١٩١ - بدأت المناقشات في الجزء الثاني من مناقشة الفريق ألف المتعلق بالأولويات في مجال علم وتكنولوجيا البحار ببيانات أدلى بها الممثلون التاليون: السيد باتريشيو أ. برنال، الأمين التنفيذي للجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لليونسكو؛ والسيد هاين رون شولدال، معهد البحث البحري، بيرغن، النرويج؛ والدكتور لي جنغوانغ، المدير العام لإدارة الحكومية للمحيطات، الصين؛ والدكتور نورمان ب. نيورايتز، مستشار وزير خارجية الولايات المتحدة لشؤون العلم والتكنولوجيا، بالاشتراك مع الدكتور و. ستانلي ويلسون، مدير البرامج الدولية للمحيطات وبحوث المحيطات والغلاف الجوي، بإدارة الوطنية لدراسة المحيطات والغلاف الجوي بالولايات المتحدة، والدكتور شيان بولن، الصندوق العالمي للطبيعة.

١٩٢ - تناول السيد برنال مسألة الأولويات في مجال علم البحار وحدد مجالات المحيطات والمناخ، وعلم النظم الإيكولوجية للمحيطات وعلم البحار لإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية بوصفها مجالات ذات أولوية. وأكد أن العرض يخدم الطلب في مجال علم البحار وأن الأولويات البحرية الحالية والجديدة يحددها ترابط العرض والطلب.

١٩٣ - والقوى المحركة للعلوم المعنية بالمحيطات والمناخ هي الحاجة إلى فهم تغير المناخ وتخفيف آثار ذلك التغير. والمسائل ذات الأهمية في فهم تغير المناخ هي التنبؤات الموسمية والتنبؤات السنوية ودراسة الآثار الطويلة الأجل على النظم الإيكولوجية البحرية وبحث سلامة نظام حفظ الحياة على الأرض، وهي مجالات تشكل المحيطات جزءاً لا يتجزأ منها. فتغير المناخ، الذي يتجلى في ارتفاع مستوى سطح البحر، وفي ظاهرتي النينو ولاينيا وكثرة وقوع الأحداث المتطرفة، يمكن أن تكون له آثار مدمرة على المجتمع والاقتصاد ومن ثم كان تخفيف حدته ضرورة ملحة.

١٩٤ - وضرب السيد برنال أمثلة على الآثار المجتمعية لظاهرة النينو في الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨، والتي شملت خسائر في أرواح البشرية ومخاطر صحية وأضراراً بالمتلكات وتلفاً بالمحاصيل ونقصاً في الأغذية ونقصاً في المياه وتعطلاً في عدد من القطاعات مثل الطاقة والنقل والسياحة.

١٩٥ - ثم قال السيد برنال إن علم البحار على وشك الانتقال من الأولويات الحالية التي تركز على فيزياء المحيطات إلى الأولويات الجديدة التي تؤكد على كيمياء وبيولوجيا المحيطات.

١٩٦ - وأضاف أن علم النظم الإيكولوجية للمحيطات تدفعه عدة عوامل، من بينها اعتماد جزء كبير من سكان العالم في أسباب رزقه وأمنه الغذائي على النظام الإيكولوجي للمحيطات. وتشمل العوامل الدافعة الهامة الأخرى لعلوم

١٩٩ - واختتم السيد برنال بيانه بتقديم معلومات عن خدمة عالمية عن الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية تقدم على الشبكة العالمية على الموقع (<http://www.nos.noaa.gov/icm>)، وهو جهد تعاوني تقوم به اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية، واليونسكو، والبنك الدولي، والدائرة الوطنية للمحيطات التابعة للإدارة الوطنية لدراسة المحيطات والغلاف الجوي، ومركز السياسة البحرية التابع لجامعة ديلاوير، بالاشتراك مع عدد من الشركاء الآخرين في أنحاء العالم. والهدف من هذه الخدمة هو توفير معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب عن التطورات ونواحي التقدم المتحققة في الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني.

٢٠٠ - وناقش السيد شولدال النظم الإيكولوجية البحرية والنهج المناسب لإدارتها. وقال إن النظم الإيكولوجية البحرية مفتوحة ومعرضة لأنماط الطقس والمناخ؛ وعناصرها مترابطة فيما بينها؛ وتتعرض للآثار المترتبة على الأنشطة البشرية المتعددة.

٢٠١ - وضرب السيد شولدال أمثلة على الآثار الطويلة الأجل والقصيرة الأجل على السواء لمناخ المحيطات على الأرصد السمكية، ويُن أن ثمة أنماطاً متميزة معينة تظهر في النظم الإيكولوجية البحرية المختلفة. وقدم إحصاءات عن أعداد الأنواع المختلفة في نظام إيكولوجي بحري معين، فبيّن كيف تترابط مستويات أعداد الأنواع المختلفة وتقلباتها، لا سيما في السلسلة الغذائية، وكيف يختل توزيع الأنواع المختلفة، مما يدل على اختلال النظام الإيكولوجي.

٢٠٢ - والصلات البيئية، إذا ما اقترنت بتعدد الأنشطة البشرية التي يكون لها آثار متفاوتة على تلك الصلات البيئية، تتطلب بالضرورة اتباع نهج متكامل في دراسة البيئة البحرية. وفي رأي السيد شولدال، يمكن لنهج النظام الإيكولوجي أن

النظم الإيكولوجية للمحيطات الحاجة إلى دراسة آثار الاستغلال المكثف والواسع النطاق فضلاً عن الآثار المتراكمة عبر الزمن والآثار التي تقع على عدة قطاعات.

١٩٧ - وتشمل الأولويات الحالية لعلم النظم الإيكولوجية للمحيطات إدارة مصائد الأسماك القائمة على النظم الإيكولوجية والصلة بين البر والمحيط والشعب المرجانية وغير ذلك من الموائل الحرجة. وأحد الأمثلة على ذلك هو مشروع ديناميات النظم الإيكولوجية العالمية للمحيطات، الذي يدرس آثار التحولات الواسعة النطاق في نظم المحيطات. وفي مصائد الأسماك، تطرأ تغيرات على المجموعات من الأنواع المتعددة على نطاق النظام الإيكولوجي بأسره، وتعزى فيما يبدو إلى ظواهر بيئية معينة، بالإضافة إلى أنشطة الصيد المباشرة التي يقوم بها الإنسان. وحدد السيد برنال المجالات الجديدة التالية لعلم النظم الإيكولوجية للمحيطات: مراقبة النظم الإيكولوجية وتنظيمها؛ وتحديد وقياس حجم التغيرات الهيكلية للنظم الإيكولوجية، بما في ذلك تقييم خدمات النظم الإيكولوجية؛ والسميات الإيكولوجية.

١٩٨ - وأضاف قائلاً إن علم البحار المعني بالإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية دفعت إليه الاحتياجات المتعلقة بالإدارة. ومن المقدر أن ٧٥ في المائة من سكان العالم سيعيشون قرب السواحل. وتقع ١٦ من ٢٣ من المدن العملاقة في العالم على السواحل. ويزداد استخدام السواحل من جانب عدد من الصناعات ولا سيما السياحة. وتتمثل الأولويات في مجال علم البحار المعني بالإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في زيادة قاعدة المعارف على المستوى المحلي والنهوض بالقدرات المحلية. وتشمل قاعدة المعارف المحلية معلومات عن طبوغرافيا السواحل، وديناميات حركة الرواسب بما في ذلك التحات ونظم التيارات المحلية ونظم الإنتاجية البيولوجية المحلية والإقليمية.

الأحياء على الأغذية الموجودة فيها. والعامل البالغ الأهمية على النطاق العالمي هو تباين المناخ وتغيره؛ وعلى نطاق النظام الإيكولوجي البحري الكبير تحظى الموارد، لا سيما الموارد البيولوجية، والجوانب البيئية المادية بالأهمية القصوى؛ أما على النطاق المحلي، الذي له أيضا أهميته بالنسبة للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، فما يتمتع بالأهمية الرئيسية هو التفاعل بين البر والمحيط، والموائل، بما في ذلك آثار الملوثات، والتأجين والكائنات الحية المجهرية، وتربية الأحياء البحرية واستخدام الحيز والاضطرابات الطبيعية.

٢٠٥ - واختتم السيد شولдал بيانه بتقديم عناصر لخطة عمل لنهج النظام الإيكولوجي في الإدارة. وقال إن التنسيق والتعاون على الصعيد الوطني شرط أساسي للتنسيق والتعاون على الصعيد الدولي. وأضاف إن العناصر التي تشملها خطة العمل هي توثيق التعاون الدولي؛ واستخدام النظام لرصد المحيطات كعنصر أساسي؛ والتنسيق بين ذلك النظام وبرامج البحث الدولية؛ وتنفيذ حالات اختبار مختارة للنظام الإيكولوجي البحري الكبير. وتشمل حالات الاختبار هذه الجمع بين الرصد والبحث، والخبرة والنائج القابلتين للنقل، والتدريب وبناء القدرات.

٢٠٦ - وتناول الدكتور لي مسألة تطوير علم وتكنولوجيا البحار من أجل تعزيز التنمية المستدامة. ووصف القرن ٢١ بأنه عصر المحيطات، حيث سيركس الإنسان فيه جهدا أكبر لفهم المحيطات وتنميتها وحمايتها، وحيث تقوم المحيطات بدور أهم في تنمية المجتمع البشري والاقتصاد. وسيقوم علم وتكنولوجيا البحار بدور أساسي في النهوض بمعرفة الإنسان بالعمليات الطبيعية للمحيطات. ويمكن لذلك العلم أن يوفر أساسا رشيدا لاتخاذ القرارات بشأن التنمية المستدامة، كما يمكن أن يحسن الإدارة الساحلية المتكاملة ويحسن استخدام الموارد البحرية ويوفر وسيلة فعالة لحماية البيئة البحرية وحفظ الموارد البحرية.

يحقق التكامل المرجو في الإدارة. وقدم التعريف الذي استخدمه المجلس الدولي لاستكشاف البحار لنهج النظام الإيكولوجي في إدارة المحيطات وهو: إدارة متكاملة للأنشطة البشرية تستند إلى المعرفة بديناميات النظم الإيكولوجية من أجل تحقيق الاستخدام المستدام لخيرات النظم الإيكولوجية وخدماتها والحفاظ على سلامتها. ثم قدم إطارا لنهج للنظام الإيكولوجي في إدارة المحيطات: فمن الواجب تحديد أهداف النظام الإيكولوجي؛ ويتعين تنفيذ الرصد والبحث ثم التقييم المتكامل للنائج؛ ويتعين تقديم المشورة استنادا إلى هذا التقييم؛ ويمكن استخدام هذه المشورة لتكييف ممارسات الإدارة بغية تحقيق أهداف النظام الإيكولوجي. والعلم هو أساس الإطار بكامله. ويتعين إشراك جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين في ممارسة الإدارة. إلا أنه نبه إلى تحد رئيسي يتمثل في الحفاظ على موضوعية العلم ونزاهته في مواجهة طلبات مختلف أصحاب المصلحة.

٢٠٣ - ثم تناول السيد شولдал مسألة التقييم البيئي، والذي تشمل التحديات الرئيسية التي ينطوي عليها، أولا، فصل الأثر البشري عن التباين الطبيعي، ثم التمييز بين آثار الأنشطة البشرية المختلفة. وقال إن تقرير حالة النوعية الصادر مؤخرا عن لجنة حماية البيئة البحرية لشمال المحيط الأطلسي مثال ممتاز لمواجهة التقييم البيئي للتحديات المذكورة أعلاه.

٢٠٤ - وبعد أن قدم بيانا عن الترابط الوثيق بين الأرصد السمكية ودوران المحيط وتكيفها معه، أكد أهمية رصد النظام الإيكولوجي وتقييمه. وقال إن النظام الإيكولوجي يعرف بأنه مركب دينامي من مجموعات النبات والحيوان والكائنات الحية، والبيئة غير الحية التي يتفاعل فيها تلك المجموعات كوحدة تقوم بوظيفتها. والنظام الإيكولوجي البحري الكبير هو منطقة واسعة النطاق، تكون مساحتها في العادة أكبر من ٢٠٠ ٠٠٠ كيلومتر مربع، لها طابعها الفريد في نظامها الهيدروغرافي وطبوغرافيتها المعقدة وإنتاجيتها وتعتمد

القدرات من أجل مساعدة البلدان النامية على النحو التالي: القدرات التي أكثر ما تكون حاجة معظم البلدان النامية ماسة إليها في الوقت الحاضر هي قدرات البحث العلمي ومراقبة ورصد البيئة البحرية، ومسح الموارد البحرية واستغلالها، وحماية البيئة البحرية؛ ويمكن تحسين بناء القدرات في البلدان النامية بإنشاء مراكز للبحث العلمي البحري مجهزة بالمعدات اللازمة ومزودة بالمهارات والدراية؛ ويمكن إنشاء مراكز للبيان العملي في البلدان التي تتوفر فيها أحوال مواتية؛ (ح) تشجيع نقل علم وتكنولوجيا البحار، لا سيما من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية؛ وإعداد خطط وبرامج نقل تكنولوجيا البحار وتنسيق أنشطة نقل تكنولوجيا البحار المضطلع بها على الصعيدين العالمي والإقليمي بروح اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار؛ وينبغي عقد حلقات دراسية أو حلقات عمل إقليمية على الصعيد العالمي لتوفير منتدى لمناقشة المسائل المتصلة بنقل علم وتكنولوجيا البحار ولتبادل الخبرات.

٢٠٩ - ثم وصف الدكتور لي أنشطة الصين في مجال علم وتكنولوجيا البحار بهدف تشجيع تبادل المعلومات والخبرات بين الدول. فقال إن الصين تقدمت بسرعة منذ الثمانينات في مجال علم وتكنولوجيا البحار وأن منجزات كبيرة قد تحققت في ميادين المسح الساحلي ومسح المحيطات والبحث الأوقيانوغرافي، والبحث والتطوير وتطبيق تكنولوجيات جديدة ورفيعة المستوى في مجال المحيطات.

٢١٠ - وقال إن تنمية الصين الاجتماعية والاقتصادية في القرن الجديد ستعتمد بشكل متزايد على المحيط؛ وسيؤدي ذلك إلى تنامي مستوى أنشطة تنمية واستخدام الموارد البحرية مما سيفرض ضغطاً كبيراً على البيئة البحرية. ومن أجل استغلال الموارد البحرية وحماية البيئة البحرية على نحو رشيد سيكون من المهام ذات الأهمية تنمية علم وتكنولوجيا البحار تنمية حثيثة. ولتحقيق التنمية المستدامة والنهوض

٢٠٧ - وعَدَّد الدكتور لي منجزات منظومة الأمم المتحدة في النهوض بعلم وتكنولوجيا البحار؛ ومن هذه المنجزات اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والفصل ١٧ من جدول أعمال القرن ٢١ ولجنة التنمية المستدامة ومقررها ١/٧؛ وبرامج مؤسسات منظومة الأمم المتحدة؛ وأعمال العملية التشاورية.

٢٠٨ - ثم قدم مقترحات معينة بشأن أعمال منظومة الأمم المتحدة في ميدان علم وتكنولوجيا البحار وهي: (أ) إعداد مبادئ توجيهية لتطوير علم وتكنولوجيا البحار على نحو يحقق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية على الصعيد العالمي؛ (ب) تشجيع الدول على وضع قوانين وأنظمة، وتجميع القوانين والأنظمة والسياسات القائمة تحقيقاً لهذه الغاية، وتوفير التدريب على إعداد القوانين والأنظمة؛ (ج) تكثيف دور المؤسسات المختصة في منظومة الأمم المتحدة المسؤولة عن مسائل علم وتكنولوجيا البحار في مجال التخطيط لمشاريع البحث العلمي البحري العالمية والإقليمية والوطنية وتوجيهها وتنسيقها - وينبغي مواصلة تعزيز مهام اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية في هذا السياق؛ (د) تحسين التنسيق بين منظمات الأمم المتحدة المسؤولة عن شؤون علم وتكنولوجيا البحار والمنظمات والبرامج والمشاريع الأخرى ذات الصلة بالمحيطات داخل الأمم المتحدة من أجل تبادلي التداخل والازدواج بلا داع وتحسين استخدام الموارد المالية والبشرية والمادية المتاحة؛ (هـ) تشجيع التعاون الثنائي على أساس المساواة وتبادل المنافع، لا سيما التعاون بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية؛ وفي المناطق التي تسودها أحوال مواتية، تشجيع التعاون المتعدد الأطراف على أساس إقليمي، وتشجيع إنشاء مراكز بحث مشتركة لدراسة المسائل محل الاهتمام المشترك، وبناء مختبرات إلكترونية مشتركة؛ (و) تعزيز برنامج التدريب والتعليم والمساعدة المتبادلة التابع للجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية؛ (ز) وضع خطط عملية وممكنة التنفيذ لبناء

عند اتخاذ قرارات تتعلق بالسياسة. وذلك يمثل تحدياً لأنه غالباً ما تُفسر النتائج العلمية تفسيرات مختلفة من جانب المجموعات المختلفة. كذلك فإنه عند الحاجة إلى اتخاذ القرارات كثيراً ما يكون العلم الداعم لذلك غير مكتمل.

٢١٤ - والنمط الآن آخذ في التحول من إدارة أنواع مفردة وزيادة غلة كل نوع إلى الحد الأقصى إلى الإدارة المستدامة للنظم الإيكولوجية البحرية. ويتطلب ذلك إدراج معلومات علمية من تخصصات كثيرة بدءاً من دراسات وفرة الأنواع ومروراً بالأوقيانوغرافيا الطبيعية والبيولوجية ووصولاً إلى دراسة تغيرات الموئل نتيجة للملوثات الآتية من البر. وفي هذا الصدد، أكد الدكتور نيورايتير أهمية مشروع خطة العمل الدولية لتحسين الإبلاغ عن الحالة والاتجاهات، التي أعدها اللجنة الاستشارية للبحوث المتعلقة بمصائد الأسماك التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

٢١٥ - وفيما يتعلق بنظم مراقبة المحيطات، قال الدكتور نيورايتير إن علم الأوقيانوغرافيا يتدرج في نضجه من المرحلة البسيطة المتمثلة في جمع ووصف الملاحظات إلى مرحلة الفهم الحقيقي لعمليات المحيطات التي تقرب الآن من تحقيق القدرة على التنبؤ بالأحداث. وأضاف أن للإنسان الآن القدرة على تنفيذ نظم مراقبة تشغيلية طويلة الأجل للمحيطات العالمية، تضارع النظم المستخدمة لمراقبة الغلاف الجوي خلال السنوات الثلاثين الماضية.

٢١٦ - وثمة عنصر رئيسي للبحث العلمي البحري وهو القدرة على الاستفادة من طائفة واسعة النطاق من الأدوات تشمل الربط بين الملاحظات المأخوذة من الفضاء وتلك المأخوذة من الموقع. ويلزم وضع إطار مشترك للربط بين هاتين التقنيتين. وبالإضافة إلى ذلك، تزيد الابتكارات الأخيرة في مجال هندسة المحيطات وتكنولوجيا المعلومات قدرة الإنسان على دراسة المحيطات واستخدام طبقات

بإسهام علم وتكنولوجيا البحار في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ستواصل الصين تنفيذ برامج شتى. فستبذل الجهود لتشجيع تطوير التكنولوجيات البحرية الرفيعة المستوى، والتكنولوجيات الملائمة ذات الصلة بالمحيطات، والبحوث الأوقيانوغرافية الأساسية والبحوث التطبيقية بغية الإسراع بتطبيق نتائج البحوث على العمليات والصناعات البحرية وذات الصلة بالمحيطات، وذلك لخدمة الاستغلال الرشيد للموارد البحرية والحماية الفعالة للبيئة البحرية وكفالة سلامة العمليات البحرية.

٢١١ - واختتم الدكتور لي بيانه بأن عدد المجالات التي توليها الصين الأولوية والتي ستكون مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بتنميتها الاقتصادية والاجتماعية في المستقبل القريب. وقال إن هذه المجالات تشمل مراقبة الأخطار الطبيعية الساحلية وإجراء البحوث بشأنها والتنبؤ بها؛ والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية؛ وحماية البيئة البحرية؛ وتربية الأحياء البحرية ومصائد الأسماك؛ واستغلال مياه البحر وتخليق المياه.

٢١٢ - وقدم الدكتور نيورايتير والدكتور ويلسون عرضاً مشتركاً، فركز الدكتور نيورايتير على أولوية علم البحار من منظور بلد متقدم النمو، وركز الدكتور ويلسون على مصفوفة الرصد الأوقيانوغرافي للغلاف الجوي الجغرافي بالزمن الحقيقي والأوقيانوغرافيا التشغيلية والبحث العلمي البحري.

٢١٣ - وأكد الدكتور نيورايتير أهمية مفهوم "العلم من أجل التنمية" للبلدان النامية وبناء قدراتها في هذا السياق. وقال إن ثمة موضوعاً مستجداً آخر وهو ضرورة أن تتعاون الحكومات على الصعيد الإقليمي من أجل تحسين التنسيق الإقليمي في مجال علوم البحار وأن تكفل اتخاذ القرارات السياسية على أساس من العلم السليم. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب أن توفر لصانعي القرار أفضل المعلومات العلمية المتاحة

المحلية. واستشهد الدكتور نيورايتير أيضا ببرنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية وبأعمال مرفق البيئة العالمية في مجال النظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة، وبرنامج تعداد الأحياء البحرية.

٢١٩ - ثم ركز على أن جميع هذه البرامج تشترك في الحاجة إلى إجراء البحوث وجمع البيانات وإجراء التقييمات والقيام بالرصد وتطوير عمليات الرصد العاملة في المناطق الساحلية من المحيطات. كما جرى التشديد على ضرورة التعاون. وأضاف أنه من الممكن لكل برنامج إذا اضطلع به مستقلا، أو بدون نُهْجٍ تكميلية، أن ينفذ عناصر نظام الرصد الخاص به، مما يفضي إلى وضع يكون فيه الكل أقل من مجموع أجزائه. وإن للدول الأعضاء، عاملة من خلال الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، دورا رئيسيا يتمثل في: تسهيل إقامة نظم تنفيذية لرصد المحيطات والتنسيق بينها ووضع معايير تحظى بتوافق الآراء بشأنها. وأضاف أن المنظمة العالمية للأرصاد الجوية واللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية توفران مركزا تنظيميا داخل منظومة الأمم المتحدة لعمليات الرصد الطبيعية على نطاق الأحواض. ومع ذلك، يلزم وجود مركز تنظيمي مماثل لإدراج الملاحظات البيولوجية والكيميائية من أجل تناول مسائل النظم الإيكولوجية، لا سيما في المناطق الساحلية. ويمكن تيسير التعاون عن طريق عقد اجتماعات مشتركة وإنشاء مواقع على الشبكة العالمية، ونشر كتب دليلية بأسماء الاختصاصيين، وتقديم المناطق الإقليمية تقارير منتظمة عن أولوياتها لإدراجها في تقرير الأمين العام.

٢٢٠ - واحتتم الدكتور نيورايتير حديثه بتناول مسائل بناء القدرات في البلدان النامية. وركز على ضرورة إيلاء اهتمام مستمر لبناء القدرات المحلية في كل برنامج وكل مشروع وكل منظمة. وأشار إلى أن ذلك يمثل السبيل الوحيد لبلوغ التنمية المستدامة حقا على صعيد عالمي.

متعددة من المعلومات لفهم النظم الإيكولوجية البحرية. ولا غنى عن التعاون في هذه الجهود، لا سيما عند الانتقال من الأوقيانوغرافيا الطبيعية إلى الأوقيانوغرافيا البيولوجية والكيميائية ونظرا للنُهْجِ المتعددة التخصصات اللازم اتباعها لفهم النظم الإيكولوجية البحرية. وفي هذا الشأن، ضرب الدكتور نيورايتير مثلا على القدرة العملية على جمع الملاحظات الموقعية عبر المنطقة الاستوائية من المحيط الهادئ، ونظام رصد ظاهرة النينو/التذبذب الجنوبي، وهو محصلة برنامج بحثي استمر نحو عشر سنوات لدراسة المحيطات المدارية والغلاف الجوي العالمي "توغا". وقد مكّنت الملاحظات التي حُصل عليها بالإضافة إلى الملاحظات المستمدة من السواتل من فهم أحداث ظاهرة النينو/التذبذب الجنوبي، مما يسمح بالتنبؤ بتلك الأحداث واستباق آثارها. وتبيّن تجربة دراسة المحيطات المدارية والغلاف الجوي العالمي "توغا" وظاهرة النينو/التذبذب الجنوبي كيف أفضى التعاون الدولي في مجال الأوقيانوغرافيا الطبيعية والأرصاد الجوية طيلة عقدين تقريبا إلى إيجاد قدرة على التنبؤ ذات أهمية مجتمعية واقتصادية كبيرة.

٢١٧ - وانتقل الدكتور نيورايتير إلى موضوع الأوقيانوغرافيا الكيميائية والبيولوجية فقال إن رصد الخصائص الكيميائية والبيولوجية يمثل تحديا للأوساط العلمية أكبر مما يمثله رصد الخصائص الطبيعية.

٢١٨ - وقال إنه قد بدأ تنفيذ برامج كثيرة لاستقصاء المشاكل البيولوجية والكيميائية. فعلى سبيل المثال، تضطلع الشبكة العالمية لرصد الشعب المرجانية بتقييم صحة الشعب المرجانية وقد أصبحت أداة رئيسية في فهم الآثار المتنوعة للأنشطة البشرية التي تتسبب في تدهور النظم الإيكولوجية للشعب المرجانية على الصعيد العالمي. ويعد برنامج دراسة انتشار الطحالب الضارة، الذي يدرس انتشار التاجين والعوالق برنامجا بالغ الأهمية للصحة البشرية والاقتصادات

التي يستخدمها خبراء الأرصاد الجوية لجمع البيانات عن الغلاف الجوي. وعوامات "آرغو" المنجرفة مبرجة لتنجرف في أعماق تبلغ ٢٠٠٠ متر، بحيث تطفو إلى السطح مرة كل ١٠ أيام لمراقبة بيانات درجة الحرارة والملوحة. وفي الوقت القصير الذي تبقى فيه العوامات على سطح البحر، تبلغ عن موقعها وترسل بياناتها إلى ساتل لينقلها إلى البر، ثم تغطس مرة أخرى لتبدأ دورة أخرى مدتها ١٠ أيام. وهذه العوامات مصممة لتعمل لمدة أربع سنوات تقريبا. ونما حجم نظام آرغو من ٥٥ عوامة مولت في عام ١٩٩٩ ليصل إلى ٥٢٥ عوامة في عام ٢٠٠١. ويتوقع أن يحقق النظام تغطية عالمية بحلول عام ٢٠٠٥، حيث ستكون المسافة بين كل منصة وأخرى ٣٠٠ كيلومتر. وتعكف اللجنة التقنية المشتركة المعنية بالأوقيانوغرافيا وأرصاد البحار التي أنشئت حديثا، والتابعة للجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، على اعتماد نهج توفيقى لجمع بيانات المراقبة البحرية، المتعلقة بالغلاف الجوي والمحيطات على حد سواء، وتوزيعها وحفظها. واللجنة المشتركة بوصفها مركزا يتجه إليه اهتمام المؤسسات داخل منظومة الأمم المتحدة، إنما تساعد على إتاحة مجموعات متنسقة من بيانات المراقبة لدعم الأعمال البحثية.

٢٢٤ - ويطبق برنامج "آرغو" سياسة قائمة على تقديم بيانات كاملة وصريحة، وهي سياسة قائمة أيضا بالنسبة للعوامات المنجرفة على سطح البحر، وسفن المراقبة التطوعية، ونظام مراقبة ظاهرة النينو/التذبذب الجنوبي. وفي إطار هذه السياسة لن تكون هناك فترة يقصد منها استعمال البيانات على جهة ما وحدها، فسوف تكون جميع البيانات متاحة لتلبية احتياجات الوكالات التنفيذية ومجتمع الباحثين على السواء، مما يحقق المنفعة للجميع. وسوف ييسر تبادل بيانات منصات آرغو القائمة بإجراء بحوث جديدة على النطاق العالمي لفهم نظام مراقبة المحيطات/الغلاف الجوي

٢٢١ - وأوضح الدكتور ويلسون أن العوامات المنجرفة تقوم حاليا بجمع بيانات موقعية على النطاق العالمي في مستوى سطح البحر، وتقوم سفن على نحو عارض بجمع بيانات في مستوى سطح البحر وتحت مستوى سطح البحر. بمحاذاة طرق الملاحة الرئيسية. ولاحظ أن السواتل تقوم بمراقبة الأحوال في مستوى سطح البحر عالميا، غير أنه ليست هناك قدرة ماثلة لإجراء مراقبة طويلة الأمد على نطاق الأحواض المحيطية غير نظام "إينسو" لمراقبة ظاهرة النينو في المنطقة الاستوائية من المحيط الهادئ، الذي يختص بمراقبة الأحوال تحت السطحية التي تعم أحواض المحيطات.

٢٢٢ - وقد ظلت اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، اللتان تعملان مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمجلس الدولي للاتحادات العلمية، تقودان النظام العالمي لمراقبة المحيطات. ويقوم عملهما على أساس أنه، لو كان لكل من يحتاج إلى مراقبة المحيطات نظام مراقبة مستقل خاص به، فسوف تصبح هناك ازدواجية وثرعات ولن يتسنى الدمج بين بيانات المراقبة. والنظام العالمي لمراقبة المحيطات هو محاولة للقيام، بتوافق دولي، بتنفيذ نظم تكاملية للمراقبة تكون قادرة على تلبية احتياجات متعددة سواء بتوفيرها في الزمن الحقيقي بالنسبة للمستخدمين التنفيذيين أو بتوفيرها في وقت لاحق لأغراض البحث. ومن شأن النظم التكاملية أن تيسر الدمج بين بيانات المراقبة وهو ما سيؤدي إلى تفادي الازدواجية وسد الثغرات، حيث يكون الكل أكبر من محصلة الأجزاء.

٢٢٣ - ويمثل برنامج مصفوفة الرصد الأوقيانوغرافي للغلاف الجوي الجغرافي في الوقت الفعلي "آرغو" (ARGO)، وهو البرنامج الدولي لاستخدام ٣٠٠٠ عوامة سابحة لجمع البيانات لمراقبة الجزء الأعلى من المحيط في الوقت الفعلي أحد العناصر الرئيسية للعمل الموقعي في النظام العالمي لمراقبة المحيطات. وهذه العوامات نظائر بحرية للمسبارات اللاسلكية

(أ) اعتماد نهج لإدارة البحار والمحيطات يكون قائماً على النظم الإيكولوجية ومتكاملاً ومتعدد التخصصات؛

(ب) إدارة الأنشطة والطلبات، باستخدام علم وتكنولوجيا البحار لتقييم الموارد، واتخاذ القرارات بشأن إدارة الموارد واستخدامها، وتطبيق أدوات الإدارة وإنفاذها؛

(ج) تشجيع التعاون الإقليمي على تطبيق النهج القائم على النظم الإيكولوجية عبر الحدود الوطنية وإنشاء أطر سياسية (مثل الإعلانات المشتركة) لتيسير هذا التعاون؛

(د) إدماج النهج القائم على النظم الإيكولوجية في جميع السياسات والخطط والبرامج القطاعية والمشاركة بين القطاعات، ومن ذلك وضع استراتيجيات وخطط عمل وطنية للتنوع الأحيائي واستراتيجيات وطنية لتحقيق التنمية المستدامة؛

(هـ) تشجيع وضع برامج متكاملة للرصد والتقييم على الصعيد الدولي؛ حيث ازدادت الحاجة لهذه البرامج بسبب تزايد وتيرة التغيير في البيئة وما يتصل بها من عوامل اجتماعية واقتصادية نتيجة لتغير المناخ؛

(و) توجيه البحث والتطوير التقني إلى هدف تحسين إدارة الموارد البحرية، خاصة في الميادين التي توجد فيها روابط بين العلم والتكنولوجيا والرعاية الاجتماعية والاقتصاد؛

(ز) استثمار الجهود والموارد لاستعادة البيئة البحرية، سواء بوصف ذلك وسيلة لحماية التنوع الأحيائي بمعناه الواسع، واستثماراً من أجل تحقيق اقتصاد مستدام في المستقبل لأي منطقة من المناطق الإقليمية؛

(ح) تيسير التنسيق والدعم المشتركين بين الوكالات على أساس إقليمي لتوفير معلومات كافية

بحيث تتجاوز هذه البحوث كثيراً نطاق علم المحيطات. وفي الوقت نفسه سيؤدي توافر بيانات "آرغو" في الزمن الحقيقي إلى حدوث تحسينات في التنبؤات المناخية العملية التي تقوم بها الدوائر الوطنية للأرصاد الجوية. وأخيراً، فإن قيام دوائر البحث بتطوير أجهزة استشعار جديدة من شأنه أن يتيح جمع بيانات كيميائية وأحيائية من منصات آرغو العائمة.

٢٢٥ - ويمكن للبلدان أن تشارك في مشروع "آرغو" بعدد من السبل: بالمساعدة في نشر عوامات "آرغو" المنحرفة؛ وبالمساعدة في تنفيذ نظم مراقبة تكاملية في مواقع محددة؛ وباستخدام بيانات "آرغو" لأغراض البحث والاستعراضات التنفيذية؛ وبالاستفادة من التنبؤات المناخية العملية المحسنة.

٢٢٦ - وبالنظر إلى المستقبل، يمثل نظام "آرغو" أحد النظم التي تجمع بيانات المراقبة الروتينية للمحيطات على المدى البعيد. ويتمثل نظام آخر من هذه النظم في طائفة من محطات السلاسل الزمنية المخصصة لجمع بيانات متكاملة في مواقع محددة. وبما تستند إليه نظم المراقبة هذه من سياسات كاملة ومفتوحة، فإنها تعمل على تغيير الطريقة التي يمارس بها علم المحيطات، مما يمكن من تنمية فهم أشمل للتفاعل بين العناصر الفيزيائية والكيميائية والأحيائية وللكيفية التي تعمل بها المحيطات بوصفها نظاماً.

٢٢٧ - وتناولت **الدكتورة بولن** مسألة توجيه علم وتكنولوجيا البحار إلى هدف وضع نهج قائم على النظم الإيكولوجية لحماية البيئة البحرية وتنميتها تنمية مستدامة. وسلطت الدكتورة بولن الضوء على التوصيات التي قدمها الصندوق العالمي للطبيعة إلى الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، ووضحت الأساس المنطقي لهذه التوصيات. والتوصيات هي على النحو التالي:

الاقتصادي وتوفير قدرات التنبؤ بالكوارث ومنعها وتخفيف حدة آثارها.

٢٢٩ - وفيما يتعلق بالبرامج المستقبلية لعلم وتكنولوجيا البحار، اقترح القيام بعمليات استعراض دقيقة للبرامج الحالية، كتلك التي يقوم بها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، تشمل مسائل تتصل بمدى تحقق أهداف البرامج أو المشاريع. وفي ذلك الصدد، من شأن اعتبارات بسيطة، مثل ما هو عدد من تدريبوا وما إذا كانوا قد وزعوا على نحو مفيد، أن تمكن من قياس فعالية بناء القدرات.

٢٣٠ - وشددت وفود عديدة على ضرورة استناد القرارات المتعلقة بإدارة المحيطات إلى معلومات علمية وتقنية جيدة التوثيق. وفي ذلك الصدد، من المهم كفاءة ضبط جودة البيانات وضمان جودتها في جميع البرامج لكي يتسنى إدماج البيانات بصورة مأمونة من أجل تحسين القرارات المتعلقة بالإدارة. كذلك أكدت الوفود ضرورة تعزيز الصلة بين البحث العلمي في مجال البحار ومؤسسات اتخاذ القرارات. وثمة ضرورة لوضع برامج متصلة طويلة الأجل لمراقبة البيئة البحرية ورصدها، وتلك أمور أساسية لزيادة فهم التغيرات العالمية، ومن ثم تؤدي إلى تحسين الأساس العلمي لاتخاذ القرارات.

٢٣١ - وشددت وفود أخرى على أن حماية البيئة البحرية واعتماد نهج متكامل لإدارة السواحل يمثلان عنصرين هامين يجب أن يدخلوا في أي برنامج أو هدف للبحث العلمي البحري.

٢٣٢ - وأشارت الوفود إلى عدد من البرامج القائمة الفعالة وشجعت على توسيع نطاق المشاركة فيها. وبإمكان هذه البرامج أيضا أن تكون نماذج للبرامج التي ستوضع في المستقبل. وفي ذلك الصدد، ورد ذكر النظام العالمي لمراقبة المحيطات وأيضاً إلى مشروع "آرغو" التابع له؛ ومركز

وتكنولوجيا ملائمة تمكن من اتخاذ تدابير إدارية في الوقت المناسب وإنفاذها على نحو واف؛ حيث ينبغي بوجه خاص النظر في وضع آليات كفيلة بتوفير الحماية للمناطق المهددة في أعالي البحار خارج المناطق الاقتصادية الخالصة؛

(ط) تطبيق المبدأ التحوطي، كما اتفق عليه في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، لتركيز البحث العلمي والتطوير التكنولوجي على الجوانب والمناطق لمنع التدهور البيئي والاجتماعي قبل حدوثه؛

(ي) اعتماد برنامج بحوث استراتيجي تطبيقي يلي بسرعة احتياجات متخذي القرارات؛

(ك) تشجيع عقد منتديات تمكن المتخصصين في ميادين تشمل الموارد الطبيعية والعلوم الاجتماعية والاقتصاد والتشريع من التفاعل فيما بينهم، ومنتديات تمكن مشاركين من البلدان النامية والمتقدمة النمو من تبادل وجهات نظرهم وأولوياتهم فيما يتعلق بالبحث والتطوير في المستقبل؛

(ل) إنشاء فرقة عمل تضم أعضاء من وكالات الأمم المتحدة، والحكومات، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الأكاديمية، لتقوم بوضع مقترحات محددة في مجال البحث والتطوير على غرار التوصيات التي تصدر عن هذا الاجتماع للعملية التشاركية؛ وينبغي أن تشمل فرقة العمل هذه متخصصين في ميادين الموارد الطبيعية والعلوم الاجتماعية والاقتصاد والتشريع.

#### نطاق برامج علم البحار

٢٢٨ - ركزت المناقشة التي جرت بعد الإدلاء بالبيانات على برامج علم البحار، والأولويات في علم البحار، والصلات فيما بين الميادين المختلفة. وأشار العديد من الوفود إلى أهمية علم البحار لتحقيق تنمية بحرية مستدامة بغية كفاءة الأمن الغذائي وتخفيف حدة الفقر وتعزيز الازدهار

وأشير أيضا إلى أنه بدون إجراء تحليل للاحتياجات في مجال التدريب، لن يتسنى وضع برامج فعالة وذات أهمية لبناء القدرات.

٢٣٥ - وفيما يتعلق ببناء القدرات، ذكر بعض الوفود أن هناك حاجة لإيلاء المزيد من الاهتمام للاستثمار في البشر، والتدريب، وتنمية المهارات الملائمة، وتوفير وسائل الاحتفاظ بالناس المدربين والمهرة في البلدان النامية.

### الأولويات في علم البحار

٢٣٦ - فيما يتعلق بالأولويات في علم البحار، قال ممثل المنظمة العالمية للأرصاد الجوية إن من الأهمية بمكان وضع طرائق لتحقيق التفاعل الوثيق بين مختلف تخصصات علوم البحار. وأضاف أن المؤتمر المعني بالمحيطات والسواحل، الذي ستنظمه اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية ومنظمات أخرى في باريس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، في ختام الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، سيتيح فرصة جيدة لهذا التفاعل بين مختلف التخصصات في علم البحار. وسوف تركز بيانات عديدة على جوانب مختلفة من البحث العلمي البحري.

٢٣٧ - وأشارت وفود عديدة إلى أهمية اعتماد نهج متكامل في تناول النظم الأيكولوجية من أجل إدارة النظم الأيكولوجية والبيئة البحرية بوجه عام. وينبغي لهذا النهج أن يتضمن مشاركة مستخدمين من قطاعات مختلفة لنظام إيكولوجي محدد بهدف تعيين ترتيبات محددة وتنفيذها من أجل استخدام النظم الأيكولوجي استخداما مستداما وحمايته. ولا بد من وجود معلومات علمية موثوق بها وذات صلة بالموضوع ومتيسرة لدعم هذا النهج. ويتمثل أحد الاعتبارات الهامة الأخرى في القيام تحديدًا بتناول دور العلم في عمليات اتخاذ القرار على أساس المخاطرة والتطبيق التنفيذي للنهج التحوطي.

جنوب شرقي آسيا لحماية الغلاف الجوي والبحار، ومشروع التطبيقات البحرية لغربي المحيط الهندي، وهما برنامجان رئيسيان قيد الإنشاء من برامج التعاون الإقليمي المشتركة بين المنظمة العالمية للأرصاد الجوية واللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية، ويهدفان إلى تنسيق تعزيز أنظمة مراقبة البحار وموفرة بذلك نموذجا لبناء القدرات على وضع النماذج وتقديم الخدمات استنادا إلى التعاون فيما بين الوكالات والمؤسسات المهتمة؛ والمشروع الإقليمي لبحر البلطيق التابع لمرفق البيئة العالمية، وهو عبارة عن دراسة حالة إفرادية لنهج النظم الأيكولوجية البحرية الكبيرة يستخدم البلدان المطة على بحر البلطيق، ومشروع تشترك في تنفيذه لجنة حماية البيئة البحرية في منطقة بحر البلطيق والجلس الدولي لاستكشاف البحار واللجنة الدولية لمصائد الأسماك في بحر البلطيق.

٢٣٣ - وأشارت عدة وفود إلى أنه، فيما يتعلق بتغير المناخ، ينبغي تنفيذ النظام العالمي لمراقبة المحيطات بطريقة متوازنة. ولبلوغ تلك الغاية، يجب تهئية الفرص لتمكين البلدان النامية من المشاركة الكاملة في برامج البحث العلمي والرصد، مثل برنامج النظام العالمي لمراقبة المحيطات.

٢٣٤ - وأفادت وفود أخرى بأنها لا تزال تتساءل عن كيفية استفادة البلدان النامية تحديدا من النظام العالمي لمراقبة المحيطات وجميع آلياته لمراقبة المحيطات. فالعديد من البلدان النامية لا يزال يواجه مشاكل أساسية مثل قلة الموارد الكهربائية وهو ما من شأنه أن يعيق استخدام تلك البلدان للتكنولوجيا المتطورة، بما في ذلك، في جملة أمور، حصولها على البيانات عن طريق الحواسيب، وقدرتها على تحقيق تقدم يتجاوز نظام رصد السفن السابق الذي كان يعتمد أساسا على أمانة ربانة السفن وملاكها، ووصولها إلى نظم التصوير بالسواتل التي توفر المعلومات مباشرة. وقيل إن الحاجة قد تقتضي وضع برامج محددة تعنى بالمحيطات لأغراض التنمية.

هذه الأنواع والنظم. وفي هذا السياق، ينبغي تقديم الدعم لعملية تعداد الأحياء البحرية التي ستنفذها الولايات المتحدة وآخرون. بالإضافة إلى ذلك، ثمة حاجة إلى تركيز علمي محسّن ومنسق على تحديد ومواجهة الأخطار المحدقة بالتنوع البيولوجي في أعالي البحار وبيئتها مما سيؤدي أيضا إلى اعتماد آلية محسّنة للإدارة، تشمل استخدام النهج التحوطي.

٢٤٢ - وأدركت وفود عديدة الخطر الذي تمثله الآفات البحرية التي أدخلت إلى النظم الإيكولوجية البحرية، من حيث ما تنتجه لأغراض الاستخدام البشري ومن حيث سلامتها هي على حد سواء. وتشير تقديرات وضعت مؤخرا إلى أن ما يربو على ٣ ٠٠٠ نوع من أنواع الكائنات الحية غير المتوطنة تنقل حول العالم يوميا عن طريق السفن ووسائل أخرى. ومن المتطلبات الأساسية فيما يتعلق بالإدارة الدولية لاستخدام مياه الصابورة وضع إطار دولي يشمل الاعتبارات التالية: تبادل المعلومات عن توزع الآفات وآثارها؛ وإجراء فحص علمي للخيارات المقترحة لمعالجة مياه الصابورة؛ والمساعدة في وضع معايير مقبولة دوليا لنظافة مياه الصابورة.

٢٤٣ - ورأت وفود عديدة أن النظر في مسائل التراث الثقافي الموجود تحت الماء والجرف القاري ينبغي أن يجري في محافل غير هذا المحفل وهي بالتالي ليست ذات صلة بمناقشات العملية التشاورية.

#### الروابط بين الميادين المختلفة

٢٤٤ - وردا على الأسئلة التي طُرحت في جدول الأعمال المشروح وشكل الاجتماع (A/AC.259/L.2، التذييل الأول، الفقرة ٣١) فيما يتعلق بتمتين الروابط بين شتى ميادين دراسة علم البحار والروابط بين دراسة البيئة البحرية ودراسة العوامل الاجتماعية والاقتصادية، اقترح العديد من الوفود ما يلي:

٢٣٨ - ودعت وفود عديدة إلى تحسين فهم التفاعل بين المحيطات والغلاف الجوي وآثاره على تغيّر المناخ. وينبغي توجيه هذه المعرفة إلى تعزيز وتكييف قدرات البلدان على معالجة المعلومات والتصدي للآثار السلبية لتغير المناخ.

٢٣٩ - وذكر العديد من الوفود المسائل التالية بوصفها مسائل ذات أولوية: سبل مراقبة ومنع أنماط الصيد غير المستدامة؛ وضرورة إجراء عمليات تقييم للأثر البيئي الذي يتركه في البيئات البحرية الهشة تنفيذ مشاريع تنطوي على أخطار؛ دراسة التلوث في المحيطات والبحار وأثره على موارد المياه العذبة؛ وآثار التلوث على الأنظمة الإيكولوجية الهشة، لا سيما البحار المغلقة وشبه المغلقة؛ وأثر مياه الصابورة، وإلقاء النفايات والنفايات الخطرة والنفايات المشعة والكيميائية في المحيطات والبحار على الموارد البحرية الحية وغير الحية؛ وتلوث البحر في المناطق الساحلية وآثاره على الزراعة؛ وإدارة الأزمات في حالات الطوارئ.

٢٤٠ - وأشارت عدة وفود إلى إمكانيات تزايد استخدام الموارد غير الحية لقاع البحار. وقالت إنه قد يكون من الضروري وضع استراتيجيات دولية مستقبلية للبحث العلمي البحري، وبرامج دولية ووطنية على حد سواء لتنسيقه، لا بتركيز مشترك بين التخصصات فحسب، وإنما أيضا بتركيز على أهداف متكاملة تتمثل في الاستخدام للتراث المشترك للإنسانية.

٢٤١ - ورأى بعض الوفود أن أعالي البحار تضم تنوعا أحيائيا كبيرا لم يعرف بصورة كافية بعد. فعلى سبيل المثال، على الرغم من أن ما هو معروف من أنواع الكائنات الحية الموجودة في الجبال البحرية تبلغ نسبه ٤٠ في المائة، فقد أشار الخبراء إلى أنه لا يزال هناك عدد أكبر بكثير من هذه الأنواع لم يكتشف بعد، بل إن المعرفة أقل عندما يتعلق الأمر بالعمليات الإيكولوجية التي تعتمد عليها هذه الأنواع ودور

(ب) فريق النقاش بآء: التنسيق والتعاون في مكافحة القرصنة والسلب المسلح في عرض البحر

٢٤٥ - بدأت المناقشات في فريق النقاش بآء المعني بالتنسيق والتعاون في مكافحة القرصنة والسلب المسلح في عرض البحر ببيانات قدمها الممثلون التالية أسماؤهم: السيد إ. إ. متروبولوس، الأمين العام المساعد/المدير، شعبة السلامة البحرية، المنظمة البحرية الدولية؛ السيد ج. أهيايانكار، نائب المدير، المكتب البحري الدولي، الغرفة التجارية الدولية؛ السيد ه. ساتو، مدير شعبة المحيطات، وزارة الشؤون الخارجية في اليابان.

٢٤٦ - أشار السيد متروبولوس في بيانه إلى أن الأعمال الأخرى غير المشروعة قيد النظر في المنظمة البحرية الدولية تشمل، بالإضافة إلى القرصنة والسلب المسلح، عمليات الاحتجاز غير المشروعة للشحنات وغيرها من أعمال الغش البحري، والإرهاب في البحر، والاتجار غير المشروع بالمخدرات، وحالات الركاب الذين يصعدون إلى متن السفن خلسة، والنقل البحري غير المشروع للمهاجرين.

٢٤٧ - وقال إن أعمال القرصنة والسلب ما فتئت ترد على جدول أعمال لجنة السلامة البحرية في المنظمة البحرية الدولية منذ عام ١٩٨٤. وقد أعتد عدد من قرارات جمعية المنظمة البحرية الدولية وتعميمات لجنة السلامة البحرية، إلا أنه، كما تشير المعلومات الإحصائية التي وردت، حدث تدهور كبير في الحالة في مضيق ملقا، وفي بحر الصين الجنوبي، ومنطقة أفريقيا الغربية والوسطى، وأجزاء من المنطقة الشمالية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وأجزاء من المحيط الهندي.

٢٤٨ - وقدم السيد متروبولوس معلومات عن الجهود التي بذلتها المنظمة البحرية الدولية في الماضي لمساعدة البلدان الأشد تضررا من أعمال القرصنة والسلب المسلح على

- تعزيز التنسيق على الصعيد الدولي فضلا عن تعزيزه على الصعيد المشترك بين الوكالات، بهدف تفادي الازدواجية ولتبسيط الأنشطة التي تنفذ في محافل مختلفة؛

- تعزيز برامج البحار الإقليمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة عن طريق المزيد من التعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة؛

- إنشاء مراكز لنشر المعلومات عن البحوث العلمية والتكنولوجيا البحرية؛

- تعزيز مرفق البيئة العالمية وغيره من المؤسسات المالية لتمكينها من تقديم التمويل الفعال لمشاريع بناء القدرات في البلدان النامية، لا سيما في المجالات التالية: (أ) مراقبة التلوث والحد منه في المحيطات والبحار، خاصة في النظم الإيكولوجية الهشة مثل البحار المغلقة وشبه المغلقة؛ (ب) تنفيذ مشاريع لإدارة النفايات وإعادة تدويرها في المدن الساحلية؛ (ج) مراقبة التلوث الناجم عن النقل البحري وإغراق النفايات الخطرة والمشعة، فضلا عن النفايات الكيميائية وغيرها من المواد الضارة، والحد منه؛ (د) إجراء عمليات تقييم للأثر البيئي للمشاريع التي تنطوي على أضرار يمكن أن تلحق بالبيئة البحرية؛

- تنفيذ مشاريع مشتركة بين المنظمات الإقليمية لبرنامج البحار الإقليمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وغيرها من المنظمات الدولية ذات الصلة؛

- تشجيع اتخاذ الخطوات الضرورية، على جميع المستويات، للقيام على نحو فعال ومنسق بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وجدول أعمال القرن ٢١.

السفن، مثل إرسال فريق عامل تابع للمنظمة إلى ماليزيا وسنغافورة وإندونيسيا في عام ١٩٩٣ لتقديم تقرير عن الحالة في مضيق ملقا؛ وإرسال بعثة من المنظمة إلى الصين وهونغ كونغ والفلبين في عام ١٩٩٤ لدراسة الحالة في بحر الصين الجنوبي. وعقب هذه البعثات، حدث تحسن كبير، وإن كان ذلك لفترة مؤقتة. وفي عام ١٩٩٨، بدأت المنظمة البحرية الدولية العمل في مشروع لمكافحة القرصنة يتمثل في إرسال عدد من بعثات الخبراء وفي تنظيم حلقات دراسية وحلقات عمل في منطقة بحر الصين الجنوبي ومضيق ملقا وفي البرازيل؛ أعقبت ذلك حلقة دراسية وحلقة عمل إقليميتان لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، نظمتا في برازيليا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨؛ وحلقة دراسية وحلقة عمل لمنطقة جنوب شرقي آسيا، نظمتا في سنغافورة في شباط/فبراير ١٩٩٩؛ وبعثة خبراء إلى أبوجا، أعقبتها حلقة دراسية وحلقة عمل إقليميتان لمنطقة أفريقيا الغربية والوسطى، عقدتا في لاغوس في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩؛ وحلقة دراسية وحلقة عمل إقليميتان لمنطقة المحيط الهندي، عقدتا في مومباي بالهند، في آذار/مارس ٢٠٠٠.

٢٤٩ - وأشار السيد متروبولوس إلى أن اكتمال مشروع عام ١٩٩٨ لمكافحة القرصنة، للأسف، لم يواكبه حدوث أي تحسن ملحوظ في الحالة؛ بل على العكس، فقد تدهورت الحالة، وسبب ذلك قلقا شديدا للجنة السلامة البحرية التي قررت، في دورتها الثانية والسبعين المعقودة في أيار/مايو ٢٠٠٠، رهنا بتوافر الأموال، إيفاد عدد من بعثات التقييم إلى البلدان المجاورة للمياه التي يواصل فيها القراصنة واللصوص المسلحون أنشطتهم بلا هوادة.

٢٥٠ - والغرض من هذا الجهد الجديد الذي تقوم به اللجنة البحرية الدولية (المرحلة الثانية من مشروع مكافحة القرصنة) يتمثل فيما يلي: (أ) تقييم الإجراءات التي تتخذها البلدان المدعوة إلى تنفيذ توصيات المنظمة البحرية الدولية لمنع وقمع

٢٥٤ - وحدد اجتماع سنغافورة المجالات التالية كمجالات رئيسية تكتنفها المشاكل (لا تنطبق على جميع البلدان المشتركة): استمرار سوء الحالة الاقتصادية في بعض أجزاء المنطقة؛ الشكل الجغرافي لبعض البلدان؛ شحة الموارد المتاحة لوكالات إنفاذ القانون؛ قلة الاتصال والتعاون بين مختلف الوكالات الوطنية المعنية؛ التأخر في الوقت الذي تستغرقه الاستجابة بعد إبلاغ الدولة الساحلية المعنية بوقوع حادث من جانب السفينة المتضررة؛ المشاكل العامة المتعلقة بالإبلاغ عن الحوادث، من قبيل تحذير أقرب الدول الساحلية والسفن الأخرى الموجودة في المنطقة التي توجد فيها السفينة التي تعرضت للهجوم أو المهددة بالتعرض للهجوم؛ محاكمة القرصنة واللصوص المسلحين عند القبض عليهم؛ وقلة التعاون الإقليمي.

٢٥٥ - وصرح السيد متروبولس بأن اجتماع سنغافورة وافق على عدد من التوصيات التي يعتقد أن المنظمة البحرية الدولية ستبحثها في اجتماع لجنة السلامة البحرية في أيار/مايو ٢٠٠١. وأوصى الاجتماع بأن تحدد الحكومات المشتركة، استناداً إلى خبرتها ومعلوماتها الإحصائية، المناطق الضعيفة الواقعة في مواجهة سواحلها وفي موانئها وأن توجه مواردها للتصدي للأخطار المتزايدة التي تهدد سلامة الملاحة وحماية البيئة في هذه المناطق، مع تركيز خاص على المناطق التي تستخدمها الملاحة الدولية؛ وتقديم مشورة محددة للسفن بشأن التدابير الوقائية وإجراءات الإبلاغ المحلية. وحدد المشتركون مراكز تنسيق في إداراتهم لتبادل المعلومات وتنسيق الجهود في مكافحة القرصنة والسلب المسلح في المنطقة. واعترف المشتركون بفعالية القيام بدوريات منسقة وتدريبات مشتركة، حسب الاقتضاء، وشجعوا على ذلك بغية اختبار الأنظمة القائمة لمكافحة القرصنة وتعزيز التعاون بين البلدان المجاورة في جهودها للقضاء على أعمال القرصنة والسلب المسلح المرتكبة ضد السفن في مياهها. وشجعت

العدد الكبير من السفن التي ترفع أعلامها الوطنية وتستخدم المياه المعنية.

٢٥٢ - وقد أوفدت البعثة إلى جاكرتا وعقد الاجتماع في سنغافورة إزاء خلفية حالة متدهورة من حيث أعمال القرصنة والسلب المسلح. وفي مضيق ملقا، ساءت الحالة بصورة بالغة، حيث أبلغ عن وقوع ٧٥ هجوماً خلال عام ٢٠٠٠، مقارنة بعام ١٩٩٩ الذي شهد حادثين فقط.

٢٥٣ - بلغ عدد أعمال القرصنة والسلب المسلح، المرتكبة ضد السفن، المبلغ عنها للمنظمة البحرية الدولية، ٤٧١ عملاً في عام ٢٠٠٠، بزيادة ٥٢ في المائة عن الرقم في عام ١٩٩٩. وبلغ عدد حوادث القرصنة والسلب المسلح المرتكبة ضد السفن التي أبلغ عن وقوعها في الفترة من ١٩٨٤ إلى نهاية نيسان/أبريل ٢٠٠١ ما مجموعه ٢٢٨٩ حادثاً. وفي الفترة الممتدة من آذار/مارس ٢٠٠٠ إلى آذار/مارس ٢٠٠١، بالمقارنة بعام ١٩٩٩، انخفض عدد الحوادث المبلغ عنها في منطقة البحر الأبيض المتوسط من ٤ حوادث إلى حادثين، بينما حدث انخفاض في غرب أفريقيا من ٣٦ حادثاً إلى ٣٣ حادثاً. ومن ناحية أخرى، زاد عدد الحوادث من ٣٧ إلى ١١٢ حادثاً في مضيق ملقا، ومن ١٣٦ إلى ١٤٠ حادثاً في بحر الصين الجنوبي، ومن ٥١ حادثاً إلى ١٠٩ حوادث في المحيط الهندي، ومن ١٦ إلى ٢٩ حادثاً في شرق أفريقيا، ومن ٢٩ إلى ٤١ حادثاً في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وأشار إلى أن معظم الهجمات التي وقعت في أرجاء العالم حدثت في المياه الإقليمية للدول الساحلية بينما كانت السفن راسية أو على رصيف الميناء. وفي الفترة ذاتها لقي ٧٢ من أفراد أطقم السفن مصرعهم بينما أصيب ١٢٩ فرداً وأبلغ عن اعتبار خمسة أفراد في عداد المفقودين. ودمرت سفينة، بينما اختطفت سفينتان كما أبلغ عن فقدان ثلاث سفن.

وقمع أعمال القرصنة والسلب المسلح الموجهة ضد السفن في مياهها.

٢٦٠ - وأوضح السيد متروبولس أن أنشطة المنظمة البحرية الدولية الأخرى المتعلقة بمكافحة أعمال القرصنة والسلب المسلح شملت إعداد مشروع مدونة للممارسات المتصلة بالتحقيق في جرائم القرصنة والسلب المسلح الموجهة ضد السفن لتقديمها إلى جمعية المنظمة البحرية الدولية في دورتها الثانية والعشرين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١.

٢٦١ - وقال إن الحكومات الأعضاء دعيت إلى الاستعانة بالمدونة عند الترتيب لإجراء تحقيقات، تحت ولايتها، في جرائم القرصنة والسلب المسلح الموجهة ضد السفن. وأشار إلى أن مشروع المدونة يقدم تعريفاً "للسلب المسلح". وتسعى المنظمة البحرية الدولية أيضاً إلى منع تسجيل "السفن الوهمية".

٢٦٢ - وفي الختام، قال إن المنظمة البحرية الدولية تأمل في أن تقوم العملية الاستشارية بزيادة التوعية بمشكلة القرصنة والسلب المسلح؛ وتحفيز الإرادة السياسية على العمل؛ وتهيئة موقف قائم على توافق الآراء وصياغة سياسة موحدة لمنع وقمع أعمال القرصنة والسلب المسلح؛ وحث البلدان في المناطق المتأثرة على اتخاذ إجراءات، وحث الآخرين القادرين على تقديم المساعدة أو تقديم الموارد اللازمة على القيام بذلك.

٢٦٣ - السيد أبهايانكر قال في بيانه إن القراصنة عادة ما يقعون في فئتين: أشخاص فقراء وانتهازيون؛ وقراصنة محترفون. وفي المعتاد يكون أفراد هاتين الفئتين مسلحين، ويصعب إلقاء القبض عليهم. وأشار إلى أن القراصنة لا يترددون في قتل الملاحين، بوحشية بالغة في الغالب، مثلما حدث في حالة ملاح السفينة الآلية إيريا إنجي MV Erria Inge.

الحكومات على مواصلة وتعزيز المبادرات الإقليمية من قبيل مؤتمري طوكيو لعام ٢٠٠٠ واجتماع المتابعة المعقود في كوالالمبور.

٢٥٦ - وشجعت حكومات المنطقة التي لم تقم بعد بالتصديق على اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية لعام ١٩٨٨ وعلى البروتوكول الاختياري لعام ١٩٨٨ لقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة المنشآت الثابتة الموجودة على الجرف القاري، على القيام بذلك. وفي الوقت الحالي، توجد ٥٢ دولة طرفاً في اتفاقية عام ١٩٨٨، تمثل الدول المسؤولة عن ٤٨ في المائة من حمولة السفن العالمية؛ و ٤٨ دولة طرفاً في البروتوكول.

٢٥٧ - وبالإضافة إلى ذلك، شجعت الصناعة على ضمان أن يتم الإبلاغ على الفور عن جميع الهجمات، أو الشروع في هجمات إلى أقرب مركز لتنسيق الإنقاذ وجهات التنسيق المحددة للدول الساحلية ودول العلم المعنية. وأعرب عن قلق إزاء عدم قيام دول العلم بإبلاغ المنظمة البحرية الدولية بأغلب حوادث تعرض سفنها لهجمات أو لمحاولات شن هجمات عليها، ودعيت لجنة السلامة البحرية إلى حث جميع دول العلم على الإبلاغ عن ذلك وفقاً لصكوك المنظمة البحرية الدولية ذات الصلة.

٢٥٨ - ودعا الاجتماع أيضاً الأمين العام للمنظمة البحرية الدولية إلى إجراء مشاورات مع الحكومات في المنطقة من أجل عقد اجتماع، في وقت مناسب، للنظر في إبرام اتفاق إقليمي بشأن التعاون لمكافحة أعمال القرصنة والسلب المسلح الموجهة ضد السفن.

٢٥٩ - وشجعت الحكومات المشتركة التي تنقصها الخبرة الفنية اللازمة والموارد المرتبطة بها على طلب المساعدة التقنية من المنظمة البحرية الدولية من أجل تحسين قدراتها على منع

طاقم السفينة أو يُقتلون؛ وتشترك في العملية عصابات الجريمة المنظمة. وتسود هذه الحوادث، التي يقع نحو ١٢ منها سنويا، في جنوب شرق آسيا والشرق الأقصى.

٢٦٧ - وعدد بعد ذلك عمليات الاختطاف الرئيسية التي وقعت بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٠، وعرض سردا تفصيليا لاختطاف ألوندر رينبو في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، واستعادتها بعد ذلك على أيدي السلطات الهندية. وكان أحد الملامح الرئيسية لهذا الحادث هو التغييرات في اسم السفينة في محاولة لإخفاء هويتها. فقد قام القراصنة بطلاء السفينة بأسماء جديدة فوق الاسم الأصلي، لكن عندما جلبت السلطات الهندية السفينة إلى الميناء وأزيل الطلاء، كشفت الهوية الحقيقية للسفينة. ولإحباط هذه الأنشطة في المستقبل، اقترح المكتب البحري الدولي أن يجري لحم رقم هوية، تصدره المنظمة البحرية الدولية، في بدن السفينة.

٢٦٨ - وأوجز بعض المسائل القانونية التي تثيرها عمليات الاختطاف العادية للسفن. فقد تنشأ مشاكل متعلقة بالاختصاص في الحالات التي لم يتم فيها التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار أو التي لا يجري فيها العمل بها؛ أن تكون الدولة المعنية ليست طرفا في اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية أو في حالة عدم وجود حكم في التشريع الوطني بشأن القرصنة. ويتمثل أحد الاحتمالات في هذه الحالات في محاكمة المجرمين بموجب قانون الشعوب. وفي مجال التحقيقات، قد تتعلق المسائل المحتملة بعدد البلدان المعنية أو الخبرة الفنية والتكاليف التي ينطوي عليها الأمر. في حالة ألوندر رينبو، كانت الهند، وهي الدولة التي اعترضت السفينة، هي التي تحملت هذه التكاليف. ويؤدي احتمال تحمل هذا العبء إلى ثني البلدان عن المشاركة في منع وقمع أعمال القرصنة والسلب المسلح في البحر. وبالنسبة لمحاكمة المجرمين، أشار إلى أن عبء الإثبات يكون عاليا في هذه الأنواع من المسائل الجنائية.

٢٦٤ - وأشار إلى أنه سُجل في عام ٢٠٠٠ أعلى عدد من أعمال القرصنة. واستمر هذا الاتجاه في عام ٢٠٠١: فحتى نهاية نيسان/أبريل، ناهز عدد الحوادث التي تم الإبلاغ عنها ١٠٠ حادث. وفي الوقت نفسه، يجدر بنا ملاحظة أنه لم يبلغ بالفعل إلا عن هجوم واحد بين كل ثلاث هجمات. وحدثت زيادة في عدد الحوادث، وخاصة في مضيق ملقا وفي البحر الأحمر أيضا، حيث وقع ١٣ حادثا بينما لم يقع أي حادث في عام ١٩٩٩. وأظهرت مقارنة الإحصاءات المتعلقة بالحوادث التي أُبلغ بها المكتب البحري الدولي خلال عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ أن مجموع عدد الهجمات التي وقعت في عام ٢٠٠٠ بلغ ٤٦٩ هجمة، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٥٦ في المائة عن عام ١٩٩٩؛ ولقي ١٥ ملاحا مصرعهم في عام ٢٠٠٠ بالمقارنة بثلاثة في عام ١٩٩٩؛ واختطف ٨ سفن في عام ٢٠٠٠ بالمقارنة بعشر سفن في عام ١٩٩٩.

٢٦٥ - ووصف السيد أهياانكر بعض الملامح المشتركة لما أسماه "هجمات السلب البحرية" التي تعزى إليها نسبة ٨٥ في المائة من الحوادث وهي: الغرض من معظم الهجمات هو الحصول على النقد والأشياء الثمينة. ويتم اعتراض السفينة في الموانئ، وهي راسية أو وهي تصدر أبخرتها، ويستغرق الهجوم ما بين ٣٠ و ٦٠ دقيقة وعادة ما لا تكون السفينة تحت القيادة في ذلك الحين. ويكون القراصنة مسلحين ولكن ليس بالضرورة أن يكونوا منظمين. ويتم اللجوء إلى العنف في الأغلب إذا قاوم طاقم السفينة. وتقع المناطق أو البلدان الأشد تأثرا على وجه الخصوص في جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا والشرقي الأقصى، وغرب أفريقيا والبرازيل.

٢٦٦ - ووصف السيد أهياانكر السيناريو المشترك لاختطاف شحنة أو سفينة على النحو التالي: الهدف من الهجوم هو الشحنة بأكملها أو السفينة؛ يصعد قراصنة مسلحون تسليحا قويا على متن السفينة وهي في البحر؛ يستمر الهجوم عدة أيام؛ يتم اللجوء إلى العنف ويُحبس أفراد

ما في وسعها لتعزيز التعاون العالمي وكذلك الإقليمي فيما يتصل بالتصدي لمشكلة القرصنة.

٢٧١ - وفيما يتصل بالتعاون على الصعيد العالمي، قال أولا إن اليابان تشعر أنها اتخذت خطوات فعالة لمحاربة القرصنة عن طريق تناول المشكلة في محافل دولية من قبيل الجمعية العامة للأمم المتحدة والعملية الاستشارية. فقد أظهرت بقيامها بذلك الرغبة السياسية في محاربة القرصنة فضلا عن زيادة التوعية العامة بالمسألة. وثانيا، أن بلاده تقدر وتدعم الجهود التي بذلتها المنظمة البحرية الدولية كما يتضح على سبيل المثال من مشاركة اليابان في فريق المراسلات المعني بمشروع مدونة الممارسات اللازمة للتحقيق في جرائم أعمال القرصنة والسلب المسلح الموجهة ضد السفن الذي أعدته المنظمة البحرية الدولية فضلا عن اجتماع فريق الخبراء الإقليمي لمكافحة أعمال القرصنة والسلب المسلح الموجهة ضد السفن، المعقود في سنغافورة في آذار/مارس ٢٠٠١. وثالثا، قال إن اليابان ستواصل أيضا بذل جهود لحث الدول على أن تصبح أطرافا في اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية والبروتوكول الملحق بها، وضمن تنفيذها تنفيذا فعالا.

٢٧٢ - وفيما يتصل بالتعاون الإقليمي، قال السيد ساتو إنه استجابة للاقتراح المقدم من كيزو أوبوتشي، رئيس الوزراء الياباني السابق، في مؤتمر القمة الذي عقدته اليابان ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، عقدت اليابان في نيسان/أبريل في طوكيو المؤتمر الإقليمي لمكافحة أعمال القرصنة والسلب المسلح الموجهة ضد السفن الذي شارك فيه ١٧ بلدا. واعتمد المؤتمر ثلاث وثائق، هي نداء طوكيو وخطة العمل النموذجية و"التحديات التي تواجهها آسيا في مجال مكافحة القرصنة في عام ٢٠٠٠".

وأكد السيد أمبايانكر الأهمية القصوى لسن تشريعات وطنية مناسبة.

٢٦٩ - وشدد على أن القرصنة تسبب للملاحين صدمات بدنية ونفسية، وتسبب أيضا خسائر مادية وتعرض البيئة البحرية للأخطار. وقدم هذه التوصيات لمكافحة القرصنة: (أ) تدابير وقائية يتخذها الملاحون - تقدم التعميمات التي تصدرها المنظمة البحرية الدولية توجيهها ممتازا في هذا الصدد؛ (ب) مبادرات تأخذ بها الصناعة - إنشاء مركز للإبلاغ عن القرصنة في كوالالمبور بتمويل من مُلاك السفن، ونوادي الحماية والتعويض؛ (ج) تطبيق القانون النموذجي الذي وضعته اللجنة البحرية الدولية، وهذا قد يساعد في حل بعض المشاكل؛ (د) استخدام التكنولوجيا - أجهزة تعقب تكلف أقل من ٣٠٠ دولار في الشهر ويمكن إخفاؤها على متن السفينة؛ (هـ) قيام الدول الساحلية ودول العلم باتباع نهج استباقي، فعلى سبيل المثال إذا لم يكن في وسع الدولة الساحلية محاكمة القراصنة، أو إذا لم ترغب في ذلك، فيتعين على دولة العلم القيام بدور في هذا الصدد؛ (و) التعاون الإقليمي - ثبت أن الدوريات المشتركة تشكل رادعا؛ (ز) المشاركة الحكومية الدولية - أدت المنظمة البحرية الدولية ووظيفة رائعة، لكن قد يكون من المفيد أن يتحقق نوع ما من المشاركة في إنفاذ القانون على الصعيد الحكومي الدولي. ولم يوص بأن يلجأ الملاحون إلى استخدام الأسلحة أو باستخدام حراس مسلحين لتوفير الأمن. وفي الختام، أثار تساؤلات عما إذا كانت ثمة حاجة إلى إنشاء فرقة عمل دولية في هذا الصدد.

٢٧٠ - السيد ساتو تكلم في بيانه عن المياه الآسيوية، وخاصة بحر الصين الجنوبي ومضيق ملقا، مشيرا إلى أنها تأثرت بشدة بأعمال القرصنة والسلب المسلح الموجهة ضد السفن. وعلى مدى السنتين الماضيتين، بذلت اليابان أقصى

عن استعدادها لقبول طلاب من المنطقة الآسيوية في الأكاديمية اليابانية لحرس السواحل اعتباراً من نيسان/أبريل ٢٠٠١. وصرح السيد ساتو بأن طلاباً من تايلند وفيت نام وماليزيا واندونيسيا والفلبين قد سُجلوا بالفعل في الأكاديمية.

٢٧٧ - وستعقد اليابان أيضاً حلقة دراسية حول إنفاذ القانون البحري في عام ٢٠٠١، حيث سيزود المشتركون بالمعارف الفنية والمهارات والتقنيات اللازمة في مجال تخطيط أنشطة إنفاذ القوانين البحرية والاضطلاع بها والإشراف عليها.

٢٧٨ - وأشار السيد ساتو إلى أن السيد موري، رئيس وزراء اليابان اقترح في مؤتمر قمة "رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وثلاث دول" (اليابان والصين وكوريا)، المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، عقد مؤتمر للتعاون الآسيوي بشأن مكافحة أعمال القرصنة والسلب المسلح الموجهة ضد السفن وذلك في عام ٢٠٠١، على أن يعقد ثانية في اليابان. وشملت المسائل المقترحة أن يتناولها المؤتمر تبادل المعلومات وتوجيه التعاون الإقليمي في المستقبل وبناء القدرات.

٢٧٩ - وأوجز المجالات الرئيسية التي تكتنفها المشاكل فيما يتصل بالقرصنة والسلب المسلح في عرض البحر على النحو التالي: (أ) قلة الاتصال والتعاون بين الوكالات الوطنية المختلفة داخل كل بلد من البلدان؛ (ب) الوقت الذي تستغرقه الاستجابة بعد إبلاغ الدولة المعنية بالحوادث من قبل السفينة المتأثرة؛ (ج) والمشاكل العامة المتعلقة بالإبلاغ عن الحوادث. وترى اليابان أن حل هذه المشاكل يكمن في تحسين نظام تبادل المعلومات.

٢٨٠ - ومن أجل التصدي للمشاكل الأخرى التي تشمل إجراء تحقيق سليم وفي حينه في الحوادث المبلّغ عنها، ومحكمة القراصنة واللصوص المسلحين عند إلقاء القبض

٢٧٣ - واقترح نداء طوكيو إقامة نقاط اتصال تعنى بجميع الشواغل المتصلة بالملاحة البحرية، ووضع خطط عمل لمكافحة أعمال القرصنة والسلب المسلح الموجهة ضد السفن، وخاصة خطة لتعزيز قدرة السفن الخاصة على الدفاع عن الذات. وتضمنت خطة العمل النموذجية تدابير ملموسة بقدر أكبر تستند إلى المقترحات الواردة في نداء طوكيو.

٢٧٤ - وقدمت الورقة المعنونة "التحديات التي تواجهها آسيا في مجال مكافحة القرصنة في عام ٢٠٠٠" مبادئ توجيهية لتيسير التعاون الإقليمي في مجال مكافحة أعمال القرصنة والسلب المسلح الموجهة ضد السفن واقترحت تدابير من قبيل: تبادل المعلومات بين سلطات حرس السواحل؛ التعاون المتبادل في مواجهة الأنشطة غير المشروعة؛ التعاون التقني لتعزيز قدرات سلطات حرس السواحل كل على حدة؛ ومواصلة عقد اجتماعات للخبراء.

٢٧٥ - وكمتابعة للمؤتمر، أوفدت اليابان بعثة إلى الفلبين وماليزيا وسنغافورة واندونيسيا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ للتشاور مع الحكومات المعنية بشأن تدابير ملموسة ترمي إلى تنفيذ المقترحات المعلنة في مؤتمر طوكيو الإقليمي. ونتيجة لتلك المشاورات ومرعاة للتعاون الإقليمي المقترح في "التحديات التي تواجهها آسيا في مجال مكافحة القرصنة في عام ٢٠٠٠"، أجرى حرس السواحل الياباني تدريبات مشتركة مع ماليزيا والهند. وغطت التدريبات مجالات الاتصال، والبحث والإنقاذ واعتراض السفن وتفتيشها. ومن المقرر إجراء تدريبات مشتركة أخرى مع حرس السواحل الهندي في أيار/مايو ٢٠٠١ في اليابان.

٢٧٦ - وفي اجتماع الخبراء الإقليمي المعني بمكافحة أعمال القرصنة والسلب المسلح الموجهة ضد السفن المعقود في كوالالمبور في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، أعربت اليابان

تحمل شحنة خطيرة وتركت مبحرة دون أن يكون هناك من يتولى قيادتها في منطقة كثيفة الحركة و/أو في ممر مائي ضيق.

٢٨٧ - ووافقت الوفود على أن أعمال القرصنة والسلب المسلح تمثل مشكلة عالمية، يلزم لمواجهتها بفاعلية اتخاذ إجراءات وإقامة تعاون على جميع المستويات. ووصفت أعمال القرصنة والسرقة المسلحة الموجهة ضد السفن بأنها جرائم دولية غالبا ما تشكل جزءا من الجرائم المنظمة عبر الحدود الوطنية، التي لا يمكن لدولة أن تكافحها بمفردها. ويصدق هذا على وجه الخصوص على الحالات التي تشمل ما يسمى "بالسفن الوهمية".

٢٨٨ - وأشير أيضا إلى أنه ينبغي أن يُنظر إلى القرصنة والسلب المسلح في السياق الأعم - سياق الأنشطة غير المشروعة المرتكبة في البحار، من قبيل الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، والنقل غير المشروع للمهاجرين، والجريمة المنظمة، التي تمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

٢٨٩ - وأشارت عدة وفود إلى أن دولة العلم والدولة الساحلية ودولة الميناء والدولة التي ينتمي إليها المجرمون تتحمل مسؤولية خاصة فيما يتصل بمكافحة القرصنة والسلب المسلح. وأكدت أهمية اتخاذ تدابير متسقة وموحدة فيما يتصل بمكافحة القرصنة والسلب المسلح على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

٢٩٠ - وأشارت الوفود إلى واجب جميع الدول بموجب المادة ١٠٠ من اتفاقية قانون البحار في أن تتعاون إلى أقصى حد ممكن في قمع القرصنة في أعالي البحار أو في أي مكان آخر خارج ولاية أية دولة. وفي ذلك الصدد، أشير إلى أن الاتفاقية لا تنطبق إلا على القرصنة في أعالي البحار أو في المناطق الواقعة خارج نطاق ولاية الدول، بينما تحدث أغلبية أعمال العنف المرتكبة ضد السفن في المياه الإقليمية أو في

عليهم، وقلة التعاون الإقليمي، يتعين تعزيز التعاون الإقليمي بين سلطات إنفاذ القوانين البحرية في البلدان المعنية.

٢٨١ - وقال إن هناك مجموعة ثالثة من المشاكل تشمل ما يلي: (أ) استمرار الحالة الاقتصادية السيئة السائدة في بعض أرجاء المنطقة؛ (ب) الشكل الجغرافي لبعض البلدان؛ (ج) وشحة الموارد المتاحة لوكالات الإنفاذ. وأشار السيد ساتو إلى بناء القدرات كحل محتمل لتلك المشاكل.

٢٨٢ - وفي المناقشات التي أعقبت البيانات التي ألقاها المتكلمون الثلاثة، أثرت النقاط التالية.

٢٨٣ - أعرب المندوبون، بمن فيهم من لا يعانون حاليا من مشكلة القرصنة والسلب المسلح، عن القلق إزاء التزايد المفاجئ الذي حدث مؤخرا في حوادث القرصنة والسلب المسلح في عرض البحر ومستوى العنف المرتبط بها، وخاصة في جنوب شرقي آسيا ومضيق ملقا.

٢٨٤ - واعترف المجتمعون بأن أعمال القرصنة والسلب المسلح تشكل تهديدا خطيرا لأرواح الملاحين وسلامة الملاحة البحرية والبيئة البحرية وأمن الدول الساحلية. وتؤثر أيضا تأثيرا سلبيا على صناعة النقل البحري بأسرها، وتؤدي على سبيل المثال إلى زيادة أسعار التأمين بل وتعطيل التجارة.

٢٨٥ - وأشارت عدة وفود إلى أن السلب المسلح، وخاصة الأعمال المتكررة المرتكبة في البحار الإقليمية للدول الساحلية والمضايق الدولية، يمكن أن تهدد حقوق المرور العابر والمرور البريء في المياه الأرحيبية، أي حق المرور عبر الممرات البحرية الأرحيبية، الذي تتمتع به جميع الدول الأعضاء بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وأشير كذلك إلى أن السلب المسلح أثر أيضا على إدارة الموانئ.

٢٨٦ - وأبرزت الوفود احتمال وقوع كارثة بيئية من جراء شن هجوم على إحدى السفن، وخاصة إذا كانت السفينة

٢٩٣ - وأبرز عدد من الوفود أهمية وضع تدابير وقائية فيما يتصل بالسفن الوهمية. وأشار إلى الاقتراح المقدم من هونغ كونغ، الصين، إلى الاجتماع المقبل للجنة السلامة البحرية التابعة للمنظمة البحرية الدولية القائل بضرورة تثبيت رقم هوية السفينة الذي تحدده المنظمة البحرية الدولية بشكل واضح باللحام على مؤخر جميع السفن التي يتعين أن تحصل على رقم من المنظمة البحرية الدولية. وأقترح أن تحيل الدول إلى المنظمة البحرية الدولية وإلى دولة العلم أي معلومات تتوفر لديها عن السفن الوهمية، وأن تنشئ المنظمة البحرية الدولية قاعدة بيانات لهذه المعلومات يمكن لملاك السفن الاطلاع عليها. وأقترح أيضا إيلاء النظر في زيادة عبء المسؤولية الملقاة على عاتق دول العلم لكيلا تسجل السفن المسروقة. وعلاوة على ذلك، لوحظ أن المادة ١١٠ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار توفر أساسا للتفتيش على السفن التي ترفع أعلاما مشتبه فيها.

٢٩٤ - ورأت عدة وفود أنه ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام لتطبيقات التكنولوجيا الراهنة في تعقب السفن، على سبيل المثال الدور الذي يمكن أن يؤديه نظام تحديد الهوية الآلي في كبح الجريمة. وقيل أيضا إنه ينبغي النظر في التحقق من ميناء التسجيل.

٢٩٥ - ونوه عدد من الوفود بالعمل القيم الذي يضطلع به المكتب البحري الدولي التابع لغرفة التجارة الدولية في مكافحة القرصنة والسلب المسلح، وأيضا العمل الذي تقوم به منظمات أخرى، مثل المنظمة الدولية للشرطة الجنائية، وغرفة الشحن البحري الدولية، والمجلس البحري البلطقي والدولي، والاتحاد الدولي لعمال النقل، والاتحاد الدولي للتأمين البحري، والمجموعة الدولية لنوادي الحماية والتعويض.

موانئ الدول حينما تكون السفن راسية في الميناء أو على الرصيف.

٢٩١ - وتناول عدد من الوفود أهمية التعاون على الصعيد الدولي. ولاحظت هذه الوفود مع التقدير الأنشطة التي تبذلها المنظمة البحرية الدولية لمنع ومكافحة أعمال القرصنة والسلب المسلح الموجهة ضد السفن. وأبدت ملاحظة مفادها أنه وإن كان ينبغي تشجيع ودعم المبادرات والأنشطة الإقليمية بقوة، ينبغي الاعتراف بالمنظمة البحرية الدولية بوصفها المنظمة الدولية المفوضة بالولاية الرئيسية في التصدي لمشكلة القرصنة والسلب المسلح في البحر على الصعيد العالمي. وتقدمت عدة وفود، شعورا منها بقلق إزاء عدم الإبلاغ الكافي في الوقت الحالي عن أعمال القرصنة والسلب المسلح، ومؤكدة أهمية الإبلاغ عن جميع الحوادث، باقتراح أن تصح المنظمة البحرية الدولية الجهة التنسيقية المسؤولة عن تلقي هذه التقارير.

٢٩٢ - وأكدت عدة وفود أهمية تنفيذ المبادئ التوجيهية التي أعدتها المنظمة البحرية الدولية بشأن منع هجمات القرصنة والسلب المسلح الواردة في تعميمات لجنة السلامة البحرية، على النحو الذي دعت إليه أيضا الجمعية العامة للأمم المتحدة في قراراتها ٣١/٥٤ و ٧/٥٥ بشأن المحيطات وقانون البحار. وأشار أيضا إلى القيام مؤخرا بتعميم مشروع مدونة الممارسات اللازمة للتحقيق في جرائم أعمال القرصنة والسلب المسلح الموجهة ضد السفن التي أعدتها المنظمة البحرية الدولية، والعمل الذي تضطلع به اللجنة الفرعية المعنية بالتنفيذ من قبل دولة العلم، التابعة للمنظمة البحرية الدولية، في إعداد مشروع قرار لمنع تسجيل ما يطلق عليه اسم "السفن الوهمية". ومن المقرر أن يقدم مشروع النص إلى جمعية المنظمة البحرية الدولية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ لاعتماده.

المجال البحري من مختلف أرجاء العالم. وستشمل هذه الدورات تدريب المحققين في أعمال القرصنة والسلب المسلح الموجهة ضد السفن، وقد تُخدم أيضا كجهة اتصال بين ممثلين من المناطق الإقليمية التي تعاني أشد حالات مشكلة القرصنة خطورة.

٣٠٠ - وفيما يتعلق بالتدريب أيضا، أعلنت الولايات المتحدة أن مكتب التحقيقات الفدرالي التابع لها، يوفر التدريب الذي يمكن أن يعزز الجهود الإقليمية لمكافحة القرصنة والسلب المسلح.

٣٠١ - وأكدت وفود كثيرة على أهمية التعاون على المستوى الإقليمي، لا سيما بين الدول في المناطق التي عانت أكثر من غيرها من أعمال القرصنة والسلب المسلح. وفي هذا الصدد، تم التأكيد على قيمة حلقات العمل والحلقات الدراسية الإقليمية التي تنظمها المنظمة البحرية الدولية ومتابعتها.

٣٠٢ - وبتكيز خاص على المشكلة في جنوب شرقي آسيا، أشادت وفود كثيرة بعقد المؤتمرات الإقليمية في الفترة الأخيرة وبالمبادرات التعاونية الأخرى بين دول المنطقة. وأشار إلى إعلان اتفاق رابطة أمم جنوب شرقي آسيا لعام ١٩٧٦ وإلى خطة عمل الرابطة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية لعام ١٩٩٧. ووصفت خطة العمل بأنها من المعالم الهامة في جهود مكافحة القرصنة في منطقة جنوب شرقي آسيا. ووضعت هذه الخطة استراتيجية إقليمية متماسكة ويسرت تبادل المعلومات بين البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، والتعاون في المسائل القانونية وتلك المتعلقة بإنفاذ القوانين، وبناء قدرات المؤسسات، والتعاون الإقليمي الخارجي. وتشمل الجهود المتواصلة في منطقة جنوب شرقي آسيا المؤتمرين الدوليين رفيعي المستوى المعنيين بمكافحة القرصنة المعقودين في آذار/مارس

٢٩٦ - وفي رسالة موجهة من منظمة العمل الدولية إلى الأمانة العامة، أكدت المنظمة ضرورة حماية حياة البحارة وعدم حرمانهم من الحقوق الأولية المكفولة للجميع في الحرية والأمن والكرامة.

٢٩٧ - ووردت إشارة إلى العمل الذي قامت به اللجنة البحرية الدولية، وخاصة فيما يتعلق بقيامها بوضع قانون وطني نموذجي حول القرصنة والعنف البحري. وقالت عدة وفود إن عمل اللجنة ينبغي أن يخطى بالتقدير. فالقرصنة مشكلة عالمية في الحقيقة، تؤثر على جميع قطاعات المجتمع. ومع ذلك أشارت تلك الوفود إلى أنه نظرا إلى عدد المخاطر التي تجرئ مناقشة المشكلة فيها، هناك احتمال لأن يجري التعامل معها بطرق متباينة. كما تمثل محاولات تعريف الأعمال الإجرامية الموجهة ضد السفن غير المدرجة في تعريف القرصنة في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار مجالا يحتاج إلى مزيد من المناقشة.

٢٩٨ - وتشجعا للتعاون بين الدول والهيئات الدولية ذات الصلة، أشارت عدة وفود إلى ضرورة وجود نظام عالمي للإدارة، فضلا عن ضرورة ضمان أن تنفذ التدابير التي تتخذها كل دولة على حدة بشكل ثابت في إطار القانون الدولي. واقترح أن يقوم البنك الدولي، بالتعاون مع الهيئات الإقليمية والدول، بدعم تلك التدابير.

٢٩٩ - واقترحت عدة وفود أن تعمل الجامعة البحرية الدولية كمركز تنسيق تعليمي على الصعيد العالمي وأن تبدأ حملة تعليمية أكثر تنظيما بشأن أعمال القرصنة والسلب المسلح الموجهة ضد السفن. وأشار إلى أن الجامعة قدمت بالفعل محاضرات في القرصنة وأنها يمكن أن تعقد حلقة دراسية في القرصنة يمكن أن يشارك فيها ممثلون لهيئات الأمم المتحدة. وبدلا من ذلك، يمكن أن تعقد "دورة لتنمية قدرات المتخصصين" يشارك فيها الإداريون العاملون في

الدولية (ICO circular 622/Rev.1). لكن كانت هناك إشارة إلى الحاجة لإبلاء الاهتمام، حينما يتم وضع مشروعات الاتفاقات الإقليمية، للخصائص المتباينة للمناطق المختلفة وأيضا لبيئاتها السياسية. ونتيجة لذلك، يصبح الشيء المثالي هنا هو الوصول إلى توافق في الآراء قبل أن يطلب من المنظمة البحرية الدولية تقديم خبرتها الفنية لإحكام تفصيل مثل هذه الترتيبات أو الاتفاقات.

٣٠٦ - وأشار أحد الوفود إلى أهمية إتاحة فرصة المشاركة في الترتيبات والاتفاقات الإقليمية، ليس لدول المنطقة فحسب ولكن أيضا للدول الأخرى ذات الاهتمام الكبير بالملاحة في المنطقة. ويمكن تناول المسائل المتعلقة ببناء القدرات وإنفاذ القوانين وتقاسم التكاليف وغير ذلك في إطار مثل هذه الترتيبات والاتفاقات.

٣٠٧ - ونظرا لأن أعمال القرصنة والسلب المسلح قد تسبب في تصادم السفن أو جنوحها، أكد عدد من الوفود أهمية وضع خطط الطوارئ الإقليمية في حالة وقوع حادث تلوث.

٣٠٨ - ولاحظ عدد من الوفود أنه ينبغي لدول العلم التي تبخر سفنها في المياه المتأثرة بالجرائم التي ترتكب في البحار أن تبذل المزيد من الجهد، حينما تصبح سفنها هدفا لهجمات القرصنة أو السلب المسلح، لتوفير المشورة حول اتخاذ التدابير الوقائية اللازمة لاتقاء هذه الهجمات. وأشار في هذا الصدد إلى توجيهات المنظمة البحرية الدولية لأصحاب السفن ومشغليها، والقباطنة والملاحين بشأن منع أعمال القرصنة والسلب المسلح ضد السفن والقضاء عليها (منشور لجنة السلامة البحرية 623/Rev.1) وأيضا إلى عدة مبادئ توجيهية أخرى وضعتها منظمات أو حكومات أخرى.

ونيسان/أبريل ٢٠٠٠ بطوكيو، واجتماع المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ بالهند، واجتماع الخبراء المعني بمكافحة القرصنة والسلب المسلح الموجهين ضد السفن المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. بماليزيا، وبرنامج جنوب شرقي آسيا لقانون المحيطات وسياساتها وإدارتها، والمؤتمر الأقاليمي المعني بـ "إدارة المحيطات والتنمية المستدامة في بحار شرقي وجنوب شرقي آسيا: التحديات في الألفية الجديدة"، المعقود في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠١ في تايلند، والذي كرس إحدى جلساته لمسألة القرصنة وإنفاذ القوانين.

٣٠٣ - ووجه عدد من الوفود الانتباه إلى التقدم الملموس الذي تحقق في منطقة جنوب شرقي آسيا بشأن الردع والإنفاذ؛ إذ تم تكثيف التعاون مع البلدان المجاورة من خلال زيادة عدد الدوريات البحرية والمعدات مع الاستفادة بدرجة أكبر من أنظمة تتبع السفن والرصد بالسواتل. بيد أن دول المنطقة ظلت في حاجة إلى مساعدة الدول المتقدمة النمو والمنظمات الدولية المعنية وخبرتها الفنية.

٣٠٤ - وشجعت المبادرات التي اضطلعت بها رابطة أمم جنوب شرقي آسيا لمكافحة القرصنة والسلب المسلح عددا من الوفود التي عبرت عن أملها في أن تساعد نتائج العملية التشارورية في زيادة تماسك هذه الجهود. وتحدث أحد الوفود عن إمكانية تناول مسألة القرصنة والسلب المسلح في إطار منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ.

٣٠٥ - وأشارت عدة وفود إلى حاجة الدول ذات الحدود المشتركة في المناطق التي تتهددها القرصنة للنظر بجدية في وضع ترتيبات بفضل أن تكون رسمية للتعاون الثنائي/الإقليمي. وستوفر الاتفاقات الثنائية إطارا قانونيا للتعاون. وفي هذا الصدد، تمت الإشارة إلى مثال لمشروع اتفاق إقليمي ورد كتذييل في منشور دوري للمنظمة البحرية

هجوم بالإضافة إلى خطوات تتخذ عندما يقع هجوم، وأيضا تعزيز الرقابة وأمن الموانئ.

٣١٥ - وأشير أيضا إلى الحاجة إلى التعاون بصورة كاملة بين الدولة الساحلية ودولة العلم، بما في ذلك دور الدولة الساحلية في تنبيه السفن في المنطقة التي يقع فيها الهجوم، لا سيما في حالة الهجمات المتكررة.

٣١٦ - وشدد المتكلمون على أهمية رسم خرائط المياه بغية تحديد أماكن اختباء القراصنة واللصوص المسلحين، في جملة أمور. وفي هذا الصدد، وجهت المنظمة الهيدروغرافية الدولية الانتباه إلى التكلفة العالية للمسوحات الهيدروغرافية للمياه.

٣١٧ - واتفقت الوفود على أن تقوية قدرات الدول النامية تشكل جزءا لا يتجزأ من الجهود المعززة للقضاء على أعمال القرصنة والسلب المسلح الموجهة ضد السفن.

٣١٨ - وشددت أيضا على أهمية تدريب موظفي الموانئ. وقالت الولايات المتحدة، في سياق إشارتها إلى الدورة الدراسية التي تقدمها الجامعة البحرية العالمية وتمتد إلى عامين، إنها ستتمكن من تمويل طلبات الالتحاق التي يتقدم بها الموظفون من البلدان النامية إذا اعتبرت هذه الطلبات ذات أولوية. وفضلا عن ذلك، سيكون حرس السواحل التابع لحكومة الولايات المتحدة على استعداد لتوفير التوجيه فيما يتعلق بطرق إنفاذ القوانين والتدابير المتعلقة بأمن الموانئ وتعزيزه للدول الأعضاء. وقالت إنها تشجع الدول الأعضاء على إرسال موظفيها إلى الولايات المتحدة للتدريب أو يمكن لحرس السواحل التابع للولايات المتحدة أن يرسل، كإجراء بديل، فرقا دولية للتدريب إلى الدول الأخرى.

٣١٩ - واقترح أن يعطي البنك الدولي والوكالات المانحة الأخرى، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الأولوية لطلبات المساعدة التي تتقدم بها البلدان النامية لمعالجة مسألتين رئيسيتين تتعلقان بالقرصنة والسلب المسلح في عرض البحر،

٣٠٩ - وقال عدد من الوفود إن على المنظمة البحرية الدولية والمنظمات الأخرى أن تعمل بقوة على ثني الناس عن حمل الأسلحة النارية واستخدامها على متن السفن التجارية.

٣١٠ - وتم تأكيد أهمية تنبيه السفن الأخرى في المنطقة المجاورة في حالة وقوع أي هجوم، فذلك أداة هامة في مكافحة القرصنة والسلب المسلح في البحار. وأشارت المنظمة الهيدروغرافية الدولية إلى الحاجة لإبلاغ المنسق المعني بدائرة الإنذار الملاحي عن كل شيء يتعلق بأي هجوم حقيقي أو متوقع في المنطقة التي يتولى المسؤولية عنها في إطار خدمات الإنذار الملاحي على نطاق العالم التابعة للمنظمة البحرية الدولية والمنظمة الهيدروغرافية الدولية.

٣١١ - وأكد أحد الوفود ضرورة قيام الدول التي لديها معلومات تتعلق بوقائع أو ظروف تقود إلى استنتاج أن ثمة إمكانية لوقوع أعمال قرصنة أو أعمال ضد سلامة الملاحة بتقديم هذه المعلومات إلى الدول ذات العلاقة.

٣١٢ - وأثار أحد الوفود مسألة تأثير أعمال القرصنة والسلب المسلح الموجهة ضد السفن على مستوى أقساط التأمين التي قد تُطلب من أصحاب الفن وتأثير ذلك على تكاليف نقل السلع وتسليمها.

٣١٣ - وأعربت الوفود عن إدراكها لأهمية العمل على الصعيد الوطني لمكافحة أعمال القرصنة والسلب المسلح. وأبلغ عدد من الوفود عن الخطوات التي اتخذتها دولها لتعزيز الأمن في الموانئ وتقوية قدراتها على الإنفاذ في مجال العمليات البحرية، من خلال أمور منها زيادة التنسيق بين الإدارات والدوائر الوطنية المختلفة.

٣١٤ - وقالت بعض الوفود إنه من اللازم أن تنظر الحكومات في الاضطلاع بالأعمال المحددة في الفقرات ٢٠٩ إلى ٢٢٣ من تقرير الأمين العام عن المحيطات وقانون البحار (A/56/58)، بما في ذلك وضع خطوة عمل وطنية لمنع وقوع

وهو المشروع الذي يتضمن أحكاما لمكافحة القرصنة في المياه الإقليمية أيضا.

٣٢٣ - وشدد العديد من الوفود على أهمية تصديق الدول على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار واتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية وبروتوكولها أو الانضمام إليها، فضلا عن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية. واقترح بأن تؤيد العملية التشارورية دعوة الجمعية العامة الدول التي لم تنضم إلى اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية وبروتوكولها إلى الانضمام إليها وتنفيذ أحكامها.

٣٢٤ - وقال عدد من الوفود إنه ينبغي تشجيع الدول على سن وإنفاذ تشريعات وطنية للتنفيذ والإنفاذ الفعال لهذه الاتفاقيات، وأنه ينبغي لجميع الدول أن تستعرض تشريعاتها وممارستها للتحقق من أنها تعكس بصورة كاملة الحقوق والواجبات المدرجة في هذه الاتفاقيات. واقترح أحد الوفود تحديد عناصر التشريعات التي لا غنى عنها لتنفيذ الالتزامات في إطار اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية وبروتوكولها مع الاهتمام بالنهج الذي اتبع في حالة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨.

٣٢٥ - وشدد عدد من الوفود على أهمية كفاءة إنفاذ فرادى الدول لتدابيرها بصورة منتظمة في إطار القانون الدولي.

٣٢٦ - وأكدت الوفود على أهمية الفهم المشترك لحقوق الدول في الإنفاذ بموجب القانون الدولي. وشدد على الوفود على أنه ينبغي أن تكون هناك إشارة مباشرة إلى مثل هذه القواعد وتطبيقها.

٣٢٧ - وفي الختام، قالت مجموعة من الوفود إنها تنتظر بيانا قويا في التقرير الذي سيوضع عن دورة الجمعية العامة المعنية

وهما قدرات الإنفاذ والتدابير المتعلقة بأمن الموانئ. ودعا أحد الوفود إلى تشجيع المؤسسات المانحة على بدء حوار مع البلدان النامية بغية تقدير الاحتياجات التي تم تحديدها للتصدي لمشكلة القرصنة ثم تقديم استنتاجاتها إلى الأمين العام.

٣٢٠ - ولاحظت وفود أن أعمال القرصنة، بحكم تعريفها، قاصرة على أعالي البحار أو المنطقة الاقتصادية الخالصة، وأنه ليست جميع الهجمات التي تقع في هذه المناطق البحرية قابلة للتصنيف بأنها أعمال قرصنة تقليدية يمكن لجميع الدول ممارسة ولايتها عليها. بموجب أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

٣٢١ - وأشار إلى أن الهجمات التي تقع ضد السفن في الموانئ أو وهي راسية تكون على الأرجح محظورة قانونا، وينبغي إنزال العقاب بشأنها وفقا للقانون الجنائي المحلي. أما الأفعال التي تعرض سلامة الملاحة للخطر وتقع على ظهر سفن تحمل أعلاما أجنبية وهي تبخر في المياه الإقليمية، أو المضائق الدولية أو خارج حدود المياه الإقليمية، فإنها لا تكون محظورة قانونا في أغلب الأحوال أو خاضعة للعقوبات التي يفرضها القانون الجنائي للدولة الساحلية. وأشار في هذا الصدد إلى أن اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية وبروتوكولها يمكن أن تسد الكثير من الفجوات المتعلقة بالاختصاص القضائي. وتلزم اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الدول الأطراف بتجريم مثل هذه الأعمال بموجب القانون الوطني والتعاون في التحقيق مع مرتكبيها وتقديمهم للمحاكمة.

٣٢٢ - وأعاد أحد الوفود إلى الأذهان مشروع معاهدة الفضاء البحري التي اقترحتها مالطة في عام ١٩٧١ على اللجنة المخصصة لدراسة استخدام قاع البحار والمحيطات الموجود خارج حدود الولاية الوطنية في الأغراض السلمية،

البيئة البحرية من الأنشطة البرية، على الرغم من أنها، لأسباب تتعلق بالموارد والجوانب العملية، اضطرت إلى التخلي عن دورها الأولي ك لجنة توجيهية لبرنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية. فضلا عن ذلك، كرست اللجنة الفرعية الكثير من الاهتمام لمشروعها الجديد، وهو أطلس الأمم المتحدة للمحيطات، الذي تضطلع فيه اللجنة بدور المنسق والمدير. ويهدف هذا المشروع إلى كفاءة تكامل قواعد البيانات المبعثرة والمعلومات المتوفرة لدى وكالات الأمم المتحدة التي تمت فهرستها بصورة تتسم بالضعف، وتقديم المعلومات من خلال موقع واحد على شبكة "الإنترنت" أو في قرص مدمج. وأضاف قائلاً إنه على الرغم من المشاكل الإدارية من المتوقع أن يكتمل المشروع، الذي تساهم في تمويله ودعمه مؤسسة الأمم المتحدة، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١.

٣٣١- وفي الحوار الذي جرى بعد ذلك، تقدم عدد من الوفود بملاحظات واقتراحات وأسئلة.

٣٣٢- وأقرت الوفود بأهمية مشاركة اللجنة الفرعية في العملية التشاورية، وتقدمت بالشكر للسيد برنال وعبرت عن تقديرها للمعلومات التي قدمها. وأعدت وفود كثيرة تأكيد رأيها القائل إن تعزيز التنسيق والتعاون فيما بين الوكالات بشأن شؤون المحيطات هو أحد الأهداف الرئيسية للعملية التشاورية.

٣٣٣- وأشارت الوفود أيضا إلى أهمية كفاءة فعالية وشفافية اللجنة الفرعية وقدرتها على الاستجابة، والحاجة إلى تعزيز التعاون والتنسيق الشامل لعدة قطاعات، ليس بين الوكالات فحسب ولكن أيضا على الصعيدين الحكومي الدولي والإقليمي، وعلى سبيل المثال بين منظمات صيد الأسماك الإقليمية وبرامج البحار الإقليمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

منع القرصنة ومكافحتها، مقترحة تدابير ومقررات يمكن استعراضها في الاجتماعات المقبلة للعملية التشاورية والجمعية العامة.

## البند ٤ من جدول الأعمال تبادل الآراء مع اللجنة الفرعية المعنية بالمحيطات والمناطق الساحلية التابعة للجنة التنسيق الإدارية

٣٢٨- قدم السيد باتريشيو برنال، الأمين التنفيذي للجنة الأوقيانوغرافية الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ورئيس اللجنة الفرعية المعنية بالمحيطات والمناطق الساحلية التابعة للجنة التنسيق الإدارية، صورة عامة لهيكل لجنة التنسيق الإدارية، وهي هيئة داخلية للتنسيق تابعة لمنظمة الأمم المتحدة، ووظائفها، وأوجز أنشطة اللجنة الفرعية المعنية بالمحيطات والمناطق الساحلية وأنشطتها الجارية.

٣٢٩- وأشار السيد برنال إلى أن لجنة التنسيق الإدارية تمر الآن بمرحلة تستعرض فيها آلياتها بغية تعزيز التنسيق، وأن اللجنة الفرعية المعنية بالمحيطات والمناطق الساحلية تمر بمرحلة انتقالية أيضا. وفي هذا الصدد، أكد السيد برنال أن وظيفة التنسيق وهدفه بشأن شؤون المحيطات ستظل كما هي وسيضطلع بها، بيد أن تغييرات قد تجرى على هيكل التنسيق.

٣٣٠- وأبلغ السيد برنال الوفود بأن اللجنة الفرعية ركزت، في الجلستين الأخيرتين المعقودتين في شهري كانون الثاني/يناير وأيار/مايو ٢٠٠١ على مهام الإبلاغ، لا سيما فيما يتعلق بالفصل ١٧ من برنامج عمل القرن ٢١ ومؤتمر القمة العالمي القادم المعني بالتنمية المستدامة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. وناقشت اللجنة الفرعية أيضا المساعدة التي وفرتها لكفاءة التنسيق والتعاون في تنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية

- ٣٣٤ - وأحاطت الوفود علما أيضا بالعملية الجارية لإعادة هيكلة نظام لجنة التنسيق الإدارية. وفي هذا السياق، أعادت الوفود تأكيدها لأهمية اللجنة الفرعية، ودعت بالإجماع إلى تعزيز دورها وتوفير ما يكفي من الموارد لها. وقالت بعض الوفود إنه ينبغي المحافظة على دور اللجنة الأوقيانوغرافية الدولية كأمين للجنة الفرعية المعنية بالمحيطات والمناطق الساحلية.
- ٣٣٥ - وقُدمت عدة اقتراحات فيما يتعلق بالوظائف التي ينبغي أن تضطلع بها اللجنة الفرعية. وشملت الوظائف المقترحة ما يلي:
- استعراض الأنشطة والمشاكل المتصلة بالمحيطات التي تواجهها وكالات وبرامج الأمم المتحدة لكي يتسنى تحقيق التنسيق والتعاون وتفاذي تكرار الجهود؛
  - الاضطلاع بدور قوي فيما يتعلق ببرنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية ومؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة الذي سيعقد في عام ٢٠٠٢؛
  - تنسيق الاستجابة المشتركة بين الوكالات بشأن الاستغلال المستدام للموارد الحية وحماية التنوع البيولوجي في أعالي البحار؛
  - تقديم المشورة فيما يتعلق بالمواضيع المطروحة على العملية التشاركية؛
  - تعزيز التنسيق بين الوكالات لكفالة وجود نهج متكامل في تنفيذ وتمويل البرامج؛
  - زيادة التعاون بين الوكالات والهيئات والبنك الدولي فيما يتعلق بربط الاحتياجات من الموارد بالقدر المناسب من التمويل؛
- ٣٣٦ - وفي معرض رده على الأسئلة وتناوله للملاحظات والاقتراحات أشار السيد برنال، في جملة أمور، إلى الصعوبات العملية التي واجهتها اللجنة الفرعية المعنية بالمحيطات والمناطق الساحلية وأمانتها. ومن بين المشاكل التي واجهتها اللجنة الفرعية، أشار السيد برنال إلى عدم كفاية الموارد، وقلّة موظفي الدعم الدائمين، واضطلاع اللجنة الفرعية بمسؤوليات على مستوى التنسيق الفني دون تمتعها بالسلطة التنفيذية اللازمة لاتخاذ القرارات، وعدم مرونة الإجراءات الإدارية وإجراءات الميزانية لوكالات وهيئات الأمم المتحدة، فضلا عن الحاجة إلى احترام هياكلها الهرمية. ولكن على الرغم من هذه الصعوبات، فإن أعضاء اللجنة الفرعية، كما أكد السيد برنال للوفود، ملتزمون بالعمل على توفير التعاون والتنسيق المعززين.
- ٣٣٧ - وفضلا عن ذلك، قيل، خلال المناقشة في إطار البند ٤ من جدول الأعمال، إن من الممكن تعزيز المحتوى التحليلي للفصل المعني بالتنسيق والتعاون الدوليين في تقرير الأمين العام، كما يمكن أن تقدم شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار إحاطات إعلامية بصورة منتظمة عن عمل اللجنة الفرعية إلى الوفود في نيويورك.
- ٣٣٨ - وفيما يتعلق بمشاركة أجزاء مختلفة من منظومة الأمم المتحدة في العملية التشاركية، أكدت الوفود مرة أخرى أهمية مشاركة جميع منظمات الأمم المتحدة وهيئاتها، بما في ذلك المؤسسات المانحة مثل البنك الدولي ومرفق البيئة العالمية؛ واقترح أيضا دعوة مكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء

**البند ٥ من جدول الأعمال**  
**تحديد المسائل المحتملة النظر فيها خلال**  
**الاجتماع الثالث للعملية التشاورية في عام**  
**٢٠٠٢**

٣٤١ - افتتح الرئيس المشارك، السيد سليد، مناقشة البند ٥ من جدول الأعمال، فيما يتصل بالفقرتين ١٠ (ج) و ١١ من شكل الاجتماع الثاني للعملية التشاورية. وعملا بهاتين الفقرتين وبجدول الأعمال المشروح، كان من المقرر أن يناقش الاجتماع الثاني الإضافات أو التعديلات المدخلة على القائمة المدرجة في تقرير الاجتماع الأول (A/55/274)، الجزء جيم) والمعنونة "المسائل المطروحة لإدراجها المحتمل في جداول أعمال الاجتماعات المقبلة". وعلى أن تدرج مذكرة بهذه الإضافات والتعديلات بعد ذلك في مشروع تقرير الاجتماع الثاني و تكون مفتوحة لإبداء التعليقات في جلسة عامة.

٣٤٢ - وخلال المناقشة التالية، عرض المندوبون عددا كبيرا من المسائل المحتملة، ومن بينها ما يلي:

- بناء القدرات والتعاون الإقليمي؛
- بناء قدرات البلدان النامية؛
- النهج الإقليمي في إدارة المحيطات وتنميتها؛
- تطوير التكنولوجيا البحرية ونقلها؛
- تقييم التقدم المحرز في إطار المسائل التي جرت مناقشتها في الاجتماعين الأول والثاني للعملية التشاورية؛
- الحميات البحرية؛
- استعراض تنفيذ الجزء الثاني عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي؛

الخارجي إلى جلسات العملية التشاورية نظرا لما يمكن أن يقدمه من مساهمة محتملة في مجال مراقبة المحيطات بواسطة السواتل.

٣٣٩ - وأعاد أحد الوفود إلى الأذهان طلبه الذي تقدم به في الاجتماع الأول للعملية التشاورية بشأن تحسين التنسيق فيما بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمنظمة البحرية الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، من خلال التفاوض حول مذكرات تفاهم بشأن برامج محددة.

٣٤٠ - وخلال مناقشة الجزء ألف من مشروع التقرير المعني بعمل العملية التشاورية في اجتماعها الثاني، تقدم عدد من الوفود بمقترحات إضافية. واقترح، في جملة أمور، أن تضطلع لجنة التنسيق الإدارية بتنظيم الإعداد لتقرير يحدد النطاق الكامل لمنظمات ووكالات وبرامج وصناديق الأمم المتحدة المعنية بشؤون المحيطات، وولاياتها والعلاقات بينها، بما في ذلك تبيان أنشطتها الجارية، وأن تعقد جلسات إعلامية علنية في مقر الأمم المتحدة، حول عمل اللجنة الفرعية المعنية بالمحيطات والمناطق الساحلية. وفي الوقت الذي اتفق فيه عدد آخر من الوفود مع الرأي القائل بضرورة توفير معلومات مفصلة عن الطريقة التي تعمل بها منظومة الأمم المتحدة من الداخل، رأت هذه الوفود أن الشكل الحالي لتقرير الأمين العام عن المحيطات وقانون البحار يوفر ما يكفي من المعلومات لتغطية هذه المسألة. ومع ذلك، عبر وفد آخر عن رأي مفاده أن الفقرة ٤٢ من قرار الجمعية العامة ٧/٥٥ تتضمن بالفعل طلبات مماثلة للاضطلاع بدراسة، وأن الأمر فيما يختص بالنظر في الحاجة إلى المزيد من التقارير هو أمر تقرره الجمعية العامة وليس العملية التشاورية، مع مراعاة أن تقرير الأمين العام يتسم بما يكفي من العمق والشمول.

- ٣٤٥ - وأعربت عدة وفود عن رأي مؤداه أن مجالات التركيز لاجتماعات العملية التشارورية يجب أن تكون محددة بالقدر الممكن. ورأت بعضها أن موضوع بناء القدرات، سيلزم، بالضرورة، التصدي له في إطار كل مسألة على حدة، كما حدث في حالة المسائل التي جرت مناقشتها بالفعل، وأن ذلك العنصر يمكن أن يعكس وفقا لممارسة العملية التشارورية، في مرفقات لشكل الاجتماع وجدول الأعمال المشروح الذي يتضمن المسائل المعروضة للنظر فيها.
- ٣٤٦ - وأيدت وفود كثيرة النظر في مسألة تطوير التكنولوجيا البحرية ونقلها. كما أيدت عدة وفود الرأي القائل بأن يكرس الاجتماع المقبل للعملية التشارورية بعض الوقت لتقييم الإنجازات في مجالات التركيز التي نوقشت في الاجتماعين الأول والثاني.
- ٣٤٧ - وفيما يتصل بالقوامه على المحيطات، لوحظ أنها تشمل تحمّل المسؤولية واتخاذ الإجراءات لزيادة تحسّن البيئة البحرية وضمان استقرار التنمية. وهي تشمل عدة أنشطة ومبادرات مختلفة وتعتبر مسؤولية جميع العناصر الفاعلة للمجتمع الدولي.
- ٣٤٨ - ورأت وفود عديدة أن الاجتماع المقبل للعملية التشارورية يجب أن يخصص وقتا، كذلك، لاستعراض مدى فعالية العملية وحدواها. وذكرت أن هذا الاستعراض مطلوب، عملا بقرار الجمعية العامة ٣٣/٥٤، في عام ٢٠٠٢. ورأت بعض الوفود أن هذا التقييم الذاتي غير مناسب لأسباب رسمية وعملية على السواء، وأن من الواضح، كما يتبين من القرار نفسه، أنه من اختصاص الجمعية العامة.
- ٣٤٩ - ورأى عدد كبير من الوفود كذلك أن الاجتماع الثالث للعملية التشارورية يمكن أن يقدم مساهمة مجدية ويوفر مدخلات في مؤتمر القمة العالمي المقبل المعني بالتنمية
- الإدارة المتكاملة للبيئة البحرية استنادا إلى النظم الإيكولوجية؛
- أوجه استخدام المحيطات المحتملة والجديدة؛
- القوامه على المحيطات؛
- الأمن الغذائي وتربية الأحياء المائية؛
- التعاون والتنسيق بين منظمات الصيد الإقليمية وبرامج البحار الإقليمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛
- أثر الأنشطة الجارية في المنطقة الدولية لقاع البحار كمصدر تلوث للبيئة البحرية؛
- إعانات الصيد وأثرها الواضح والسلي على حفظ الموارد البحرية الحية؛
- الحطام البحري؛
- تكامل الأحكام القانونية المنطبقة والمسائل البرنامجية؛
- الملاحة في المناطق الحساسة بيئيا؛
- حماية المناطق الساحلية من إدخال الأنواع الغريبة.
- ٣٤٣ - ولقيت المقترحات تأييدا بدرجات متفاوتة؛ غير أنه كان هناك إحساس بأن الأولويات يجب أن تقررهما الجمعية العامة.
- ٣٤٤ - وكان هناك توافق في الآراء بين الوفود على أن موضوع بناء القدرات قد تكرر ذكره في الاجتماعين الأول والثاني من اجتماعات العملية التشارورية. مما أدى إلى تأييد ساحق للنظر فيه مستقبلا. ورأت بعض الوفود، مع ذلك، أن موضوع بناء القدرات واسع جدا بحيث يتعذر النظر فيه كمسألة منفصلة، واقترحت تركيز الاهتمام في بند بناء القدرات على احتياجات الدول النامية.

المستدامة، والمقرر عقده في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. وذكّرت، في هذا الصدد مسألتنا الأمن الغذائي وتربية الأحياء المائية باعتبارهما جديرتين باهتمام خاص. وأشار واحد من الوفود إلى أن الجمعية العامة لن تتمكن من النظر في نواتج الاجتماع الثالث في وقت مناسب للقمة، ولذلك سيكون من غير الملائم إدراج نظرها تلك النواتج في جدول أعمال الاجتماع الثالث.

٣٥٠ - وبالإضافة إلى ذلك، وخلال التبادل العام للآراء، أعرب أحد الوفود عن الأمل في أن تمنح الاجتماعات المقبلة للعملية التشاورية أولوية عالية لإجراء مناقشات بشأن إدارة المخاطر التي يتعرض لها التنوع البيولوجي والعناصر الأخرى للبيئة البحرية خارج حدود الولاية الوطنية.

## الجزء جيم

(ل) الملاحة في المناطق الحساسة إيكولوجيا؛

(م) حماية المناطق البحرية من إدخال الأنواع

الغريبة.

٣ - وأعرب البعض عن تأييده لتقييم التقدم المحرز في إطار مجالات التركيز الأربعة في الاجتماعين الأول والثاني: "صيد الأسماك المتسم بالمسؤولية والصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم: الانتقال من المبادئ إلى التنفيذ"؛ و "الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتلوث والتدهور البحريين ولا سيما في المناطق الساحلية"؛ و "العلوم البحرية وتطوير ونقل التكنولوجيا البحرية، حسب المتفق عليه، بما في ذلك بناء القدرات في هذا الصدد" و "التنسيق والتعاون في مكافحة القرصنة والسلب المسلح في عرض البحر".

مسائل مطروحة لإدراجها المحتمل في  
جداول أعمال الاجتماعات المقبلة

١ - كان هناك تأييد واسع لإدراج بناء القدرات والنهج الإقليمي في إدارة المحيطات وتنميتها كمجالين من مجالات التركيز للاجتماع الثالث للعملية التشاورية.

٢ - وتشمل المقترحات الأخرى المطروحة ما يلي:

(أ) المحميات البحرية؛

(ب) استعراض تنفيذ الجزء الثاني عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي؛

(ج) أوجه استخدام المحيطات المحتملة والجديدة؛

(د) تطوير التكنولوجيا البحرية ونقلها؛

(هـ) القوامة على المحيطات/الإدارة المتكاملة للبيئة البحرية استنادا إلى النظم الإيكولوجية؛

(و) الأمن الغذائي وتربية الأحياء المائية؛

(ز) التعاون والتنسيق بين منظمات الصيد الإقليمية وبرامج البحار الإقليمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛

(ح) أثر الأنشطة الجارية في المنطقة الدولية لقاع البحار كمصدر تلوث للبيئة البحرية؛

(ط) تأثير إعانات الصيد على حفظ الموارد البحرية الحية؛

(ي) الحطام البحري؛

(ك) التقاء البعدين القانوني والبرنامجي للتعاون

الدولي؛

## المرفق الأول

### البيان الذي أدلى به السيد هانز كوريل، وكيل الأمين العام للشؤون القانونية والمستشار القانوني

- ١ - باسم الأمين العام أرحب أنا والسيد نيتين ديساي، وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بكم في هذا الاجتماع الثاني لعملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة والمعنية بالمحيطات وقانون البحار التي أنشأتها الجمعية العامة في قرارها ٣٣/٥٤ من أجل تسهيل الاستعراض السنوي الذي تجريه الجمعية العامة للتطورات المستجدة في شؤون البحار. ويسعدني ملاحظة أنه، تمشيا مع الطابع الشامل للعملية التشاورية، تمثل الوفود الحاضرة هنا اليوم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والدول الأعضاء في الوكالات المتخصصة والأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وهي تمثل أيضا الكيانات التي تلقت دعوة دائمة للمشاركة بصفة مراقبين في أعمال الجمعية العامة عملا بقراراتها ذات الصلة، والمنظمات الحكومية الدولية، فضلا عن المجموعات الرئيسية حسب تعريفها الوارد في جدول أعمال القرن ٢١.
- ٢ - لقد مر عقدان تقريبا منذ اعتماد دستور للمحيطات في شكل اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ومرّ حوالي عقد منذ اعتماد برنامج عمل لمحيطات وبحار العالم في شكل الفصل ١٧ من جدول أعمال القرن ٢١. وبذلك، فإن المعايير الدولية لمحيطات وبحار العالم موجودة، والأطر القانونية والبرنامجية للعمل الفعال في القطاع البحري محددة.
- ٣ - لقد تركزت جهود المجتمع الدولي في السنوات القليلة الماضية على الانتقال من إرساء المعايير إلى تنفيذها. ويعتبر هذا من التحديات الكبيرة، ولذلك، ليس من قبيل الصدفة الشعور بالحاجة إلى إنشاء عملية تشاورية. ففي
- ٤ - إن التحديات كثيرة ومتنوعة. فالبلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نموا والبلدان الجزرية الصغيرة النامية تجد أن قدرتها محدودة، وأن مواردها شحيحة وأن وسائل التنفيذ المتاحة لها غير كافية. ولذلك يعتبر التعاون الدولي أساسيا في بناء قدرتها وتعزيز مواردها ودعم وسائل التنفيذ المتاحة لها.
- ٥ - ويعتبر التنسيق الدولي ضروريا لتحديد وسد الفجوات لكيلا تؤدي الحلقات الضعيفة في الجهد المشترك إلى تقويض هيكل إدارة المحيطات بأكمله. ويعتبر التنسيق أساسيا كذلك للقضاء على حالات الازدواج والتداخل لكي يتسنى الحصول على أفضل نتائج من قدر معين من الجهد.
- ٦ - أما التحديات التي تواجهها البلدان المتقدمة النمو، من جهة أخرى، فهي مختلفة الطابع. إذ إن هذه التحديات ناشئة عن عدد وافر من الأنشطة، التي تتم في معزل عن بعضها البعض في كثير من الحالات: فقد يكون لقطاع ما تفاعل ضئيل مع قطاع آخر؛ وقد لا يوجد تواصل بين اختصاص واختصاص آخر في سمات كثيرة. وهنا أيضا، يصبح التنسيق والتعاون على الصعيدين الوطني والدولي أساسيين لكي تستفيد الإجراءات المتخذة من الآثار الحفازة.
- ٧ - وهناك، في المقام الأول، حاجة إلى التنسيق والتعاون على الصعيد الدولي بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو. فالانقسام الثقافي التقليدي بين الشمال والجنوب

التوكيد على تحديد المجالات التي ينبغي تعزيز التنسيق والتعاون فيها على الصعيد الحكومي الدولي والمشارك بين الوكالات.

١١ - والتقارير السنوية المقدمة من الأمين العام عن المحيطات وقانون البحار، وخاصة التقرير المعروض عليكم للنظر والذي أشرت إليه توا، تعرض تسلسل عدد من المشاكل المستمرة، فضلا عن المسائل الناشئة في شؤون المحيطات وكل من هذه المشاكل يقتضي اتخاذ إجراءات دولية.

١٢ - وفي عام ٢٠٠٠، حددت العملية التشاورية مجالين للتركيز واقترحت سبلا ووسائل لتعزيز التنسيق والتعاون الدوليين. وكان هذان المجالان هما: صيد الأسماك المتسم بالمسؤولية، والصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم؛ والآثار الاقتصادية والاجتماعية للتلوث والتدهور البحريين ولا سيما في المناطق الساحلية. ويؤدي الاستغلال المفرط للأرصدة السمكية، ومعدات الصيد وممارساته الضارة والصيد غير المقصود والكميات المرفوضة التي ترمى في البحر إلى تفاقم مشاكل الصيد غير المتسم بالمسؤولية. وتزداد مشاكل البيئة البحرية حدة نتيجة لتأثير الأنشطة البرية، وخاصة الصرف الصحي وآثار الإغراق والتلوث الصادر عن السفن. ويشير التفاعل بين المحيطات والغلاف الجوي، من خلال ارتفاع منسوب ماء البحر وحدوث تذبذبات دورية، القلق بشأن رفاه الأجيال الحالية والمقبلة ويؤكد ضعف كثير من الدول الساحلية، لا سيما الدول النامية والدول الجزرية الصغيرة.

١٣ - وفي العام الحالي، ستركز العملية التشاورية الاهتمام على مجالين آخرين: العلوم والتكنولوجيا البحرية، ومكافحة القرصنة والسلب المسلح في عرض البحر.

تمحوه مياه محيطات العالم وبحاره. والحدود السياسية والاقتصادية لا تتسجم مع الحدود البيئية للمحيطات أو مع حدود وجود الموارد البحرية. والبيئة البحرية لا تميز بين الشمال والجنوب، كما تعرفهما لغة السياسة.

٨ - "إن المشاكل المتعلقة بحيز المحيطات هي مشاكل مترابطة ترابطا وثيقا وتلزم دراستها ككل" كان هذا مبدأ أساسيا في نظر واضعي النظام القانوني الحالي وبرنامج العمل كذلك. وعلى مستوى التنفيذ، يتخذ هذا المبدأ أبعادا ضخمة. ويعد التنسيق والتعاون الدوليان أكثر الأساليب فعالية للنظر في مشاكل حيز المحيطات ككل؛ وهو الأسلوب الوحيد، في الواقع. فالاتفاقية وجدول أعمال القرن ٢١، كلاهما يقضيان بالتنسيق والتعاون الدوليين في كل المجالات تقريبا. وقد كانت الاتفاقية موضع ترحيب بوصفها أكثر الإطارات شمولاً لهذا التنسيق والتعاون في شؤون المحيطات.

٩ - وتسهل ملاحظة أن التنسيق والتعاون الدوليين يعودان بالفائدة عند التعامل مع مسائل المحيطات. وأود أن أورد مثالا لحالة مخالفة لذلك. ففي تقرير العام الحالي المقدم من الأمين العام عن المحيطات وقانون البحار (A/56/58)، تورد المنظمة العالمية للأرصاد الجوية مثالا مخيفا لمخاطر غياب التنسيق والتعاون الدوليين. فالبلدان النامية غير قادرة على توفير البيانات والخدمات الكافية المتعلقة بالأرصاد الجوية في مناطق المحيط الواقعة ضمن حدود ولايتها. ويؤدي عدم قدرة البلدان في هذا المجال، بدوره، إلى نقص في توفر البيانات والمنتجات والخدمات في كثير من المجالات الرئيسية المتعلقة بالمحيطات، لا سيما تلك اللازمة لتنبؤات الأرصاد الجوية. وأوجه النقص المذكورة يمكن أن تعرض جميع المستفيدين من البحار للخطر.

١٠ - إن الغرض الأساسي من العملية التشاورية هو اقتراح مسائل معينة لكي تنظر فيها الجمعية العامة. ويجب أن ينصب

الحالة بالنسبة لمجال الصيد والنقل البحري حيث يتعرض التوازن فيما بين حقوق وواجبات الدول الساحلية، ودول العلم والدول الأخرى للخطر، وهو التوازن الذي تحقق في الاتفاقية.

١٨ - ثانياً، في حين أن المعايير العامة موجودة، فإن التنسيق والتعاون الدوليين في صياغة المعايير في مجالات محددة أصبحت من الأمور الحتمية. هذا من أجل كفالة تكامل المعايير الموضوعية أو التي يجري وضعها في مجموعة متنوعة واسعة من المجالات المتصلة بالمحيطات، فيما بينها، بل من أجل ضمان توافق هذه المعايير مع الإطار الموحد والمنسق للاتفاقية. وتقوم إدارتي في الوقت الراهن، خاصة من خلال شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار التابعة لها، برعاية التنسيق والتعاون الدوليين، وذلك بتقديمها المشورة والمساعدة في وضع النظم القانونية وفقاً للاتفاقية، في مجالات محددة، منها، على سبيل المثال التراث الثقافي الموجود تحت سطح البحر، والحميات البحرية والموارد الجينية البحرية.

١٩ - ونسعى، في إطار الأمانة العامة للأمم المتحدة، إلى تحقيق كفاءة التنسيق والتعاون فيما بين الإدارات، لا سيما بين إدارة الشؤون القانونية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. والفكرة في ذلك هي دمج الجوانب القانونية لشؤون المحيطات والجوانب البرنامجية ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي معاً. وتشكل خدمة العملية التشاركية مسعى تعاونياً بين الإدارتين، وفقاً لتكليف الجمعية العامة في القرار ٣٣/٥٤.

٢٠ - ويجري التنسيق والتعاون فيما بين الوكالات، بين صناديق منظومة الأمم المتحدة وبرامجها ومؤسساتها، بصورة أساسية، بأسلوبين: من خلال الاتصالات المباشرة المتنوعة فيما بين الكيانات المختلفة ذاتها؛ ومن خلال آلية التنسيق والتعاون المشتركة بين الوكالات على نطاق المنظومة،

١٤ - إن إجراء البحوث العلمية البحرية بكل حرية، وتحقيق فهم أفضل للمحيطات وكذلك لتفاعلها مع الأرض والغلاف الجوي، وزيادة فعالية التواصل بين المعرفة العلمية وصنع القرارات، وتطوير التكنولوجيا البحرية ونقلها، وتعزيز قدرات العلوم والتكنولوجيا البحرية: كلها مسائل تتطلب التنسيق والتعاون الدوليين، بصورة عاجلة. وسوف يتطلع المجتمع الدولي إلى العملية التشاركية من أجل اتخاذ تدابير ملموسة.

١٥ - إن القرصنة والسلب المسلح يهددان صناعة الشحن البحري ويعرضان رفاه الملاحين للخطر. وتظل الجرائم الأخرى ترتكب في البحر مثل الاتجار غير المشروع بالمخدرات، وتهريب المهاجرين والمسافرين خلسة على متن السفن في تزايد مستمر. وبالتوازي مع هذه التطورات، تجلب عوالة التجارة وصناعة الشحن البحري مسائل أحدث إلى المقدمة ومنها: التسجيل المفتوح للسفن وعلم الملاءمة وأسواق العمل العالمية للملاحين. وتؤدي شيوخة صناعة الشحن البحري إلى مشاكل تتعلق بالسلامة وإلى وقف استعمال عدد كبير من السفن حفاظاً على البيئة. وتلزم استجابات عالمية للتصدي لهذه المشاكل المتعلقة بالصناعة العالمية ويعتبر التنسيق والتعاون الدوليان من الأمور الأساسية في مجال وضع وتنفيذ تلك الاستجابات.

١٦ - وأود، بصفتي رئيس الإدارة المختصة بتعزيز سيادة القانون في الشؤون الدولية بالأمم المتحدة، أن أختتم كلمتي بتأكيد نقطتين.

١٧ - أولاً، إن مشاكل التنفيذ قد تؤدي، في حالات كثيرة، إلى تقويض معايير سيادة القانون ذاتها. وهذه هي الحالة بالنسبة لمجال علم وتكنولوجيا البحار، حيث يصبح التفاوت بين المعيار والتنفيذ سافراً بشكل يؤدي إلى الخوف من تحويل المعيار ذاته إلى مجرد "غلاف فارغ" وهي نفس

والمتمثلة في اللجنة الفرعية المعنية بالمحيطات والمناطق الساحلية التابعة للجنة التنسيق الإدارية. وما تقرير الأمين العام المعروض عليكم (A/56/58) إلا مثال للتنسيق والتعاون فيما بين الوكالات، من حيث أنه يدرج مساهمات الوكالات ذات الصلة ضمن الإطار التنسيقي لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وجدول أعمال القرن ٢١.

٢١ - وإني على ثقة من أن الرئيسين المشتركين سيوجهان دفعة العملية التشاورية بحيث تتلاءم، بصورة فعالة، مع تحديات الانتقال من إقرار المعايير المطلوبة إلى تنفيذها. وفي الوقت نفسه، يجب أن تقف العملية التشاورية في وجه القوى المركزية الطاردة التي قد تبعدنا عن سيادة القانون القائمة. وأتمنى للاجتماع الثاني للعملية التشاورية كل نجاح.

## المرفق الثاني

### البيان الذي أدلى به السيد نيتين ديساي، وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية

- ١ - يسعدني الانضمام إلى زميلي، السيد هانز كوريل، في افتتاح هذه الدورة الثانية للعملية التشاورية غير الرسمية، التي تجمع بين البعد القانوني والبعد البرنامجي للتعاون الدولي بشأن المسائل المتصلة بالمحيطات.
- ٢ - وكما أكد زميلي السيد كوريل، يستند هذا الهدف جزئياً إلى الاعتراف المتزايد بأن إقرار المعايير يجب أن تصحبه جهود منظمة للتعاون في مجال التنفيذ. وعندما نتطرق إلى مسائل التنفيذ، علينا الدخول في مجالات برنامجية موضوعية مثل، مصائد الأسماك، والتلوث البحري، وعلوم المحيطات، وإدارة المنطقة الساحلية، والبحار الإقليمية، وما إلى ذلك. وقد كانت هذه الأسباب هي التي أدت إلى عملية استعراض الخمس سنوات لمؤتمر ريو ثم إلى اقتراح لجنة التنمية المستدامة الوارد في مقررها ١/٧، بأن العملية التشاورية يمكن، بل ينبغي إعدادها.
- ٣ - وقد اعتمد الاقتراح أخيراً، عند مناقشة الجمعية العامة، عام ١٩٩٩، لتوصيات لجنة التنمية المستدامة في دورتها السابعة بشأن المحيطات والبحار. وقد نشأت العملية التشاورية، كما تعلمون. وهي تعتبر تجربة من جوانب كثيرة. فقد كان من المقرر أن تعمل لفترة ثلاث سنوات، وعندما يجتمعون في العام المقبل، للمرة الثالثة، سيكون عليكم القيام باستعراض تجاربكم مع العملية التشاورية لكي يتسنى اتخاذ قرارات حول مستقبلها وكيف نواصل رؤية الشكل المطلوب للتكامل بين البعد القانوني والبعد البرنامجي منعكسا على أفضل وجه.
- ٤ - أود أيضاً أن أؤكد نقطة أخرى أثارها زميلي، السيد كوريل. فالمحيط يعتبر من المجالات التي تتضح فيها ضرورة التعاون، بصورة مطلقة. فالنظم البيئية، كما أكد هو، لا تعرف حدوداً سياسية، وينطبق هذا بدرجة أكبر على حالة المحيطات، حيث يقع جزء كبير من المسائل التي نتحدث عنها خارج نطاق الولاية الوطنية. ويرجح أن هذا هو ما يؤدي إلى تقدم وضع نظام قانوني يحدد حقوق الدول ومسؤولياتها في هذا المجال أكثر من أي مجال آخر ينطوي على الموارد الطبيعية، تقريبا، لأسباب عديدة.
- ٥ - اسمحوا لي أيضاً أن أؤكد أن هذه ليست مجرد مسألة تتعلق بالخصائص الطبيعية للمحيط ذاته. فإذا تأملنا في الأمر - وهنا أتحدث كعالم اجتماعي وخبير اقتصادي ومؤرخ - نجد أن المناطق الاقتصادية تحدها المحيطات بقدر ما تحدها الأراضي. إنني من غرب الهند، من منطقة غوجارات، وأستطيع أن أقول إن هذا الجزء من الهند كانت له، عبر التاريخ، صلة بالدول الساحلية للمحيط الهندي في المنطقة العربية، وقد تكون هذه الصلة أقوى من صلتها بأجزاء أخرى من الهند. فقد كان المحيط الهندي هو الذي حدد المناطق الاقتصادية في هذا الجزء، في النهاية. وهذا ينسحب أيضاً على بحر الصين الجنوبي، والبحر الأبيض المتوسط وحافة المحيط الهادئ. وبذلك، فإن المناطق الاقتصادية تحددت، بدرجة كبيرة، نتيجة للتفاعل بين الأمم عبر المحيطات. وقد قال المؤرخ الكبير فرناند بروديل، عندما كتب عن البحر الأبيض المتوسط، إنه حتى الحضارات تحدها البحار المحيطة بها.

٩ - إن التركيز الرئيسي للتنسيق يتمثل ، بطبيعة الحال، في تبادل المعلومات والشروع في برامج ومبادرات مشتركة مثل أطلس الأمم المتحدة للمحيطات. وقد وفّرت الأساس لهذا العمل الشاق العملية التشريعية وحاليا، ومنذ العام الماضي، هذه العملية التشاورية التي بدأت في تنفيذها.

١٠ - لقد أثرت بعض التساؤلات فيما يتصل بمستقبل اللجنة الفرعية المعنية بالمحيطات والمناطق الساحلية في سياق المناقشات الجارية فيما يتصل بإصلاحات لجنة التنسيق الإدارية. وأود أن أؤكد لكم أن مجال تركيز إصلاح لجنة التنسيق الإدارية يتصل باللجنة ذاتها ولا يستند إلى احتياجات عملها. فهناك تسليم بأن الترتيبات الموجودة على مستوى العمل، وخاصة من أجل تعزيز التعاون والتنسيق فيما بين وكالات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة، يجب تبريرها من حيث أهدافها وشواغلها الخاصة التي لا تتصل كلها بخدمة لجنة التنسيق الإدارية. فهناك جزء هام من شواغل اللجنة الفرعية المعنية بالمحيطات والمناطق الساحلية يتعلق بتقديم الخدمات للعملية التشاورية المعنية بالمحيطات. ويتمثل جزء من اهتمام اللجنة في ضمان التعاون والتنسيق فيما بين الوكالات من حيث العمل البرنامجي. ولذلك، أقول إن من المعترف به أن هذه الهيئات ستستمر بشكل يتحدد وفقا لغايتها. أما الآن، فما طلبته لجنة التنسيق الإدارية هو أن تنظر كل عملية مشتركة بين الوكالات في أهدافها وغاياتها وأن تحدد أساسها المنطقي وأسلوب عملها، وهذا ينطوي على أبعاد كثيرة أخرى صالحة من التعاون والتنسيق، وذلك إلى جانب دعم لجنة التنسيق الإدارية. وأود أن أؤكد لكم شخصيا، أنني، بصفتي رئيسا لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وللجنة التنمية المستدامة التابعة لها، أكرِّس كل تقدير لآليات التنسيق المنشأة عن طريق اللجنة الفرعية المعنية بالمحيطات والمناطق الساحلية.

٦ - ولذلك أقول إن الأمم، في العالم لديها، في الواقع، اهتمام مشترك بالمحيطات، لأسباب تاريخية، ولأسباب اقتصادية، إلى جانب الأسباب البيئية. ومن حيث الموارد الاقتصادية، يسهل فهم كون مسألة المحيطات ظهرت بشكل بارز في مؤتمر ريو لعام ١٩٩٢، نظرا لأسلوب تأثير المحيط على جميع الأراضي وعلى إدارة التلوث.

٧ - والواقع أن الفصل ١٧ من جدول أعمال القرن ٢١، ما زال المكان الوحيد الذي نجد فيه برنامجا متكاملًا بشأن المحيطات يكاد يشمل جميع الجوانب - مصائد الأسماك، والتلوث، وإدارة المنطقة الساحلية، والبحث العلمي، والتنسيق والتعاون. وحيث إن هذا الفصل قد وفّر أسلوبا مفيدا للغاية للجمع بين أجزاء مختلفة من أعمال منظومة الأمم المتحدة الخاصة بشؤون المحيطات، على صعيد الأمانة العامة وعلى الصعيدين المشترك بين الوكالات والحكومي الدولي.

٨ - فعلى صعيد الأمانة العامة، كان أهم نواتج مؤتمر ريو إنشاء اللجنة الفرعية المعنية بالمحيطات والمناطق الساحلية التابعة للجنة التنسيق الإدارية، وهي عملية التنسيق المشتركة بين الوكالات المعنية بالمحيطات. وهي شيء كان هناك شعور بالحاجة إليه لفترة طويلة، وكانت عاملا حافزا لهذا الفصل الموحد الخاص بالمحيطات، وهو الفصل ١٧، من جوانب عديدة. وهي تستند إلى قرارات سابقة تنص على لها الآن في متابعة مؤتمر ريو. ويعبر ازدحام المنطقة المخصصة لجلسات ممثلي الوكالات هنا في هذه الغرفة بقدر ازدحام المكان المخصص للوفود تقريبا، في حد ذاته، عن مدى انتشار الاهتمام بشؤون المحيطات، في منظومة الأمم المتحدة. وقد كانت اللجنة الفرعية المعنية بالمحيطات والمناطق الساحلية أداة هامة للجمع بين كل هذه الوكالات والمنظمات.

الدولي يعتمد على عمليات التقييم العلمي لما يحدث للأرصدة السمكية، وهذا يعتمد على المعلومات والبحوث والتحليل، في نهاية المطاف.

١٤ - ويعتبر المجال الذي تتناولونه اليوم بالبحث من الأمور الرئيسية تماما بالنسبة لآليات التعاون الدولي. وهو أيضا مجال يحظى باهتمام بالغ من جانب وكالات منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها، وكما يحظى بمشاركة كبيرة منها في مجال بناء القدرات. وهو، في الواقع، جزء هام من عمل الأمم المتحدة فيما يتصل بالمحيطات. ونتطلع إلى ما ستقدمونه من توصيات ومقترحات في هذا المجال. وفي الحقيقة، ليس لديّ كلام كثير أقوله بشأن المسألة الثانية المدرجة في جدول أعمالكم وهي القرصنة في عرض البحر. فهي مسألة قانونية وليس لديّ ما أضيفه أو أساهم به في ذلك المجال.

١٥ - ختاماً، أود أن أتحدث عن الصلة بمؤتمر قمة جوهانسبرغ المعني بالتنمية المستدامة، وهو استعراض العشر سنوات لمؤتمر ريو، الذي سيجري في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. لقد أنجزنا تَوّاً الاجتماع التحضيري الأول لمؤتمر قمة جوهانسبرغ، الذي كلل بالنجاح، وأوجب أساساً الأخذ بعملية مرنة تتميز بتفاعل كبير مع المجتمع المدني والمجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة، سواء في المؤتمر نفسه أو في التحضير له. وستكون نقطة تركيز المؤتمر على محاولة تنفيذ التنمية المستدامة. كما سيركز المؤتمر كثيراً من الاهتمام أيضاً على تأثير المسائل والاتجاهات الخاصة بالعملة، ومسائل إدارة المخاطر، وتفسير التمويل للتنمية المستدامة، ونقل التكنولوجيا، واعتقد أنه سيعمل أيضاً على إعادة تأكيد وتنشيط الشعور بالمسؤولية عن تنمية البيئة والتنمية المستدامة على الصعيد العالمي. وتعتبر مسألة المحيطات من المسائل الرئيسية في هذا الاهتمام. وإني أدعو هذه العملية التشاورية إلى النظر في الطريقة التي تستطيع بها أن تساهم على أفضل

١١ - إن المسألة الأولى المحددة المعروضة عليكم في الدورة الحالية تتناول العلوم البحرية. وقد درج فريق الخبراء المشترك المعني بالجوانب العلمية لحماية البيئة البحرية، عبر السنين، على تنسيق هذا العمل. وأمامي آخر تقرير للفريق المشترك بعنوان "بِحْرٍ من المتاعب" "A Sea of Troubles". ويوضح التقرير، من اللوحة الأولى، العمل القِيم الذي يؤديه الفريق المشترك. وأدري أن هناك تساؤلات ومسائل كثيرة ينبغي إثارتها فيما يتصل بملاءمة الجهود المبذولة من أجل التعاون في مجال العلوم والبحوث البحرية. وأعرف أنكم ستناقشون هذا، بكل تأكيد. فهذا هو، بوضوح، أحد المجالات الرئيسية التي علينا أن ندعمها. فإذا نظرنا إلى ما نعرفه عن المحيطات، نجد أنه أقل كثيراً جداً مما نعرفه عن الأرض. ويتزايد إدراكنا لكون كثير من الأمور التي نتحدث عنها، من حيث المسائل - مسائل البيئة العالمية - لها صلة قوية بالمحيطات.

١٢ - لقد أشار زميلي، السيد كوريل، إلى أهم مثال لذلك: نظام المناخ العالمي. ويتضح، بصورة متزايدة أن كثيراً من فهمنا للتغير العالمي يتوقف، إلى حد كبير على التفاعل بين الغلاف الجوي والمحيطات، وهو أمر لا نعرف عنه، بكل صراحة، إلا القليل - ويلزم مزيد من البحوث. ولكن، ليس هذا مجال البحث الوحيد، فهناك مجالات أساسية للبحث تتعلق بالكتلة البيولوجية في المحيطات. ونظراً لكمية الكتل البيولوجية المتصلة بالمحيطات بشكل أو بآخر. وكيف تعرضت للخطر، كما يتبين من تقرير فريق الخبراء المشترك المعني بالجوانب العلمية لحماية البيئة البحرية، سأكرر قولي إن هذا المجال يظل من مجالات الاهتمام ذات الأهمية البالغة. ومبادرة الشُعَب المرجانية تعتبر مثلاً لذلك، بطبيعة الحال، وإن كانت ليست المبادرة الوحيدة.

١٣ - كان قطاع الصيد طبعاً ذا أهمية بالغة في سياق شؤون المحيطات، على مر السنين. وهو أيضاً مجال يعتبر تعزيز البحوث والفهم فيه حاسماً لأن الكثير من التعاون

كذلك، وإلى المساهمات التي يمكنكم تقديمها لإعادة تنشيط التنمية المستدامة ودعمها في جوهانسبرغ، في العام القادم.

وجه في النظر في هذه المسألة في مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢.

١٦ - وستبدأ العملية التحضيرية الرئيسية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. وسيعقد اجتماع تحضيري ثان في آذار/مارس ٢٠٠٢. وسيعقد اجتماع تحضيري هام، على مستوى الوزراء، ينظر في ما سيجري في جوهانسبرغ، في إندونيسيا، ربما في جزيرة بالي، في أواخر أيار/مايو ٢٠٠٢، ثم تتوجه إلى مؤتمر القمة العالمي المقرر عقده في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، في جوهانسبرغ. وقد انصبَّ الاهتمام في تحضيرات الشهر الستة الأولى من هذا العام على عقد اجتماعات المائدة المستديرة حول مواضيع معينة، واجتماعات مائدة مستديرة إقليمية، وأوجدنا عددا من الأنشطة، على أساس لامركزي، سيتم الجمع بينها في أول اجتماع تحضيري، سيعقد بنيويورك، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. وأذكر هذا الجدول الزمني لكي يمكنكم، سواء كعملية أو كل على حدة، من التوصل إلى سبل للمساهمة في هذه الأنشطة، وذلك بالعمل من خلال عمليات التحضير الوطنية.

١٧ - لقد تكلمت عن المسؤولية. وأود أن أختتم كلمتي بأمر يتسم بشيء من الفلسفة، إذا أذتم لي. فبالقرب من جوهانسبرغ، يوجد موقع يسمى بـ "مهده الإنسانية". وهو من مواقع التراث العالمي حيث وجدت أقدم بقايا متحجرة معروفة لكائنات شبيهة بالإنسان. وهي ترجع إلى فترة تتراوح ما بين ٣,٥ مليون و ٤ ملايين سنة. وأملني أن نستطيع الوصل بين ما سنتحدث عنه في جوهانسبرغ وذلك الموقع، بشكل ما. وأذكر هذا لأن المحيط يعتبر مهدها للإنسانية أقدم من هذا الموقع، من بعض النواحي. فبدون المحيط لا نستطيع إبقاء الحياة على الأرض. وتعتبر المحيطات جوهرية في تطور الإنسان، من جوانب عديدة. ولذلك يعتبر المحيط مسألة رئيسية في إشكالية التنمية المستدامة. وأتطلع إلى مداولاتكم، لا في الدورة الحالية فقط، بل في العام المقبل